مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

عدد خاص بالمؤتمر العلمي حول السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

في ظل التطورات الحالية - بني وليد 2017/2/26 الجزء الأول

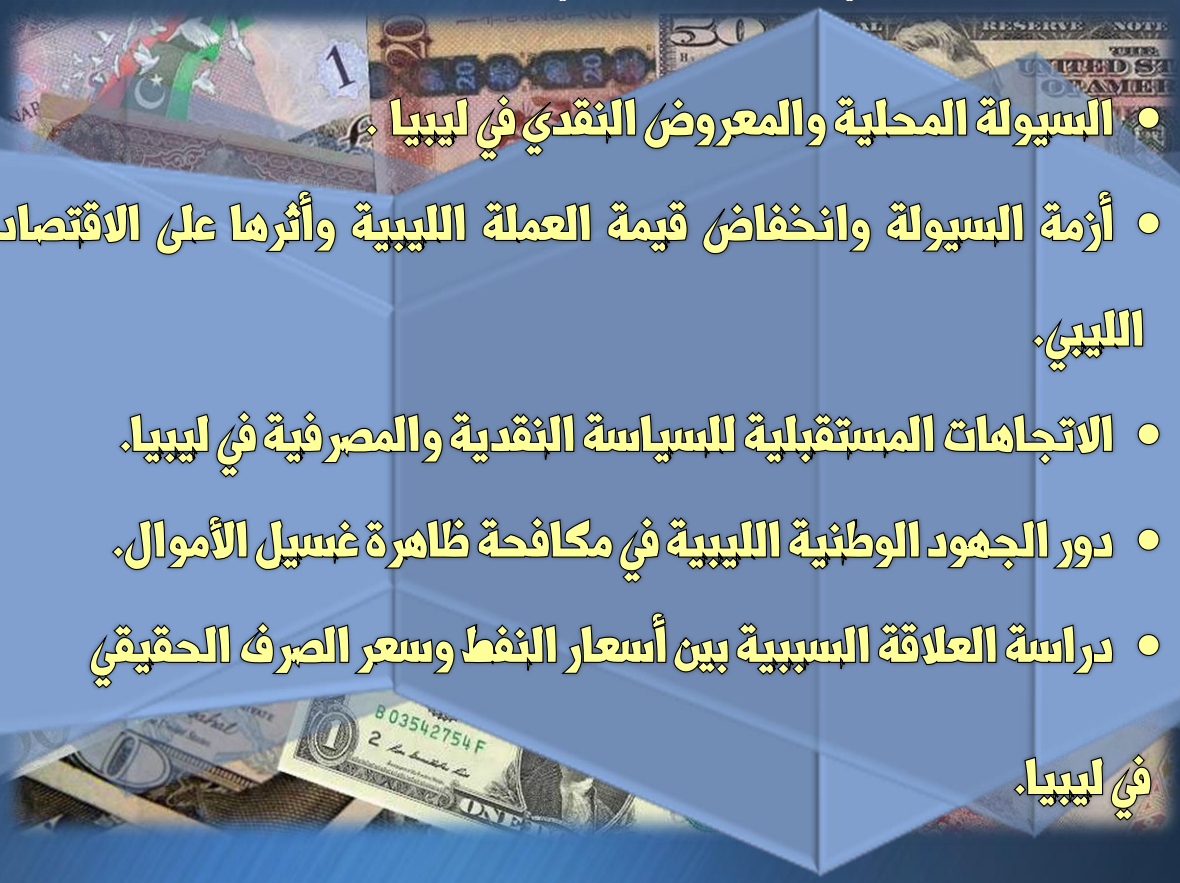

- السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا .
- أزمة السيولة وانخفاض قيمة العملة الليبية وأثرها على الاقتصاد الليبي.
- الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية في ليبيا.
- دور الجهود الوطنية الليبية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- دراسة العلاقة السببية بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا.

السنة الخامسة عدد خاص الجزء الأول فبراير 2017

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بتاريخ 2017/2/26 م في مدينة بني وليد

حول :

السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية

السنة الخامسة عدد خاص الجزء الأول فبراير **2017**

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســــــــــــلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بجامعة بني وليد

بني وليد - ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ . أشرف بن لامه

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلي معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

1 - أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

2 - إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .

3 - ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .

4 - يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .

5 - أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .

8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word)، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :

(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم "بالسنتيمتر") أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش "بالإنش")

يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الالكتروني التالي :-

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بني وليد

عدد خاص - الجزء الأول - فبراير 2017

المشرف العام

د. حوسين مصباح العلام

رئيس هيئة التحرير

د. إبراهيم أحمد خليل

أعضاء هيـــئة التـــحرير

د . عثمان سالم علي

د . خالد صالح عبود

د . الشارف أنبية عامر

د . ميلاد سالم المختار

د . عمر المبروك أسباقة

اللجنة الاستشارية

د. معمر توزر مفتاح

أ . علي أمبارك النقراط

د . جمعة مفتاح الكاسح

د . سامي الشيباني محمود

د . محي الدين أحمد المدني

د . عبد الناصر سالم زيدان

د. فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د . العارف التير

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول

الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بتاريخ 2017/2/26 م في مدينة بني وليد

حـــــــــــــــول :

السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. حوسين مصباح العلام رئيس اللجنة التحضيرية

د. ابراهيم احمد خليل عضواً

د. عبدالناصر سالم زيدان عضواً

د. ميلاد سالم المختار عضواً

د. معمر توزر عضواً

أ. علي أمبارك النقراط عضواً

أ. عامر فتح الله المبروك عضواً

اللجنة العلمية للمؤتمر

د. عثمان سالم علي رئيس اللجنة العلمية

د. فخر الدين عبدالسلام عبدالمطلب عضواً

د. خميس عبدالسلام اشليدة عضواً

د. فتحي مسعود عبدالهادي عضواً

د. جمعة مفتاح الكاسح عضواً

محتويات العدد

السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا ..... د . حوسين مصباح العلام - أ. زينب القذافي بارود	8
السياسة النقدية في ليبيا ؛ من سوء في الإدارة إلى انعدام في الثقة ..... د . سعد حسن الفديوي	32
تغير قيمة العملة وأثرها على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) دراسة على السوق الليبي (الموازي والرسمي) ..... د. يوسف يخلف مسعود - د. سامي عمر ساسي	48
أزمة السيولة وانخفاض قيمة العملة الليبية وأثرها على الاقتصاد الليبي ..... د. فوزي رجب بن عيسي - د. نجيب سالم بيوض	78
التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والآثار) ..... د. عبد الناصر سالم زيدان	87
واقع سوق العمل الليبي في ظل ظاهرة البطالة والظروف الاقتصادية الراهنة ..... د . طارق عبد الله المنقوش	112
دور وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة دراسة على القطاع المصرفي الليبي ممثلاً في المصارف التجارية ..... د. ميلاد سالم المختار - د . محمد عثمان الفيتوري	135
دور الجهود الوطنية الليبية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ..... د . عبدالحميد علي المقروس - أ. عبدالرؤوف سعيد عبـود	161
تقدير العلاقة السببية بين تقلبات مستويات السيولة وقيمة الدينار الليبي ..... د.سامي عمر ساسي - د. يوسف يخلف مسعود	180
التغيرات في اسعار النفط وأثرها علي الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة في ليبيا ..... د. نجيب سالم بيوض - د. حسين رمضان الشتيوي - د . أبوبكر جمعة معتوق	199
ظاهرة غسيل الأموال وطرق مكافحتها ..... د. محمد ساسي كردمين - د. فتحية رمضان وادي	211
دور ديوان المحاسبة الليبي في فحص ومتابعة المصارف الليبية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال د. مفتاح سالم ابوغالية -أ. نوري علي قطاطي -د.منصور محمد الفرجاني -أ. احمد محمد الشحومي	226

السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا

د. حوسين مصباح العلام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

أ. زينب القذافي بارود كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

مقدمة :

يعتبر المصرف المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي يحق لها إصدار النقد والتحكم في عرض النقود عن طريق مجموعة من الادوات متمشياً في ذلك مع وظائف معظم البنوك المركزية التي تحتكر عملية الاصدار، وذلك لان وجود يعد ضروري لتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة، إلا أن هذه السلطة تعتبر مقيدة، وليست مطلقة، فمثلاً كي يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة إضافية على ادارة البنك المركزي أن توفر الغطاء اللازم لهذا الاصدار الجديد أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الاصدار، وفي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهنيا ولكن بالتخلي عن نظام الذهب اصبح الغطاء يتكون من عدة اصول مختلفة (ذهب – عملات اجنبية – اوراق مالية وتجارية – سندات حكومية)، فاذا كانت كمية الذهب والعملات الاجنبية (اصول حقيقية) كافية لتغطية الاصدار الجديد من العملة الورقية عندئذ يتم الاصدار، وان كان لا يكفي لتغطية الاصدار الجديد الاضافي يجب أن يتوفر لدى المصرف المركزي أنواع اخرى من الاصول كالأوراق المالية والتجارية واذونات الحزانة (أصول شبه حقيقية) لان المصرف المركزي لايستطيع قبض قيمتها الا عند تاريخ الاستحقاق، ويحصل البنك المركزي على الاوراق الحالية والتجارية من البنوك التجارية التي تصبح مدينة بقيمتها إلى البنك المركزي وفي هذه الحالة تقوم البنوك التجارية بالتنازل عن حقوقها تجاه الغير الى البنك المركزي، فيصبح الاخر دائناً لهذا الغير، ومن أمثلة تلك الاوراق والكمبيالات التجارية المخصومة وغيرها من السندات التي تمثل ديوناً معينة على المشروعات والافراد لصالح القطاع المصرفي، كما تستخدم أذونات الخزينة (السندات الحكومية) كغطاء للإصدار أي أن تقوم الحكومة بتقديم صكوك تصبح بموجبها الدولة مدينة بقيمتها الى البنك المركزي الذي يقوم بإصدار النقود لحساب ولفائدة الحكومة، وتحصل عملية الاصدار عندما تقوم الحكومة أو البنك التجاري بتقديم الذهب أو العملات الاجنبية إلى البنك المركزي، وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على اصل يقيد في جانب الاصول من ميزانيته، وفي المقابل يصبح ملزما بتقديم وحدات من العملة بقيمة ما دخل اليه من الاصول الي الحكومة أو البنك التجاري، فيقوم بإصدار نقدي جديد يقيد بجانب الخصوم من ميزانية المصرف المركزي، وعلى ذلك

تعتبر عملية اصدار الاوراق النقدية عبارة عن تحويل الاصول إلى وحدات نقدية، وبالتالي كل ما سبق يعتبر توطئة عن اصدار النقد (عرض النقود)، فعرض النقود أو بمعنى اوسع السيولة المحلية تتميز بالقبول العام ولا يحصل صاحبها على عائد متمثل في سعر الفائدة، والسيولة النقدية أو عرض النقود هو موضوع دراستنا والذي سيتطرق الباحث اليه بشيءً من التفصيل والإيضاح من خلال البيانات والاحصائيات المتوفرة عن موضوع الدراسة، فموضوع السيولة يعد من المواضيع المهمة في تحديد السياسة الاقتصادية السليمة التي تحقق استقرار اقتصادي يضمن تحقيق معدلات تنموية للاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الزيادة الكبيرة للسيولة المحلية (العرض النقدي) في البلاد عن طريق إصدار وحدات نقدية جديدة اضافية (السيولة الزائدة)، مما ادى الى تضاعف الاسعار في ليبيا وانخفاض قيمة الدينار الليبي، ومما زاد من تعميق هذه الأزمة وهي انقسام السلطة النقدية في البلاد وهو ما يقلق المودعين (انعدام الثقة بين المواطن والمصرف) نتيجة الظروف السياسية والامنية السائدة .

فرضية الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية اساسية مفادها :

ان زيادة السيولة النقدية بشكل غير مدروس ومنظم في الاقتصاد وفي ظل انقسام السلطات النقدية داخل البلاد من شأنه التأثير على المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة الدينار الليبي امام العملات الاخرى ومن تم انخفاض القوة الشرائية.

اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1. دراسة التطورات النقدية .
2. تحليل مفهوم السيولة المحلية ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها .

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في كونها تعالج اشكاليات حقيقية يعاني منها الاقتصاد الليبي تهدد بانهياره وارتهانه لمنظمات نقدية دولية ومن اهمها صندوق النقد الدولي، وتعتبر هذه الدراسة من المواضيع الهامة التي يحتاج اليها صانعوا السياسة النقدية في ليبيا خصوصاً في ظل التشظي الموجود سياسياً وامنياً ومن امثلة ذلك (انقسام السلطة النقدية في البلاد).

منهجية الدراسة :

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع البيانات من المصادر والمراجع والدوريات وغيرها من مصادر البحث، وذلك للوصول الى نتائج علمية ومنطقية من دراسة موضوع السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا.

حدود الدراسة :

- استندت الحدود الزمنية لعدة سنوات ممتدة من مرحلة الاستقرار الى مرحلة الازمة الحالية 2005-2016م.
- اما الحدود المكانية للدراسة هي دراسة السيولة المحلية والمعروض النقدي في ليبيا.

محاور الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى عدة محاور على النحو التالي :

المحور الاول : السيولة المحلية والعرض النقدي (المفهوم والتحليل).

المحور الثاني : تطور السيولة المحلية |(القاعدة النقدية).

المحور الثالث : تطور العملة المصدرة وسرعة التداول الدخلية للنقود.

المحور الرابع : الخاتمة .

المحور الاول : السيولة المحلية والمعروض النقدي (المفهوم والتحليل).

في هذا المحور سيتم ايضاح مفهوم السيولة واهميتها وكذلك تقديم تحليل يوضح مفهوم السيولة واقسامها، وذلك لان السياسة النقدية لا ينبغي ان تقتصر على النقود باعتبارها وسيط للتبادل وانما الاتجاه الى مفهوم اوسع وهو مجال الاصول السائلة مثل اشباه النقود، وعلى ذلك فان السيولة العامة تنصرف الى كافة الاصول السائلة وتعكس كمية النقود التي تؤثر على الطلب النقدي (الطلب الفعال)، في القرارات الخاصة بالإنفاق القومي التي تحدد مستوى الطلب الفعال فهي لا تعتمد على من يقومون بالإنفاق، وانما على مدى السهولة واليسر في حصولهم على النقود ايضاً.

اولا : مفهوم السيولة .

وهي "جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي او في وقت قصير بشكل مباشر، او قابلية تحويل الموجودات الى نقدية من اجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر" [1].

[1] ضياء الدين الغنيم، السيولة والربحية، رسالة غير منشورة، جامعة دمشق، 2008، ص2.

ومنهم من عرف السيولة على انها " قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية احتياجات المجتمع "[1].

وتعرف ايضاً على انها " مدى توافر اصول سريعة التحويل الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير "[2].

تبين من هذه التعاريف ان السيولة مسألة نسبية لها متغيرين **المتغير الاول** : الاصول السائلة ، **والمتغير الثاني** : هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان، وبطبيعة الحال تختلف الاصول السائلة في درجة سيولتها او في امكانية تحويلها الى نقدية بدون خسائر، ومن جهة اخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة، فالنقود ليست هي المستودع الوحيد للثروة لان هناك مستودعات للقيمة كثيرة وتتفاوت في سيولتها من اصول حقيقية عينية (كالأراضي والعقارات والتحف وبعض السلع المعمرة) منخفضة السيولة، الى اصول مالية (كالأسهم والسندات واذونات الخزانة والسندات الحكومية والودائع الغير جارية بالمصارف والمؤسسات الائتمانية).

ومن هنا فإن السيولة في مجملها : – هي امكانية تحويل الاصل الحقيقي او المالي بسرعة الى نقود سائلة وبدون خسارة .

ثانياً : أهمية السيولة .

عند الحديث عن اهمية السيولة يجب الاشارة الى الدوائر الذي يدور حولها النشاط الاقتصادي والذي تنقسم إلى[3]:

1- الدائرة المادية: وهي التي يمكن أن نسميها بالعرض الكلي وتتمثل هذه الدائرة بكافة التدفقات السلعية.

2- الدائرة النقدية: وتتمثل في الطلب الكلي وكافة التدفقات النقدية.

وفي هذه الحالة فان التوازن المالي يحدث عندما تكون (التدفقات النقدية = التدفقات السلعية)، أي يحدث توازن وبالتالي فإن الدائرة النقدية تبدء من المصرف المركزي عن طريق ما يصدره من أوراق

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص 93.

[2] سيد الهواري، ادارة البنوك "مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية "، دار الجبل، القاهرة، 1987، ص60.

[3] نوري عبد السلام بريون، محاضرة في النقود والبنوك، اكاديمية الدراسات العليا /طرابلس، 2006/3/19.

البنكنوت (العملة الرسمية للدولة) ومن الحكومة عن طريق ما تصدره من أنواع النقود المساعدة والمصارف التجارية.

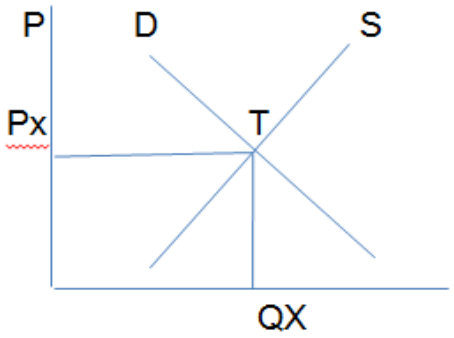

الشكل رقم (1) يبين التوازن المالي

وبالتالي يمكن تلخيص أهمية السيولة في التالي[1]:

1- مواجهة الأحداث الطارئ التي تتطلب أموالاً لمواجهتها .
2- تدعيم ثقة مقترضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتب عليها في مواعيدها المحدد.
3- الاقلال من تكلفة الانتاج عن طريق منع حدوث اختناقات في سير العملية الانتاجية.
4- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الريعية العالية وخاصة في الاوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض.

وعلى الرغم من تعدد مزايا توفر النقدية في المنشأة إلا أن هناك حداً لحجم هذه المبالغ لا يجوز تجاوزه فمن مساوي توفر السيولة الزائدة ما يلي:

1- تشجيع الادارة على التبذير وصرف الاموال في مجالات غير مفيدة.
2- تشجيع الادارة على المضاربة عن طريق شراء مواد وبضائع تزيد عن حاجة المنشأة وربما يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر أو اخطار غير محتملة.
3- يدل وجود الاموال الفائضة على إهمال الادارة وعدم قدرتها على استثمارها.

[1] ضياء الدين غنيم، السيولة والربحية، مرجع سبق ذكره، ص3.

ثالثاً: تحليل مفهوم السيولة المحلية (عرض النقود)[1].

عند الحديث عن السيولة المحلية واقسامها يجب علينا تفصيل السيولة المحلية (من السيولة المحلية الخاصة الى السيولة المحلية العامة) وتحليل القاعدة النقدية وتبيان المعروض النقدي من خلال مجموعة من المعادلات التوضيحية وهي على النحو الاتي :

$$M1 = CC + DD$$

M1 = عرض النقود بمفهومه ضيق

CC = العملة لدى الجمهور

DD = الودائع تحت الطلب

فالمعادلة السابقة توضح عرض النقود بمفهومه الضيقوالذي يقتصر على رصيد النقد المتداول والعملة المساعدةأي العملة خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور)، بالإضافة إلي الودائع الجارية الخاصة (ودائع تحت الطلب).

واما بالنسبة لتوزيع العملة المصدرة في الاقتصاد يمكن تفصيلها على الوجه التالي من خلال هذه المعادلة :

$$IC = CWCeB + CWCoB + CWGT + CWPcc$$

العملة=البنك المركزي + البنوك التجارية + الحكومة + الجمهور

المعادلة السابقة تبين توزيع العملة المصدرة من المصرف المركزي ولكن هذه العملة لا يمكن حسابها ككل من قبيل عرض النقود والتي يمكن ابرازها على النحو التالي:

- ودائع المصارف التجارية في المصرف المركزي: الودائع لا نشملها من عرض النقود وهي عملة ذات قوة عالية[(*)] يستطيع المصرف التجاري أن يطلبها في أي وقت ويحصل عليها بصورة نقدية (كاش).

[1] من اعداد الباحث استناداً الى اطلاعه على عدة مراجع ومعلومات بحكم التخصص.
[(*)] ذات قوة عالية (اي يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة).

- الودائع الحكومية: لا تحتسب من عرض النقود لان الحكومة تستطيع أن تستلف ما تريد من البنوك.
- الودائع بين البنوك: مثل ودائع البنوك التجارية لدي الجمهورية أو الجمهورية لذا الصحاري فهي حسابات بين البنوك.

ومن أهم النقاط التي يجب دراستها وتوضيحها وهي كيفية الحصول على العملة خارج الجهاز المصرفي(لدى الجمهور):

$$CC = Ci - CWCo \pm CWb$$

CC = العملة عند الجمهور (النقود الإلزامية).

Ci = العملة المصدرة من المصرف المركزي.

CWCo = عملة عند المصارف التجارية كاحتياطيات.

CWb = عملة مع قسم العمليات بمصرف ليبيا المركزي.

السيولة المحلية أو السيولة العامة: عند الحديث عن السيولة يجب توضيح اقسامها وكيفية حسابها من خلال المقاييس التالية:

1- **إجمالي السيولة المحلية الخاصة:** حيث تشتمل السيولة المحلية الخاصة بالإضافة إلي مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود، وهي عبارة عن الودائع الآجلة، والودائع الادخارية بالبنوك التجارية.

$$M2 = M1 + TSD$$

M2 = التعريف الواسع لعرض النقود.

M1 = التعريف الضيق لعرض النقود

TSD = ودائع الادخار ولأجل

2- إجمالي السيولة المحلية العامة:

تشمل السيولة المحلية العامة بالإضافة إلي مكونات المفهوم الواسع علي الأصول الأخرى عالية السيولة مثل الودائع الادخارية غير العائلية والسندات والأذونات الحكومية حيث تتضمن السيولة المحلية العامة الودائع الحكومية الجارية والغير جارية لذا الجهاز المصرفي والتي يمكن توضيحها من المعادلة التالية التي تبين كيفية حساب السيولة المحلية العامة :

$$M3 = M2 + GD$$

M3 = إجمالي السيولة المحلية العامة

M2 = إجمالي السيولة المحلية الخاصة

GD = الودائع الحكومة

القاعدة النقدية:

تتمثل القاعدة النقدية في آليات تضمن قدرا من التناسب بين اصدار النقود والحاجة اليها طبقا لتطور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع.

كيفية احتساب القاعدة النقدية :

$$B = R + CC$$

B = القاعدة النقدية.

R= الاحتياطي النقدي.

CC = عملة عند الجمهور.

$$R = RD + VC$$

R = الاحتياطي النقدي.

RD = ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

VC = احتياطي كاش لدى المصارف التجارية.

المحور الثاني: تطور السيولة المحلية (القاعدة النقدية):

السيولة المحلية تشمل عرض النقود بالمفهوم الضيق (**M1**) والمتمثل في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور)، والودائع تحت الطلب، إضافية إلى ما يعرف بأشباه النقود والتي تشمل (ودائع لأجل والادخار وودائع بالعملات الاجنبية مخاطبات الضمان والاعتمادات المستندية والتأمينات النقدية) وبالتالي اطلق عليها بالسيولة المحلية لاشتمالها على المفهومين (عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع) (**M2**)، والجدول رقم (1) يبين تطور السيولة المحلية (**M1+M2**) للفترة 2005-2016م.

جدول رقم (1) تطور السيولة المحلية للفترة 2005-2016م"بالمليون دينار"

السنة	عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)				اشباه النقود			عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)	معدل النمو %
	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	المجموع	معدل النمو %	ودائع لأجل	ودائع ادخارية	المجموع		
2005	3308.7	10719.4	14028.1	33.13	2368.2	700	3068.2	17096.6	30.0
2009	6962.9	31206.5	38169.4	172.1	5276.9	715	5991.9	44161.3	**158.3**
2013	13419.9	50879.5	64299.4	68.4	4043.6	662.9	4706.5	69005.9	**56.25**
2016	26452.5	62840.0	89292.4	38.8	571.3	571.3	1837.7	91130.1	32.1
المجموع			**205789.3**				**15604.3**	**221393.9**	

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

وبالتالي فإن الجدول رقم (1) يوضح تطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016م، حيث بلغت الزيادة التي حققتها السيولة المحلية في هذه الفترة ما مقداره (74033.5) مليون دينار، أي زادت من (17096.6) مليون دينار عام 2005 إلى (91130.1) مليون دينار عام 2016 بمتوسط نمو(433%) أي أضعاف ما كان عليه في سنة 2005، شكل منها عرض النقود بمفهومه الضيق بالإجمالي اثناء فترة الدراسة ما قيمته (205789.3) مليون دينار ما نسبته 92.9% من اجمالي عرض النقود، بينما بلغت اشباه النقود ما قيمته (15604.3) مليون دينار اثناء فترة الدراسة أي ما نسبته 7.04% من اجمالي عرض النقود.

فعند الحديث عن تطور السيولة المحلية يجب المقارنة بين فترات الدراسة، أي النظر على ما كانت عليه السيولة المحلية في بداية فترة الدراسة ومقارنتها إلى ما وصلت إليه في نهاية فترة الدراسة، ولنبدأ التحليل لمفهوم النقود بمفهومه الضيق أي (العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب)، فقد بلغت العملة خارج المصارف في بداية فترة الدراسة (3308.7) مليون دينار عام 2005، ووصلت إلى (26452.5) مليون دينار ليبي عام 2016، أي بمعدل زيادة (700%)، بينما بلغت ودائع تحت الطلب بداية فترة الدراسة (10719.4) مليون دينار عام 2005 حتى وصلت (62840) مليون دينار ليبي عام 2016 أي بمعدل زيادة (486%).

أما مفهوم النقود بالمعني الواسع (**M2**) فقد انخفضت ودائع لأجل من (2368.2) مليون دينار ليبي 2005 إلى (1266.4) مليون دينار 2016، أي انخفضت بمعدل (-46.5%)، وأما بالنسبة لودائع الادخار فقد انخفضت من (700) مليون دينار ليبي عام 2005 إلى (571.3) مليون دينار ليبي عام 2016 أي انخفضت بمعدل (-18.3%).

وبالتالي ومن خلال تحليلنا لتطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة اتضح زيادة واضحة ومضطردة في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور) والودائع تحت الطلب أكثر من الودائع الزمنية وذلك لانعدام الثقة بين الجمهور والمؤسسات النقدية بالبلاد (المصارف) وذلك لأسباب أمنية وسياسية بحثه، كما أن هذه البيانات توضح أهمية عرض النقود بمفهومه الضيق في تكوين السيولة المحلية إذ بلغت نسبته 92.9% مقابل 7.04% لأشباه النقود وهذا اتضح جلياً من الجدول رقم (1) الذي يبين تطور السيولة المحلية في ليبيا 2005 -2016م.

وبالنظر للشكل رقم (2) الذي يبين تطور السيولة المحلية في ليبيا اثناء فترة الدراسة وخصوصاً الودائع تحت الطلب، وهذ مؤشر يبين ان هذه الزيادة كانت نتيجة ارتفاع في الانفاق على المرتبات والمهاية، والذي يقابله تفضيل الافراد لاحتفاظهم بالسيولة لقلة الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي.

الشكل رقم (2)

تطور السيولة المحلية للفترة 2005-2016م

مليون دينار

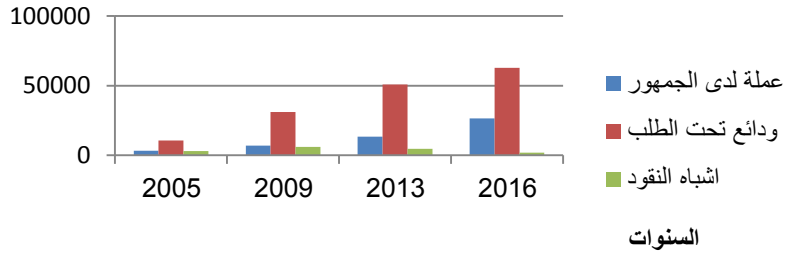

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1).

يبين الشكل رقم (3) الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا اثناء فترة الدراسة والتي تتكون من (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الادخارية)، وبالنظر الى هذا الشكل تتضح الزيادة في الودائع تحت الطلب اثناء فترة الدراسة من (10719.4) عام 2005 الى (62840) مليون دينار عام 2016م، بينما شهدت الودائع لأجل انخفاضاً كبيراً في السنوات الاخيرة لفترة الدراسة، فقد انخفضت من (5276.9) عام 2009، الى (4043.6) عام 2013، والى (1266.4) عام 2016، واما الودائع الادخارية انخفضت ايضاً من (700) مليون دينار بداية فترة الدراسة عام 2005، الى (662.9) و(571.3) عامي (2013، 2016) على التوالي .

الشكل رقم (3)

الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا للفترة 2005-2016م

مليون دينار

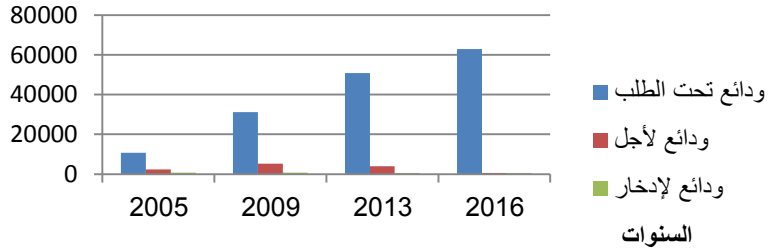

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1).

ونظرا لأهمية عرض النقود بمفهومه الضيق فقد حدد الجدول رقم (2) هذه الاهمية من خلال حساب معامل التفضيل النقدي أي أن الافراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخلهم في شكل نقدي سائل،

وبالتالي فإن التفضيل النقدي أي الحصول على نقود في صورة سائلة سيؤثر في المستوي العام للأسعار، فعند حساب معامل التفضيل النقدي لفترة الدراسة نجد زيادة هذا المعامل من (22.3%) عام 2009 إلى (26.6%) عام 2013، الى(42%) عام 2016 من خلال حساب معامل التفضيل النقدي، فالزيادة تدل على تفضيل الافراد الاحتفاظ بالسيولة في صورة سائلة، وكذلك يبين الشكل رقم (4) معدلات التفضيل النقدي .

العملة خارج المصارف

معامل التفضيل النقدي = ----------

الودائع تحت الطلب

جدول رقم (2) معامل التفضيل النقدي 2005-2016م "نسبة مئوية %"

السنة	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	معامل التفضيل النقدي %
2005	3308.7	10719.4	30.8
2009	6962.9	31206.5	22.3
2013	13419.9	50879.5	26.3
2016	26452.5	62840	42.0

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1) .

- معامل التفضيل النقدي = العملة لدى الجمهور/ الودائع تحت الطلب.

الشكل رقم (4)

معدل التفضيل النقدي في ليبيا للفترة 2005-2016م

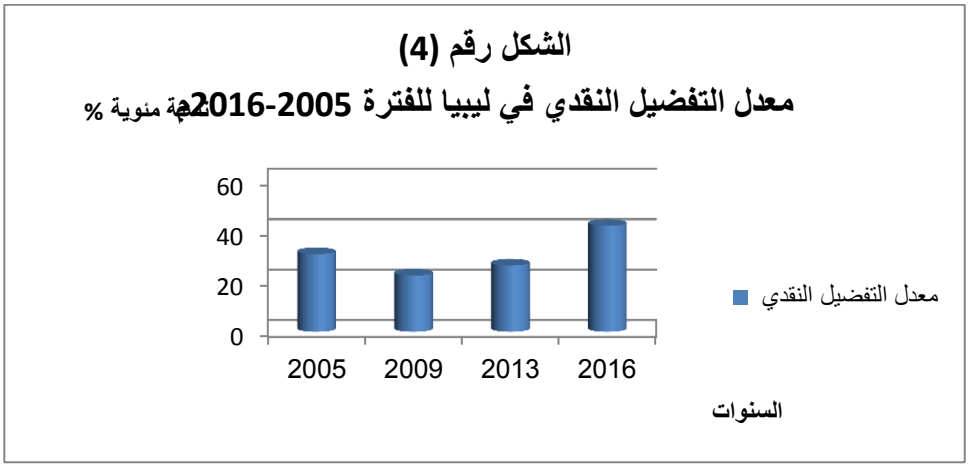

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (2).

ولتوضيح التطور في السيولة المحلية بشيء من التفصيل نتحدث عن القاعدة النقدية في ليبيا اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016، والجدول رقم (3) يبين القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة، وعند تحليل البيانات الواردة في التقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي نجد أن عرض النقود قد وصل إلى (91130.1) مليون دينار عام 2016 منها (26452.2) مليون دينار عملة خارج المصارف أي ما نسبته (29%) من العملة المحلية توجد في النشاط الاقتصادي خارج النظام المصرفي، وتعتبر هذه النسبة مقارنة بحجم الاقتصاد كبيرة جداً، وبالمقارنة نجد أن هناك أزمة سيولة والمصارف تشتكي من الزيادة في الطلب على السيولة وذلك لعدم مقدرتها على الطلب المتزايد للسيولة، وعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3) لفترة الدراسة نجد أن النقود أو العملة خارج الجهاز المصرفي كان مقدارها على التوالي (3308.7، 6962.9، 13419.9) مليون دينار للأعوام (2005، 2009، 2013) ولم تكن هناك أزمة للسيولة، أما في السنة الاخيرة من سنوات الدراسة 2016، بلغ مقدار السيولة خارج الجهاز المصرفي ما مقدار (26452.5) مليون دينار، ويعاني فيها الاقتصاد الليبي شح في السيولة لزيادة الطلب عليها والسبب الرئيسي هو انعدام الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي ولأسباب أمنية وسياسية ايضاً، وذلك لزيادة التشطيء والاختلاف والاقتتال في البلد افقد المواطن الثقة في المصارف وزد على ذلك تنامي السوق السوداء لوجود بيئة مناسبة للعمل خصوصاً في ظل ضعف الدولة ومؤسساتها وانقسام السلطة النقدية في البلاد بين المصرف المركزي طرابلس والبيضاء.

- **تحليل القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها :**

أ. تحليل القاعدة النقدية:

اما عن تحليل القاعدة النقدية في ليبيا خلال فترة الدراسة يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (3) على النحو التالي :

جدول رقم (3) القاعدة النقدية للفترة 2005-2016م "بالمليون دينار"

السنة	عملة لدى الجمهور (1)	احتياطيات المصارف التجارية والاهلية			ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى المصرف المركزي (3)	القاعدة النقدية (1)+(2)+(3)	معدل النمو %
		نقدية في الصندوق	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	المجموع (2)			
2005	3308.7	173.0	2747.5	2920.5	1441.6	7670.8	50.72
2009	6962.9	512.0	12670	13182	317.9	20462.8	166.7
2013	13419.9	1622.6	20165.4	21788	1678.6	36886.5	80.2
2016	26452.5	690.5	22542.5	23233	2116.1	51801.6	40.4

المصدر : من اعداد الباحث استناداً لبيانات القاعدة النقدية الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

بينما يبين الشكل رقم (5) القاعدة النقدية في ليبيا والتي تتكون من احتياطيات المصارف التجارية والاهلية، وودائع المؤسسات العامة لدى المصرف المركزي، وعملة لدى الجمهور، انظر الى الشكل رقم (5).

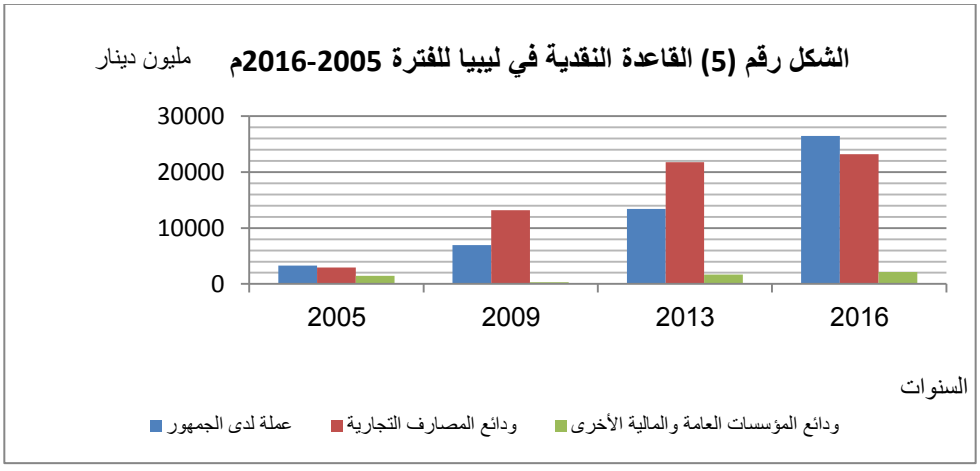

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (3).

كما تشير بيانات القاعدة النقدية أن العملة خارج المصارف بلغت عام 2016 ما مقداره (26452.5) مليون دينار، ونقدية لدى الصندوق(الخزينة) (690.5) مليون دينار، وودائع المصارف التجارية والاهلية لدى مصرف ليبيا المركزي (22542.5) مليون دينار، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي (2116.1) مليون دينار، أي ما مجموعه (51801.6) مليون دينار ومن هذه البيانات فإن القاعدة النقدية تشهد ارتفاعاً وتضخماً ملحوظ عما كانت عليه في الاعوام السابقة لفترة الدراسة، والجدول التالي رقم (4) يبين تضخم القاعدة النقدية في ليبيا 2005 – 2016م.

جدول رقم (4) تضخم القاعدة النقدية في ليبيا 2005–2016م "بالمليون دينار"

السنة	2005	2009	2013	2016
مجموع القاعدة النقدية	7670.8	20462.8	36886.5	51801.6
عملة خارج المصارف	3308.7	6962.9	13419.9	26452.5
نسبة عملة خارج المصارف للقاعدة النقدية	%43	%34	%36	%51

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى البيانات المتحصل عليها من مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة.

عند تحليل تضخم القاعدة النقدية في ليبيا تتضح الزيادة التي طرأت على القاعدة النقدية في ليبيا خلال فترة الدراسة وهذا ما تم توضيحه في الجدول رقم (4) والشكل رقم (6)، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) يمكن القول أن السبب الرئيسي لتضخم القاعدة النقدية في السنوات الاخيرة من الدراسة هو الانفاق على المرتبات التي شهدت زيادة كبيرة جداً، وأما ارتفاع السيولة لدى الافراد خارج المصارف هو بسبب انعدام الثقة وغياب الاستراتيجية والخطط التي من شأنها إعادة الثقة في المصارف وتقديم الخدمات للمواطن وخصوصاً الالكترونية.

الشكل رقم (6)
تضخم القاعدة النقدية للفترة 2005- 2016م

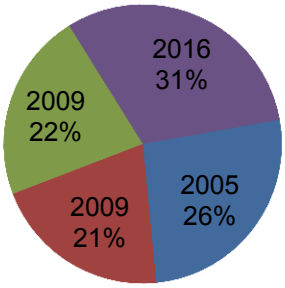

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (4).

لمؤثرة في القاعدة النقدية :

فالعوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة تتقسم بين صافي الاصول الاجنبية مضافاً اليها صافي الأصول المحلية والتي يمكن ايضاحها من الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5) العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية للفترة 2005-2016م "بالمليون دينار"

السنة	صافي الأصول الأجنبية (1)	صافي الأصول المحلية					المجموع الكلي (2)+(1)
		صافي المستحقات على الخزانة	المستحقات على القطاعات الاخرى	المستحقات على المصارف التجارية	صافي البنود الأخرى	المجموع (2)	
2005	54447.9	31395.3-	926.8	1.8	16310.4-	46777.1-	7670.8
2009	128191.6	70702.4-	515.1	51.9	37593.4-	107728.8-	20462.8
2013	150927.5	53248.2-	0.0	0.0	60792.8-	1144041.0-	36886.5
2016	101845.0	6737.2-	0.0	0.0	43306.2-	50043.4-	51801.6

المصدر : من اعداد الباحث استناداً لبيانات القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها الواردة في الاحصاءات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

ومن العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية مايلي[1] :

1- **صافي الاصول الاجنبية** : وهي عبارة عن الاصول الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية مطروحاً منها الخصوم الاجنبية لدى هذه المصارف.

2- **الاصول المحلية:**

وتتمثل هذه الاصول في الاتي:

1- المستحقات على الخزانة العامة مطروحاً منها ودائع الخزينة العامة.
2- المستحقات على القطاعات الاخرى نقدية أو غير نقدية.
3- المستحقات على المصارف التجارية.
4- صافي البنود الأخرى: وهي عبارة عن البنود التي لم يتم تصنيفها مثل حساب رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل التخصيصات حقوق السحب الخاصة والاصول الثابتة وكذلك الاصول والخصوم الاخرى.

ومن خلال الجدول نحصل على القاعدة النقدية لسنوات الدراسة من خلال الاتي:

(صافي الاصول الاجنبية – صافي الاصول المحلية) = القاعدة النقدية

- وعند النظر للبيانات في الجدول رقم (5) فإنه يتضح أن صافي المستحقات على الخزانة العامة في زيادة سالبة وهذا نتيجة التجاء الخزانة العامة للجهاز المصرفي لتمويل العجز في الخزانة العامة الناجم عن انخفاض اسعار النفط إلا في السنوات الاخيرة فقد انخفضت المستحقات 2016 إلى (– 6737.2) لاقتصار الخزانة العامة على صرف المرتبات فقط من 2014، إضافة إلى تقليص عدد الموظفين بقوائم الازدواجية الوظيفية مما قلل العجز على الخزانة العامة.
- وأما المستحقات على القطاعات الأخرى كانت في السنوات الاخيرة تساوي (صفر) وذلك نتيجة لعدم منح الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية، وكذلك من الاسباب هو تسوية بعض الجهات العامة لديونها مع المصارف التجارية.
- وأما صافي البنود الاخرى فيشمل عدة بنود منها الاصول والخصوم الغير مصنفة.

[1] مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية لسنوات محتلفة اثناء فترة الدراسة .(إدارة البحوث والاحصاءات).

المحور الثالث: تطور العملة المصدرة وسرعة التداول الدخلية للنقود.

اولاً: تطور العملة المصدرة للتداول 2005 – 2016م.

من المهام الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي وهى مهمة اصدار النقود بنوعيها الورقي والمعدني بمختلف فئاتها وهذه المهام أوكلها القانون المصرفي للمصرف المركزي، والتي اشترط فيها أن تقابل مجموع النقود سواء كانت الورقية أو المعدنية منها بصفة دائمة اصول تتكون من الاتي:

1- سبائك أو نقود ذهبية أو كلاهما أو نقود أجنبية قابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة، بحيث لا يقل قيمة كل ذلك عن نسبة (30%) من مجموع اصول قسم الاصدار.
2- أذونات مالية وسندات تصدرها الخزانة العامة في ليبيا وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة بحيث لا تزيد قيمتها عن (20%) من مجموع اصول قسم الاصدار .
3- اذونات خزانة تصدرها حكومات اجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) .
4- سندات مالية تصدرها أو تضمنها مؤسسات مالية دولية أو إقليمية تشترك ليبيا في عضويتها، أو حكومات اجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (1) من هذه المادة، وتستحق الدفع في مدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة بحيث لا تزيد عن (10%) من مجموع اصول قسم الاصدار.

وكل من الجدول رقم (6) والشكل رقم (7)يوضحان تطور العملة المصدرة في ليبيا لفترة الدراسة 2005 – 2016م.

جدول رقم (6) تطور العملة المصدرة للتداول 2005-2016م "بالدينار الليبي"

السنة	عملة ورقية	عملة معدنية	المجموع
2005	3,473,803,735	8,256,265	3,482,060,000
2009	7,463,577,985	12,492,015	7,476,070,000
2013	15,009,302,735	33,893,715	15,043,196,450
2016	26,737,895,135	53,441,315	26,791,336,450

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في النشرات والاحصائيات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

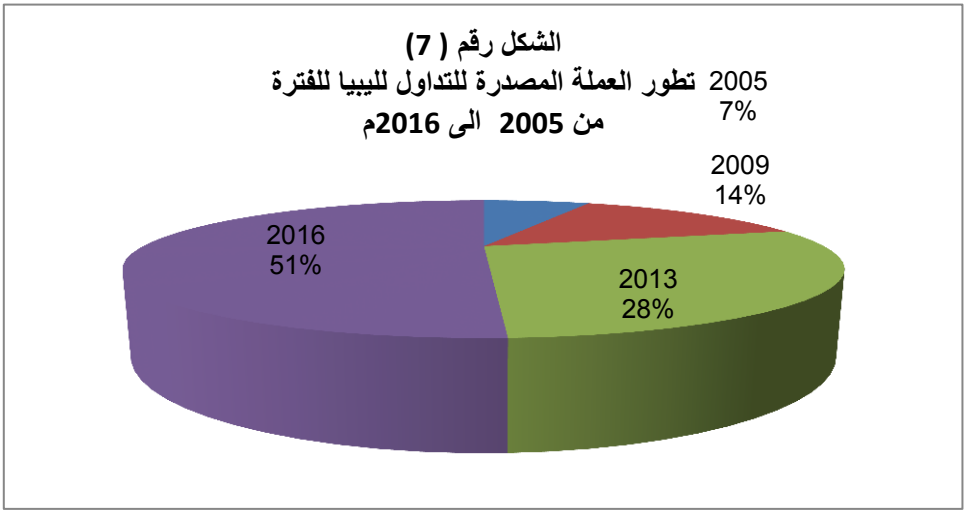

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (6).

من خلال الجدول رقم (6) يتضح التطور الملحوظ للعملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة فقد ازدادت من (3482) مليون دينار عام 2005 إلى (26791) مليون دينار عام 2016، بمعدل زيادة قدره ما يقارب(700%) وهى زيادة كبيرة جداً، ولعل هذه الزيادة التي يشهدها رصيد العملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة تنعكس على ارتفاع غطاء العملة مع التفاوت في مكونات هذا الغطاء بين الاصول المحلية والاجنبية، ولعل الانخفاض في الاصول الاجنبية من (150927) مليون دينار عام 2013 إلى (101845) مليون دينار عام 2016 يعود إلى انخفاض ايرادات النفط نتيجة إلى الاحداث التي تشهدها البلاد من اقتتال ونزاع مسلح، وانقسام سياسي كانت له آثاره على الاقتصاد الليبي، ومن ابرزها في المجال النقدي انقسام السلطة النقدية بالبلاد، وأما الاصول المحلية فارتفاعها أو انخفاضها هي محصلة لارتفاع أو انخفاض الاصول الاجنبية عموماً فإن الزيادة التي شهدتها العملة المصدرة للتداول خلال فترة الدراسة تعود إلى مجموعة من الاسباب لعل من أهمها:

1- تزايد اعتماد الخزانة العامة على المصرف المركزي في تمويل النفقات العامة أو ما يعرف بالدين المصرفي العام المحلي وخصوصاً بانخفاض ايرادات النفط.

2- الاعتماد على النقود في ابرام الصفقات لتمويل المبادرات الفردية والتشاركيات وعمليات الاستيراد والتصدير التي شهدت اتساع كبير.

3- ارتفاع معامل التفضيل النقدي والذي يصل إلى ما يقارب (42%) من إجمالي العملة خارج المصارف على ودائع تحت الطلب والسبب في الزيادة هو انعدام الثقة بين المواطن والمصارف.

ثانيا: تطور سرعة التداول الدخلية للنقود من (2005-2016م).

أن سرعة التداول الدخلية للنقود تعبر عن المظهر الخارجي لما يحدث من تغيرات في تفضيل السيولة أو الطلب على النقود ويمكن تحليله على النحو التالي:

- انخفاض سرعة التداول الدخلية للنقود تعني ارتفاع تفضيل السيولة وهو ما يؤدى إلى انخفاض النقود الفعلية في التداول ، مما يعكس معامل تفضيل السيولة والعكس صحيح، أي أن ارتفاع سرعة التداول الدخلية للنقود يؤدي إلى انخفاض تفضيل السيولة ويؤدي إلى زيادة النقود الفعلية في التداول وهو ما يعكسه ايضا معامل تفضيل السيولة، وكل من الجدول رقم (7) والشكل رقم (8) يبينان تطور سرعة التداول الدخلية للنقود خلال فترة الدراسة (2005 – 2006) .

جدول رقم (7) تطور سرعة التداول الدخلية للنقود 2005-2016م

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	عرض النقود (M2)	سرعة التداول الدخلية للنقود %
2005	54,537.6	17,096.6	3.1
2009	63,689.1	44,161.3	1.44
2013	65,994.5	96,008.9	0.95
2014	30,871.0	69,404.7	0.44
2016	39,390.0	91,130.1	0.43

المصدر : من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في النشرات والاحصائيات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005-2016م.

- سرعة التداول الداخلية للنقود = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية /عرض النقود

الشكل رقم (8)
سرعة التداول النقدية

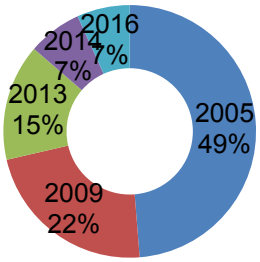

المصدر : الشكل من اعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في الجدول رقم (7).

يوضح الجدول رقم (7) تطور سرعة التداول الداخلية للنقود للفرد خلال الفترة من (2005-2006)، والتي تقاس بحاصل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقود **(M2)**، ومن الجدول يتضح انخفاض هذه النسبة من (3.1، 1.44، 0.95، 0.44، 0.43) في السنوات (2005، 2009، 2013، 2014، 2016) وهذا ما يؤكد أن زيادة تفضيل النقود هي نتيجة انخفاض سرعة التداول الداخلية للنقود وانخفاض النقود الفعلية في التعامل ويدعم ايضاً معامل تفضيل السيولة.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

توصل الباحث من خلال دراسته الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في وضع رؤية واستراتيجية لوضعي السياسة النقدية في ليبيا لمواجهة الصعوبات التي يعني منها الاقتصاد الليبي :

أولاً : النتائج : خلصت الدراسة لجملة من النتائج اهمها :

1. من دراستنا لوحظ تطور وتضخم كبير للسيولة المحلية اثناء فترة الدراسة 2005 – 2016م، حيث بلغت الزيادة التي حققتها السيولة المحلية في هذه الفترة ما مقداره (74033.5) مليون دينار، أي زادت من (17096.6) مليون دينار عام 2005 إلى

(91130.1) مليون دينار عام 2016 بمعدل نمو قدره (433%) أي أضعاف ما كان عليه في سنة 2005 .

2. شكل عرض النقود بمفهومه الضيق بالإجمالي اثناء فترة الدراسة ما قيمته (205789.3) مليون دينار ما نسبته 92.9% من اجمالي عرض النقود، بينما بلغت اشباه النقود ما قيمته (15604.3) مليون دينار اثناء فترة الدراسة أي ما نسبته 7.04% من اجمالي عرض النقود.
3. بلغت العملة خارج المصارف في بداية فترة الدراسة (3308.7) مليون دينار عام 2005، ووصلت إلى (26452.5) مليون دينار ليبي عام 2016، أي بمعدل زيادة (700%)، بينما بلغت ودائع تحت الطلب بداية فترة الدراسة (10719.4) مليون دينار عام 2005 حتى وصلت (62840) مليون دينار ليبي عام 2016 أي بمعدل زيادة (486%) فالقطاع المصرفي في ليبيا يعاني أزمة سيولة نقدية وليس سيولة مصرفية.
4. أما مفهوم النقود بالمعني الواسع (**M2**) فقد انخفضت ودائع لأجل من (2368.2) مليون دينار ليبي 2005 إلى (1266.4) مليون دينار 2016، أي انخفضت بمعدل (-46.5%)، وأما بالنسبة لودائع الادخار فقد انخفضت من (700) مليون دينار ليبي عام 2005 إلى (571.3) مليون دينار ليبي عام 2016 أي انخفضت بمعدل (-18.3%).
5. من خلال تحليلنا لتطور السيولة المحلية اثناء فترة الدراسة اتضح زيادة واضحة ومضطردة في العملة خارج المصارف (لدى الجمهور) والودائع تحت الطلب كانت نتيجة ارتفاع في الانفاق على المرتبات والمهاية، أكثر من الودائع الزمنية وذلك لانعدام الثقة بين الجمهور والمؤسسات النقدية بالبلاد (المصارف) وذلك لأسباب أمنية وسياسية بحته.
6. حقق معامل التفضيل النقدي اثناء فترة الدراسة زيادة واضحة من (22.3%) عام 2009 إلى (26.6%) عام 2013، الى (42%) عام 2016، وهذه الزيادة تدل على تفضيل الافراد الاحتفاظ بالسيولة في صورة سائلة.
7. تشهد القاعدة النقدية في ليبيا لفترة الدراسة ارتفاعاً وتضخماً كبيراً وملحوظ مقارن بحجم الاقتصاد، فقد بلغ عرض النقود ماقيمته (91130.1) مليون دينار عام 2016 منها (26452.2) مليون دينار عملة خارج المصارف، أي ما نسبته (29%) من العملة المحلية توجد في النشاط الاقتصادي خارج النظام المصرفي .

8. انخفاض نسبة سرعة التداول الداخلية للنقود وانخفاض النقود الفعلية في التعامل من (3.1، 1.44، 0.95، 0.44، 0.43) في السنوات (2005، 2009، 2013، 2014، 2016) تؤدي الى زيادة تفضيل السيولة لدى الجمهور.

ثانياً : التوصيات :

من نتائج الدراسة نخلص الى جملة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في حل بعض الاشكاليات الواقعة في موضوع السيولة التي تم الإشارة لها في نتائج الدراسة، وهي كالتالي :

1. على البنك المركزي وضع حلول لمواجهة زيادة المعروض النقدي في السوق .
2. ضرورة تعاون المصارف والحكومة من خلال إشراك علماء وخبراء ومختصين في القطاع المصرفي لوضع الية سليمة لإدارة السيولة في المصارف الليبية، ووضع أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة.
3. إدارة كل من (المصرف المركزي طرابلس – البيضاء) مطالبة بالابتعاد عن التجاذبات والانقسامات السياسية على الساحة الليبية، وان يتم توحيد الادارة بين المصرفين خدمة للشأن العام ،وان توضح برنامجها وخططها لمواجهة كل هذه المشكلات المتعلقة بالسيولة النقدية والارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار.
4. ترشيد وتقنين إستخدام النقد الأجنبي, وحل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون اليه في العلاج وغيره من الاغراض الشخصية، وتوفير طلباتهم من النقد الاجنبي وذلك للتصدي للمضاربين وبارونات السوق الموازية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون اي قيود على الصرف.
5. وضع اليات مناسبة لعودة الثقة بين المواطن والمصارف الذي فقدت نتيجة الاقتتال والظروف السائدة في البلاد، ومحاولة ايجاد صيغ جديدة للتبادل التجاري وطرق الدفع، ومن امثلة ذلك زيادة الوعي بخصوص استخدام البطاقات الالكترونية في البيع والشراء لتخفيف الضغط على طلب السيولة.
6. التنسيق بين كل من (وزارة الاقتصاد – والمالية – والمصرف المركزي) لوضع الية مناسبة لتوفير السلع الاساسية عن طريق قنوات حكومية موثوقة مثل عودة (الجمعيات الاستهلاكية) التي توفر السلع الاساسية وبأسعار مناسبة، وعدم منح الاعتمادات المستندية

بشكل غير مدروس وعشوائي مما ساعد على التلاعب في مقدرات البلاد من النقد الاجنبي.

المراجع والمصادر :

اولاُ : الكتب .

1. سيد الهواري، ادارة البنوك "مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية "، دار الجبل، القاهرة، 1987.
2. ضياء الدين الغنيم ،السيولة والربحية ، رسالة غير منشورة ، جامعة دمشق، 2008.
3. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الاردن، 2000.

ثانياً : التقارير والنشرات الاحصائية ومحاضرات علمية ذات علاقة .

1. النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة اثناء فترة الدراسة .
2. تطور اهم البيانات والمؤشرات النقدية والمالية لليبيا، مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة لفترة الدراسة.
3. تطور السياسة المالية والنقدية في ليبيا، سنوات مختلفة لفترة الدراسة .
4. نوري عبد السلام بريون، محاضرة في النقود والبنوك، اكاديمية الدراسات العليا/طرابلس، 2006/3/19.

السياسة النقدية في ليبيا؛ من سوء في الإدارة إلى انعدام في الثقة

د. سعد حسن الغديوي

جامعة الزيتونة

المستخلص :

تواجه المنظمات على اختلاف أهدافها وأحجامها تغييرات مستمرة في الأوضاع والظروف والبيئة التي تعمل في إطارها، ووجودها ضمن نسق التغيير لابد من أن يُحدث تغييرات أو تعديلات على أهدافها أو سياساتها أو هياكلها أو تصرفاتها لتساير ما هو عليه من تغيير مستمر. ويعتمد نجاح المنظمات باختلاف أنواعها واختصاصاتها على مدى كفاءة وفاعلية وذكاء قياداتها العليا وجودة ودقة وسلامة اختيارهم والذي يجب أن يكون قائماً على جُملة من المعايير والمواصفات التي يتطلب توافرها بمن يتم اختياره لهذه الوظيفة أو ذلك المنصب. وذلك سعياً لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب له، وهذا الأمر ينطبق على كافة المنظمات والمؤسسات دون استثناء لاسيما المنظمات المالية والمصرفية بالدولة – مصرف ليبيا المركزي –، حيث يحتل القطاع المالي والمصرفي موقعاً محورياً ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني ويتفاعل معها بشكل متواصل .

وبالتعريج على المشكلة محل الدراسة، فلا شك بأن إصلاح الوضع المالي المتمثل في معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة هو المدخل الأساسي – في تقديرنا – لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل والمنشود. إذ يعتبر العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة إفرازاً مباشراً لمجموعة السياسات والبرامج التي أدت إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي المحلي – وهذا كله نتيجة لخلل وسؤ في الإدارة – وتأكيداً لما سبق فإن سبب نشوب الكثير من الأزمات واستفحالها نتيجة لعدم كفاءة وفاعلية القيادات الإدارية القائمة على تسيير المهام في هذه الفترة وسؤ إدارتها للقطاع ككل. وهنا يمكن القول بأن القضاء على هذه المشكلة وتداعياتها لا يتأتى إلا بوجود قيادات إدارية فاعلة يحسن اختيارها.

الكلمات المفتاحية :

السياسة النقدية، مصرف ليبيا المركزي، الثقة في المصرف، سؤ الإدارة، القيادة الرشيدة.

1- الإطار المنهجي للدراسة :

1/1- أهداف الدراسة : وهي محاولة توضيح مفهوم السياسة النقدية وتداعياتها. ومفهوم الثقة في المصرف وآثارها. وتوضيح أسلوب الإدارة الرشيدة والقيادة الفاعلة.

2/1- أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعرض إلى موضوع غاية في الأهمية بعنوان "السياسة النقدية في ليبيا، من سوء في الإدارة إلى انعدام في الثقة "، حيث تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لدورها في ضبط الأوضاع المالية العامة والمحافظة على الاستقرار النقدي وتحقيق معدلات مُرضية من النمو الاقتصادي، والذي لا يمكن أن يتأتى إلا بوجود القيادة الفاعلة والذكية؛ فقد أصبحت الكفاءة القيادية موازية، أو ربما تفوق الحاجة إلى التكنولوجيات المتقدمة.

3/1- إشكالية الدراسة : يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية دور القائد والمدير الذكي في دعم وتحسين مستوى الأداء بالقطاع المالي والمصرفي، وهذا من خلال الإجابة على الإشكاليات التالية :

_ ما هو دور السياسة النقدية في عملية الإصلاح الاقتصادي للدولة ؟ وكيف يكون ذلك ؟

– ما هي المهارات والخصائص التي يجب توافرها في قادة ومدراء المؤسسات المالية والمصرفية بالدولة ؟

4/1- منهجية الدراسة : للإجابة على إشكاليات الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي واستخدام الدراسة الوصفية في كتابة هذه الدراسة.

2 – ولتوضيح ما سبق فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي :

1/2- السياسة النقدية في ليبيا (مراحل ومحطات) .

2/2- الثقة في المصرف وتداعياتها .

3/2- الإدارة الرشيدة (قيادات إدارية فاعلة) .

4/2- الخُلاصة والمقترحات.

مقدمة :

تتمثل هذه الورقة في دراسة موضوع مهم بعنوان "السياسة النقدية في ليبيا، من سوء في الإدارة إلى انعدام في الثقة "،، ويهدف الباحث من هذا العمل إلى محاولة تسليط الضوء على واقع السياسة النقدية في ليبيا وما يواجهها من تحديات، حيث يمر الاقتصاد الليبي بمرحلة بالغة الأهمية في الوقت الراهن تستلزم التحرك الجاد والفاعل لإصلاح مسار الاقتصاد الوطني بما يساهم في التصدي للاختلال الهيكلي القائم في جوانب الاقتصاد المحلي وترسيخ مقومات نموه الذاتي، وعلى وجه التحديد يستدل من البيانات المتوفرة على تراجع ملموس في أداء الاقتصاد الوطني على صعيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعامين السابقين وانخفاض واضح في فوائض الموازين الداخلية والخارجية لهما، ويعكس ذلك التراجع بالدرجة الأساسية انخفاض قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية في القطاعات النفطية (إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وصناعة المنتجات النفطية المكررة) من جهة، والاستقرار النسبي في قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية من جهة أخرى (م ل م، 2016). والذي أساسه هو سؤ في الإدارة وعجز في التعامل مع الأزمات من قبل القائمين على إدارة المؤسسات المالية والمصرفية من جهة، ومن إدارة الدولة نفسها – التشريعية والتنفيذية – من جهة أخرى .

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن أغلب المنظمات ترغب في الحصول على قيادات إدارية فاعلة من شأنها أن تُسهم في دفعها إلى الأمام وإلى التقدم والرقي، والنأي بها عن سؤ الإدارة وتداعياته، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفر أسس ومعايير موضوعية لاختيار هذه القيادات، وهذا يُظهر ضرورة ملحة للاختيار السليم للقادة والمديرين في القطاع المالي والمصرفي بالدولة بشكل خاص، وذلك نظراً لما يُحدثه الاختيار السليم لهؤلاء القادة من تأثير على أداء الأعمال المصرفية والقطاع ككل.

وقد تعددت الدراسات والنظريات فيما يتعلق بالخصائص والمهارات الواجب توافرها في القيادات الإدارية. ففي دراسة (Abraham, & Asher,2006)، حددت عديد من المهارات الواجب توافرها في فريق الإدارة العليا والمتمثلة في (الإقناع، والقدرة الإدارية، والطلاقة في الحديث، والمعرفة لتوجهات ومهام المجموعة، والدبلوماسية والكياسة، والمهارات الاجتماعية، والإبداع، ومهارات الفهم، والذكاء)، وأن من تتوافر لديه المهارات الإدارية من أعضاء فريق الإدارة العليا يؤثر بقوة في مستوى الأداء.

ودراسة (Carmen, Ales, Luz, & Salustiano ,2006)، والتي تعمل على تحليل ما إذا كانت للرؤية الاستراتيجية لفريق الإدارة العليا تأثيراً مباشراً على قدرة المنظمات على الابتكار والأداء. وإلى إلقاء الضوء على الخصائص الجوهرية لفريق الإدارة العليا، وتأثير ذلك على الابتكار. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حجم المنظمة والرؤية الاستراتيجية لفريق الإدارة العليا له تأثير مباشر على مستوى الابتكار والأداء بالمنظمة.

وبناءً على ما سبق فإن هذا يتطلب وضع أسس ومعايير محددة يتم على أساسها الاختيار السليم لقادة هذه المؤسسات والتي من شأنها أن تعمل على تحسين وتطوير مستوى الأداء للقادة والمديرين. ومن هنا يتضح مدى الدور الذي تلعبه القيادة والإدارة الرشيدة في هذا المجال.

وعطفاً على ما سبق وللإجابة على إشكاليات وتساؤلات الدراسة يمكن توضيح ذلك من خلال السرد التالي :

أولاً : السياسة النقدية في ليبيا (مراحل ومحطات) :

1- مفهوم السياسة النقدية (م ل م، 2016) :

تُعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لدورها في ضبط الأوضاع المالية العامة والمحافظة على الاستقرار النقدي وتحقيق معدلات مُرضية من النمو الاقتصادي.

وتكتسب السياسة النقدية أهمية خاصة ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي حيث تمارس دوراً داعماً ومعززاً للسياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق أهداف ذلك البرنامج. وتسعى السياسة النقدية لتحقيق ذلك من خلال العمل على توفير أجواء الاستقرار النقدي بصفة عامة من خلال المحافظة على الاستقرار النسبي لمستويات الأسعار المحلية ولسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية وتعزيز الثقة به، والعمل على التأثير في كل مستويات السيولة وأسعار الفائدة في السوق المحلي بما يتناسب مع كل من الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة، والتطورات في أسعار الفائدة العالمية من جهة أخرى، وكذلك زيادة توطين المدخرات المحلية.

ولا بد هنا من التأكيد على الدور الرئيسي للسياسات الاقتصادية والمالية في تدعيم توجهات السياسة النقدية. إلى جانب ذلك تنبغي الإشارة إلى أن السياسة النقدية لا تعمل في فراغ، بل في إطار مؤسسات ووحدات الجهاز المصرفي والمالي. وعليه فإن نجاح السياسة النقدية في تحقيق غاياتها المنشودة يتطلب – من بين أمور أخرى – ضمان سلامة ومتانة أوضاع الجهاز المصرفي

والمالي، وإزالة العقبات أمام تطور هذا القطاع ونموه، والحرص على مسايرته للتطورات الفنية والتقنية، وتعزيز كفاءته وفاعليته في مجال تمويل النشاط الاقتصادي المحلي، وإعداده لظروف المنافسة مع المؤسسات المصرفية والمالية الإقليمية والدولية.

ومن ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الليبي والذي يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات في تغطية احتياجاته من السلع والخدمات مع ما تحمله تلك الواردات من آثار التضخم المستورد، تعرض إلى تضخم محلي بالإضافة إلى ذلك التضخم المستورد، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً في رفاه المجتمع من جهة، وزيادة الضغوط على سعر صرف الدينار وقوّته الشرائية بما يؤدي إلى مزيد من تدفق الادّخارات الوطنية إلى الخارج من جهة أخرى، وهذه نتائج غير مرغوبة ولا مقبولة.

ومن هذا المنطلق ولتعزيز فاعلية دور السياسة النقدية في تعضيد برنامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق أهدافه المنشودة، فإن على مصرف ليبيا المركزي مواصلة عمله وجهوده لدعم تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي، وتشجيع التوجهات الرامية لتكوين مؤسسات مصرفية ومالية أقوى وأكثر قدرة على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتستطيع القيام بدورها التمويلي الهام في الاقتصاد الوطني بصورة أكثر فاعلية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفر قيادات تتمتع بنوع عالي من الكفاءة وقدرة كبيرة على القيادة تُوكل لها مثل هذه المهام (م ع ع إ، 1999) .

2- مراحل في السياسة النقدية (م ل م، 2016) :

شهد الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية مما استدعى انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات التي حدثتْ وكان من بينها سياسة سعر الصرف والذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة كنموذج – باعتباره أهم مؤشرات السياسة النقدية –، وفيما يلي استعراض موجز لتطور سياسة سعر الصرف التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي منذ نشأته وحتى الوقت الحاضر.

سياسة سعر الصرف : (القيمة التعادلية بالدينار الليبي) :

تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة (تحت اسم الجنيه) في بداية عام 1952 وكانتْ قيمته مساوية للجنيه الإسترليني وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً أو ما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب وفي عام 1967 تم تخفيض الجنيه الإسترليني بنحو 14.3% لتصبح القيمة التعادلية للجنيه الإسترليني 2.4 دولاراً أمريكياً وبالرغم من أن ليبيا في ذلك الوقت ما تزال ضمن منطقة الإسترليني إلا أنها لم تقم بتخفيض قيمة الدينار الليبي. وفي شهر أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة عدم التزامها باستبدال الدولار بالذهب وقامتْ في شهر نوفمبر من نفس

العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 7.9% لتصبح وحدة حقوق سحب خاصة = 1.0857 دولاراً بدلاً من السعر القديم وهو 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1 دولار فلقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 دولارات بدلاً من 1 دينار = 2.8 دولار.

وفي شهر فبراير من عام 1973 تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 دولاراً بدلاً من 1.0857 دولار وقد ترتب على هذا التخفيض ارتفاع قيمة الدينار تجاه الدولار مرة أخرى بنحو 11% لتصبح 1 دينار= 3.3776 دولاراً بدلاً من 1 دينار= 3.04 دولارات. كما تم في شهر فبراير من عام 1973 ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار= 0.29679 دينار ليبي ونتيجة لهذا الربط فإن قيمة الدينار تجاه العملات الأخرى تتغير تبعاً لتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات .

ولقد حافظ الدينار الليبي على هذه القيمة عند هذا المستوى حتى عام 1986 مما ساعد على ثبات قيمة الدينار الليبي الرسمية في مواجهة الدولار الأمريكي وغيره من العملات الأجنبية وتحقيق الوفر النسبي في النقد الأجنبي والزيادة الكبيرة في الاحتياطيات التي نجمتْ عن تحسن أسعار النفط وزيادة الدخل المُحقق من الصادرات النفطية في ذلك الوقت فضلاً عن عدم وجود قيود إدارية أو كمية تُذكر على حرية التعامل بالعملة الأجنبية شراءً وبيعاً سواء للأفراد أو للمؤسسات العامة والخاصة حتى عام 1982 على الأقل .

وفي مارس 1986 ومن أجل إدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة بسعر صرف يعادل 2.8 لكل دينار ليبي وفي 01/05/1986 تم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود ± 7.5% وقد حدد هذا الهامش عند مستواه الأدنى المُعادل لـ 2.6046 للدينار الليبي الواحد ثم جرى توسيع هذا الهامش عدة مرات .

وتأتي التغيرات المُشار إليها أعلاه تنفيذاً لأحكام قانون المصارف الذي خول مصرف ليبيا المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار حسب التطورات الاقتصادية والنقدية بما يكفل تفادي الآثار السلبية لهذه التطورات على الاقتصاد الوطني. وتنفيذاً لذلك قام مصرف ليبيا المركزي منذ يوم 14/02/1999 وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار

البيع التي يُحددها مصرف ليبيا المركزي، وقد عرف سعر الصرف الجديد باسم "سعر الصرف الخاص المعلن" الذي أُستخدم بجانب سعر الصرف الرسمي بعد أن تم إلغاء ما يُعرف "بالسعر التجاري" الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999.

وخلال الفترة 2000 – 1999 تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والأخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي مابين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001 كما تغيرتْ أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأتْ على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة .

وفي الأول من يناير 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولاراً. وفي 15/06/2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانتْ تفرض على كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المُعفاة وغير المُعفاة من هذه الضريبة.

وفي 21/06/2003 م أبلغتْ الدولة الليبية صندوق النقد الدولي رسمياً بقرارها قبول الالتزامات المحددة بموجب المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق، وذلك بأن ألغتْ القيود التي كانتْ مشروطة بالموافقة بموجب المادة الثامنة، بما في ذلك ضريبة النهر الصناعي البالغة 15% على الإعتمادات والتحويلات الخارجية وعلى مشتريات الأفراد والقطاع الأهلي من النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي كانتْ مفروضة على عمليات الحساب الجاري .

السياسة النقدية للمصرف في الفترة (2002–2010)(م ل م، 2016) :

قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2002 – 2010 باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية وتحقيق أهدافها، فقد صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (32) لسنة 2005 بتاريخ 2005.4.7 بإنشاء "**لجنة السياسة النقدية**" بالمصرف تضم في عضويتها بعض المسئولين بالمصرف وبعض المختصين من خارجه لوضع الإطار العام للسياسة النقدية بما

يكفل تحقيق أهدافها وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه بشأنها.

السياسة النقدية لمصرف ليبيا ما بعد (2010)(م ل م، 2016) :

سيلاحظ المراقب للوضع الاقتصادي في ليبيا فشلاً واضحاً في السياسة المالية وعجزاً كبيراً في السياسة النقدية في حلحلة الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الليبي، كما سيتضح له عدم وجود تنسيق بين السياستين وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية .

فبعد ثورة 17 فبراير واعتماداً على تقديرات اسعار النفط المرتفعة في أعوام 2011، 2012، 2013 فقد طرأت زيادة هائلة على جانب الانفاق العام في الميزانية العامة وشهد العام 2013 أضخم ميزانية حكومية في تاريخ ليبيا في عهد حكومة زيدان. والزيادة في النفقات العامة لم تكن في باب التنمية فهذا ما كان يفترض أن يكون، وذهبت معظم النفقات في هيئة مرتبات للعاملين في القطاع الحكومي التي فاقت مبلغ (22) مليار دينار وباب الدعم للسلع والمحروقات التي وصلت إلى (11.6) مليار دينار! وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في حجم النفقات إلا أن قطاعات رئيسية مثل قطاعات الإسكان والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والاتصالات لم تشهد أي تطور ملحوظ بل زادت تردياً وتدهوراً. هذا من جانب النفقات العامة، أما من جانب الايرادات فان 93% من الايرادات العامة لتمويل الميزانية هي إيرادات نفطية.

ومنذ منتصف العام 2013 أصيبت الايرادات النفطية بانتكاسة كبيرة بسبب اغلاق موانئ وحقول النفط. حيث انخفضت الصادرات النفطية إلى أقل من(400) ألف برميل يومياً في وقت كانت ليبيا تُصدّر(1.700000) مليون وسبعمائة ألف برميل يومياً سنة 2010 إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية منذ يونيو 2014 والنتيجة عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي .

كما أن الايرادات غير النفطية (الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات والاتصالات وغيرها) شهدت هي الأخرى انخفاضا غير مسبوق في تاريخها وخصوصا الايرادات الجمركية التي كانت من أهم الموارد المالية غير النفطية للاقتصاد الوطني في السابق. وعلى سبيل المثال وصلت الايرادات غير النفطية في العام 2008 حوالى (8324.2 د.ل) أي ثماني مليارات وثلاثمائة وأربع وعشرون مليون ومأتي ألف دينار مع العلم أن باب المرتبات في تلك السنة لم يتجاوز (8) مليار دينار. بينما وصلت الايرادات غير النفطية في العام 2015 حوالى (1.2) مليار ومأتي مليون دينار في وقت وصلت فيه فاتورة المرتبات لنفس العام أكثر من(16.4) ستة عشر مليار وأربعمائة

مليون دينار. وبهذا فإن السياسة المالية في ليبيا لا تتحمل مسؤولية تدني الايرادات النفطية في الميزانية العامة ولكنها تتحمل مسؤولية الفشل المزدوج في تدني الايرادات غير النفطية من جهة، وعدم ترشيد النفقات العامة من جهة أخرى وبالتالي تتحمل كامل المسؤولية عن العجز المالي في الميزانية نتيجة سؤ تقديراتها وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمة. إضافة إلى استشراء الفساد في القطاع العام وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتقاعس الجهات العامة عن دفع المستحقات، إضافة إلى المبالغة في الانفاق التسييري وتقديرات خاطئة عن أسعار النفط كانت من أهم العوامل التي أدت الى الفشل في السياسة المالية .

3- عجز السياسة النقدية (م ل م، 2016) :

وهنا يجدر القول بأنه لا يُذكر للسياسة النقدية بأدواتها المتعددة دور فعّال في الحياة الاقتصادية في ليبيا طيلة عقود العهد السابق وخصوصاً (الفوائد المصرفية)، ويمكننا إرجاع أسباب ضعف ومحدودية دور السياسة النقدية وعدم فعاليتها سواء في فترة النظام السابق أو في الفترة الحالية إلى عديد من العوامل التي كبّلت دور القطاع المصرفي من أداء الدور المناط به في حلحلة الأزمة الحالية وهي :

1- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي واقتصار السياسة الاقتصادية في ليبيا على استخدام السياسة التجارية الكمية وسياسة الرقابة المشددة على الصرف الاجنبي .

2- ضعف المرتبات الدخل الاساسي لأغلب العاملين في ليبيا ووقوعه تحت طائلة القانون رقم (15) لسنة 1981 ولفترة تجاوزت العقدين.

3-نظرة المجتمع الليبي المسلم إلى الفوائد المصرفية على أنها من الربا المحرم شرعاً وبالتالي ضعف دورها في التأثير على عرض وطلب النقود لدى الجمهور ومعدلات الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

4- غياب الوعي الادخاري في المجتمع وتفضيل الجمهور التعامل النقدي (الكاش) في المعاملات الاقتصادية اليومية وإبرام الصفقات نقداً عوضاً عن التعامل بالصكوك والبطاقات المصرفية والخدمات الالكترونية المصرفية.

5- صغر حجم القطاع الخاص الليبي واستئثار القطاع العام بالنصيب الأكبر في الاستثمار المحلي ووجود أنشطة اقتصادية لها عائد مرتفع ومخاطرة أقل من إيداع الأموال بحسابات الادخار خصوصاً في مثل هذه الظروف.

6- المخاوف الأمنية وصعوبة استرداد العميل لأمواله بعد تحديد سقف معين للسحب من قبل المصارف التجارية ساهم في عزوف كثير من العملاء في إيداع أموالهم بالمصارف التجارية وتفضيل اكتنازها في البيوت .

7- تخلف البنية التحتية للقطاع المصرفي في ليبيا وانقطاع الكهرباء بشكل متكرر وبطء خدمة الانترنت ورداءة الاتصالات جعلت من عمليات تحديث الخدمات المصرفية ومحاولة إيجاد حلول مبتكرة ومستوردة من بيئات اقتصادية ومصرفية متطورة للتغلب على مشكلة نقص السيولة النقدية أمر في غاية الصعوبة .

إن اجتماع العوامل السابقة إضافة إلى تردي الوضع الأمني وتفشي الفساد جعلت السياسة النقدية في ليبيا عاجزة اليوم عن حل المشاكل والأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد الوطني واقتصر دور المصرف المركزي في إدارة الأزمة حتى الآن على منح الاعتمادات المستندية ودور المراقب على الصرف الاجنبي إضافة إلى الاقناع الأدبي.

كما أن انقسام المصرف المركزي إلى شطرين وعملية طبع أربع مليارات دينار من العملة المحلية التي صدرت من مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء للتغلب على مشكلة نقص السيولة بالمصارف التجارية مع وجود (24) مليار دينار خارج القطاع المصرفي واستمرار الوضع الامني غير المضمون وضبابية الوضع السياسي والحروب الدائرة في بعض المناطق وحوادث الاعتداء على موظفي المصارف إضافة الى العوامل التي ذُكرت آنفاً يجعل من إمكانية هروب العملة خارج القطاع المصرفي مرة أخرى وارد وبقوة مهما كانت أسعار الفائدة التي ستمنح على الأوراق التجارية والمالية مرتفعة وبالتالي المزيد من معدل التضخم وتدهور قيمة الدينار الليبي وزيادة حجم السوق الموازي .

ولإثبات سؤ الإدارة وعجز القيادة الحالية لمصرف ليبيا المركزي وكذلك عجز القائمين على إدارة الدولة نفسها – التشريعية والتنفيذية – في حلحلة الأزمة المالية بالدولة، والتي هي باعتراف إدارة مصرف ليبيا نفسه عبر موقعه الرسمي وفقاً لما تم عرضه في النقاط السبع سالفة الذكر، فيمكننا أيضاً إجراء مقارنة بسيطة بين ليبيا وألمانيا من حيث توفر السيولة (النقدية) من عدمها؛ حيث يبلغ تعداد سكان ألمانيا 82 مليون نسمة تقريباً بينما تبلغ قيمة السيولة (النقدية) لها 3.5 مليار تقريباً، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد سكان ليبيا 6 مليون نسمة، وتقدر قيمة السيولة

(النقدية) بها ما يقارب 28 مليار دينار (ب د، 2015 / وجبريل، 2017)، وهذا يشير إلى أن كافة الدول المتقدمة ومن ضمنها ألمانيا لا تعتمد بشكل كبير على استخدام السيولة (النقدية) في معاملاتها المالية سوءً على الصعيد الرسمي أو على صعيد الأفراد، وإنما يتم التركيز على المعاملات الالكترونية ونظام الميكنة المالية والمصرفية. وهذا ما لا يوجد في ليبيا للأسف.

وهذا يؤكد ويظهر بشكل واضح سوء الإدارة وعدم القدرة على التعامل مع الأزمات الذي تعاني منه إدارة مؤسساتنا المصرفية والمالية بل وإدارة الدولة ككل – تشريعية وتنفيذية –، حيث أن تقييم كفاءة أداء الإدارة يكون في وقت الأزمات وليس في حالة الاستقرار.

ثانياً : الثقة في المصرف وتداعياتها :

تُعتبر الثقة بالقطاع المصرفي من أهم الركائز التي يقوم عليها الجهاز المصرفي والمالي بالدولة وتعتبر الثقة مؤشراً هاماً على مكانة ومستوى الأداء في كافة المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة والعامة على حدٍ سواء.

1- مفهوم الثقة في المصرف :

تُعرف الثقة بالمصرف بأنها مقدار ما يمنحه أو يعرضه المصرف أو المؤسسة المالية من ضمانات ومزايا وعُمولات لمودعيه وزبائنه وعملائه نظير تعاملاته معهم بشكل دائم (م ع ع إ، 1999).

وعليه فهي مقدار ما يحافظ عليه المصرف من حسن معاملة وانضباط في الأداء المالي وضمان استمراره مع كافة المودعين والزبائن والعملاء .

2- تداعيات انعدام الثقة في المصرف :

لا شك بأن مسألة انعدام الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والزبائن والعملاء ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني لاسيما في حالة ووضع مثل وضع الدولة الليبية والذي لا يخفىٰ على أحد !!!

وبالتركيز على الحالة الليبية فإنه من الواضح بأن أزمة توفر السيولة (النقدية) في المقام الأول هي أزمة ثقة في القطاع المصرفي نتيجة الوضع السياسي والأمني الحاصل بالبلاد، فالقطاع

المصرفي الليبي لا يعاني ولم يعاني مُسبقاً من أزمة سيولة، بل بالعكس تُعرف عنه الزيادة والتخمة في السيولة التي وصلت لما يقارب 28 مليار دينار ليبي فائض الاحتياطيات القانونية بالمصارف.

كما أن النزاع السياسي والأيدلوجي هو أهم تحدً يواجه الدولة الليبية بالإضافة إلى التعنت وعدم مراعاة مصلحة الوطن والمواطن. وعليه وللتغلب على حالة الترهل والفشل الاقتصادي والمالي يجب الوقوف وبشكل جاد وسريع دون تفاقم واستفحال هذه الأزمة وتحولها إلى كارثة أو حالة من الانهيار لا تُحمد عقباه. فعندما تكون المشكلة أو الأزمة داخل حدود السيطرة الذهنية فإن الفرد يكون أكثر تأنياً في اتخاذه للقرارات والإستراتيجيات بشأنها، وعندما تكبر تلك المشكلة أو الأزمة وتخرج عن دائرة السيطرة الذهنية والعقلية فإن القرار والقراءة لتلك المشكلة ستكون في دائرة التخبطات والاجتهادات العشوائية (شيرمهورن، 2011) وهذا ما لا نتمنى حدوثه أو وقوعه لا قدر الله.

وهنا وتأسيساً على ما سبق يمكننا القول بأن الأزمات المالية والكوارث الاقتصادية لا تأتي من فراغ أو وليدة مصادفة أو حالة عرضية إنما هي نتيجة تراكمات من الفساد الإداري والمالي وسؤ التخطيط وانعدام الرقابة الصارمة القائمة على وضع الأمور في نصابها. والمتمثلة في (الرقابة الإدارية والمالية والقضائية والتشريعية والفنية المتخصصة) باعتبارها مكملة لعمل بعضها البعض (الغديوي، ومعتوق، وأسديرة، 2015).

ثالثاً : الإدارة الرشيدة (قيادات إدارية فاعلة) .

يُعد مفهوم الإدارة الرشيدة من أهم وأكثر المفاهيم والمصطلحات رواجاً في العمل الإداري وذلك لما يحتويه من ممارسات وأعمال تنادي بالعمل وفقاً للمتطلبات العلمية الرشيدة القائمة على المعرفة والإبداع والدقة في الأداء وحسن اتخاذ القرارات ودقتها، وتقوم الإدارة الرشيدة على المناداة بإتباع الأساليب القيادية الحديثة والتركيز على نماذج القيادة الإدارية الحكيمة في إدارة وتسيير وإنجاز الأعمال. فالقيادة هي العنصر المحوري الذي ينسق كافة العناصر الأخرى ويوفر لها التوجيه المناسب، كما يتولى حفز وتشجيع القائمين بالعمل لأداء واجباتهم ومهامهم على وجهها الصحيح، ويتابع ويساند الأداء ويقدم النصح والمساعدة لتصحيح ما قد يقع من انحرافات في الأداء، وبصفة عامة فالقيادة الإدارية هي صمام الأمان الضامن للتنفيذ السليم للبرامج وتحقيق الأهداف المرغوبة، ومن هنا يمكننا تفسير وتوضيح مفهوم القيادة الإدارية ومواصفات القادة وضوابط اخيارهم وذلك من خلال ما يلي :

1- مفهوم القيادة الإدارية :

القيادة هي "مهارة التأثير في الآخرين ليعملوا طوعاً فى أداء مثمر. إنها مزيج متناغم من المهارات السلوكية مثل الذكاء، الاتصال اللفظي وغير اللفظي، المرونة، المبادأة، الاتزان الانفعالي، الاستقلالية، الثقة بالنفس، الحزم، الحسم، السلوك السياسي، والتفاوض"(مصطفى،2007).

2- اختيار القيادات الإدارية (الأهمية والمعايير) :

يقصد بعملية الاختيار انتقاء أفضل المرشحين للوظيفة، وهو الشخص الذي تتوافر فيه مقومات ومتطلبات شغل الوظيفة أكثر من غيره، وذلك طبقاً للمعايير التي تطبقها المنظمة. وتستهدف عملية الاختيار تعظيم احتمالات اختيار المتقدمين الذين تتفق خصائصهم مع توقعات المنظمة ممثلة في المواصفات المطلوبة لشغل الوظيفة (Crainer, 1996). ولا شك بأن نجاح الإدارة يرتكز على كفاءة قياداتها، حيث يتميز القادة ذوي الرؤية والتفكير الاستراتيجي بعدة خصائص تميزهم عن غيرهم من القادة والمديرين وتجعلهم أقدر على القيادة وأكثر فاعلية ويتم على أساسها اختيارهم لتولي مناصب قيادية هامة وحساسة – وخاصة في وقت الأزمات –، والتي منها وظيفة محافظ مصرف ليبيا المركزي – المنظمة قيد الدراسة –، وهذه الخصائص هي (الدوري، 2004) :

- الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية.
- القدرة على المحافظة على هدوء الأعصاب (الغديوي، 2014).
- القدرة على تكوين الرؤى وصياغة الأهداف الإستراتيجية.
- الدقة والبصيرة النافذة في تقييم الأمور المستقبلية.
- المهارة في استشعار البيئة الخارجية بما توفره من فرص أو ما تفرضه من معوقات.
- المهارة في توفير وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها.
- المهارة والدقة في المفاضلة أو الاختيار من بين البدائل الإستراتيجية.
- المهارة في تحديد الموارد والإمكانيات اللازمة وترشيد استخدامها.

– القدرة على التجاوب أو التفاعل الاجتماعي مع الظروف والمتغيرات البيئية والتعامل مع المتغيرات السريعة التي قد تمر بها الأزمة.

– القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وقبول نوع من المخاطرة الزائدة أثناء الأزمات.

– القدرة والقناعة بتبني منهج المبادرة لا منهج رد الفعل في التعامل مع الأزمة (شيرمهورن، 2011).

– القدرة على العمل بروح الفريق وقبول الاستعانة بفريق لإدارة الأزمة أثناء حدوثها.

رابعاً : الخُلاصة والمقترحات :

وأخيراً يمكن تلخيص ما سبق في أن مشكلة اختيار القادة وإعدادهم وتطويرهم، من أهم ما تُعنى به الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها؛ ويبدو من الواضح أن التعامل مع متطلبات عصر المعرفة لا يتضمن مجرد سعي منظمات الأعمال إلى امتلاك الموارد الطبيعية أو رأس المال أو التكنولوجيات الحديثة فقط بقدر ما يتضمن ضرورة توافر نوعية معينة من القادة والمهارات الإدارية لتعظيم الاستفادة الناتجة عن توافر تلك الموارد. فالموارد البشرية هي المصدر الأساسي الذي ستعتمد عليه منظمات الأعمال لتحقيق التقدم المنشود في المستقبل لاسيما القياديين منها.

وفي الختام سيحاول الباحث تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساعد في حل مشكلة نقص السيولة وفي إدارة السياسة النقدية ككل وذلك من خلال اتباع الأتي :

1- سحب وتغيير فئة أو أكثر من فئات العملة النقدية الموجودة بالسوق.
2- توحيد إدارة مصرف ليبيا المركزي والتي من شأنها إعادة الثقة بالقطاع المصرفي.
3- منح اعتمادات مُيسّرة للتجار والموردين وبالسعر الرسمي على أن تمول بشكل نقدي (كاش) مع تفعيل دور أنظمة الرقابة.
4- تحديد سعر صرف الدينار الليبي باستخدام سلة من عملات أبرز الدول التي لها علاقات مالية وتجارية مهمة مع الدولة الليبية.
5- المحافظة على فروق مناسبة ومُرضّية بين معدلات الفائدة على الدينار الليبي ومعدلات الفائدة الدولية للحد من خروج رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.

6- الدخول في برامج استثمارية وشراكات مدروسة مع شركات أو مصارف اقليمية أو دولية ناجحة وقوية.

7- دعم ومشاركة المصارف التجارية العاملة بالدولة بالبدء في مشاريع استثمارية محلية مُيسّرة باعتبارها الأقرب للمواطن.

8- استخدام سياسة مالية انكماشية حادة تستهدف التقليل من العجز في الميزانية العامة بخفض الانفاق العام وتشريع ضرائب تستقطع قيمتها من المنبع للحيلولة دون التهرب الضريبي (م ل م).

9- خفض قيمة الدينار الليبي أو تعويمه لامتصاص السيولة النقدية التي تسربت خارج الجهاز المصرفي وللحد من السوق الموازي (م ل م).

وبهذا يمكن القول بأنه قد تمت الإجابة على إشكاليات وتساؤلات الدراسة

المراجـع :

أولاً : المراجع العربية :

1- أحمد سيد مصطفى، المدير الذكي – كيف يكون الذكاء في القيادة، (القاهرة : د ن، 2007).

2- خالد الدوري، الإدارة الإستراتيجية، (دمشق :الأعلام للنشر، 2004).

3- سعد حسن الغديوي، اختيار القادة : المعايير المصادر الأساليب (القاهرة : دار الحكمة للطباعة والنشر 2014).

4- سعد حسن الغديوي، ومحمد أحمد معتوق، والغزالي ضو اسديرة، الرقابة على المال والأعمال (القاهرة : دار الحكمة للطباعة والنشر 2015).

5- شيرمهورن، إدارة الأزمات، (القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع 2011).

6- مقابلة مع الدكتور/ محمود جبريل، رئيس وزراء ليبيا الأسبق، على قناة (218) بتاريخ 22-2017/01/23.

7- المجلة العربية للعلوم الإدارية (م ع ع إ)، المجلد السادس العدد الثاني مايو 1999، تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت (بتصرف).

8- الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي (م ل م)، (cbl.gov.ly) (2016).

9- الموقع الرسمي للبنك الدولي (ب د) (بيانات وتقارير، 2015).

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Abraham Carmeli ,and Asher Tishler: (2006) The relative importance of the top management team's managerial skills, International Journal of Manpower, Emerald Group Publishing Limited, Vol. 27 No. 1, pp. 9-36.

2- Camelo-Ordaz Carmen, Ferna´ndez-Alles Marı´a de la Luz and Martı´nez-Fierro Salustiano: (2006) Influence of top management team vision and work team characteristics on innovation; The Spanish case, European Journal of Innovation Management, Emerald Group, Publishing Limited, Vol. 9 No. 2, pp. 179-201.

3- Crainer, S. (1996) (ed) Leaders on Leadership, Institute of Management Foundation, Corby: pp 20- 70.

تغير قيمة العملة وأثرها على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات)

دراسة على السوق الليبي(الموازي والرسمي)

د. يوسف يخلف مسعود

د. سامي عمر ساسي

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على آثر تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري الليبي،وما ينتج عن تذبذب لقيمة العملة في السوقين الرسمي والموازي. واستخدم الأسلوب القياسي والتحليل الكمي المتمثل في استخدام منهجية اختبارات "ARDL"وذلك في الأجلين القصير والطويل، وأسلوب"VAR".وأظهرت نتائج تقدير معادلةتذبذب قيمة العملة في السوق الموازي على الميزان التجاري الليبي عدم وجودعلاقة توازنيه في الأجل الطويل بين إجمالي "X" و"PexrD"و"OilP" ، وفي المدى القصير بينت أنه هناك علاقة في الاتجاه الطردي بين أسعار النفط($Oilp_{t-3}$)و"X_t"، ويرتبط مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة "*CPI*$_{-1}$" بعلاقة طردية مع"*IM*"،وكذلك بينت عدم وجود علاقة بين "PexrD"و "X". أما نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق الليبي الرسمي على الميزان التجاري الليبي، فقد أفصحت النتائج على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين "X" و"NexrD"و "OilP"، وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" يرتبط بعلاقة سلبية مع "X"في المدى الطويل. أما في المدى القصير فكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين مؤشر الاستهلاك "CPI_{-1}" و"IM"، أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "*CPI*$_{-2}$" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة عكسية التأثير.

الكلمات الدالة: تذبذب قيمة العملة، الميزان التجاري، السوق الموازي، السوق الرسمي.

مقدمة

يحتل سعر صرف العملة المحلية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي. وتأتي هذه الأهمية من خلال الآثار الذي يتركها تغير سعر الصرف (ارتفاعاً أو انخفاضاً) على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. فنظريا من المفترض أن يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة الصادرات من السلع المحلية، مما يولد زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات، وبالمقابل يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع

نسبي في أسعار السلع والمنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل فائض في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

فقد دفعت الاضطرابات الهيكلية التي عانت منها موازين المدفوعات بصفة عامة والموازين التجارية بصفة خاصة للدول المتقدمة والدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، على تجديد البحث والتقصي في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإصلاح الخلل وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. الذي كان يعالج في السابق بفرض قيود كمية مباشرة للحد من الواردات ومراقبة صارمة على الصرف الأجنبي.(زايرار والزعبي وعوض ،2009)

ولما كانت أسعار صادرات وواردات الدول النامية لا تخضع لسيطرتها لصغر اقتصاداتها، وأن هذه الدول غالباً ما تعاني من اضطرابات هيكلية في موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم. ولإزالة التشوهات في الهيكل العام للأسعار وإصلاح المسار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، بما في ذلك الخلل في ميزان المدفوعات. فعادة ما تحاول هذه الدول الاستفادة من نصائح صندوق الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عموما، وسياسة تخفيض سعر صرف عملاتها تحديدا(ملكاوي،2002)

مشكلة الدراسة

ظل الاقتصاد الليبي يعاني من اضطرابات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهورت قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى وانعكس ذلك سلبا على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. مما دفع المصرف المركزي إلى بذل المزيد من الجهود والبحث عن آليات تعين على استقرار سعر صرف الدينار على المدى الطويل، حيث أقدمت السلطات النقدية في ليبيا في منتصف عام 1986على اتخاذ قرار بتخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 7.5% وتعاقبت هذه التخفيضات بشرائح متتالية خلال الفترة (1992-2003).

وتأتي سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الليبي محاولة من جانب السلطات النقدية في ليبيا للتأثير في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك معالجة العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الطلب على الواردات التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبير.

بناءا على ما تقدم عرضه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل كان لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي التي انتهجتها السلطات النقدية الليبية في السنوات الأخيرة أثرا إيجابيا في الميزان التجاري؟ وهل انعكس هذا الأثر على تذبذب العملة في السوق الموازي ومن ثم الميزان التجاري ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الآثار التي يخلفها تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري وذلك من خلال تقدير دالة الصادرات ودالة الواردات. مع دراسة آثر تذبذب قيمة العملة على السوقين الرسمي والموازي على الميزان التجاري الليبي.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها محاولة لتحديد مدى فاعلية سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار التي انتهجتها السلطات النقدية الليبية على كل من حجم الصادرات والواردات بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر سنة على قرار التخفيض. والخروج بحزمة من النتائج التي قد تساعد متخذي القرار الاقتصادي على وضع خطط مستقبلية من شانها أن تعمل على استقرار سعر صرف الدينار بما ينعكس ايجابيا على مجمل النشاط الاقتصادي.

فرضية الدراسة

ترتكز الدراسة على فرضية فحواها: غياب أي فاعلية لسياسة تعديل سعر صرف العملة الوطنية التي انتهجتها السلطات النقدية في ليبيا على وضعية الميزان التجاري الليبي، مما يعني أنه لم يكن لها أي أثر إيجابي في تعزيز الصادرات وتحجيم الواردات. وكذلك قد ينعكس هذا الأثر على إنعاش سوق العملة الموازي وفاعلية أثره على الميزان التجاري الليبي.

حدود الدراسة

–الحدود المكانية، تقتصر هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي. والحدود الزمنية، تغطي فترة الدراسة المدة الزمنية الممتدة من عام 1980 إلى عام 2015.

بيانات الدراسة

اعتمد الباحثان في تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على تقرير ونشرات إحصائية صادرة عن الجهات الرسمية في الدولة الليبية، اشتملت على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي ونشرات

إحصائية صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق وبعض الأوراق البحثية التي قدمت في ندوات علمية ونشرت في مجلات علمية محكمة والموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط.، بالإضافة إلى عدة زيارات ميدانية قام بها الباحثان لسوق الذهب بمدينة طرابلس.

منهجية الدراسة

قصد إثبات أو نفي فرضية الدراسة، اعتمد الباحثان على منهج الاقتصاد القياسي والتحليل الكمي المتمثل في اختبارات جذور الوحدة "Unit Root"، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام منهجية اختبار الحدود المسمى بأسلوب"ARDL" في الأجلين القصير والطويل، وأسلوب "VARفي الأجل القصير.

الدراسات السابقة

برهنت نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في الميزان التجاري بالبحث والقياس على أن سياسة تخفيض سعر الصرف أثرت سلباً على الميزان التجاري، حيث لم تؤدي إلى تحسن وضعية هذا الأخير، ومن ثم معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات. ففي دراسة لـ(Ekeet.al., 2015)على الاقتصاد النيجيري للفترة 1970-2012، تبين أن سعر الصرف يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا في الميزان التجاري على المدى القصير والطويل على حد سواء. مما يشير إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لن تؤدي إلى زيادة في جانب الصادرات أو تقليل في جانب الواردات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسة أجريت على الاقتصاد السوداني، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات بأن سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع التوازن في ميزان المدفوعات مما يعني أن الاستمرارية في إتباع سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات السوداني (الأمام،2013،موسى وإبراهيم، 2015،الحسن،2015). ولم تختلف نتائج هذه الدراسات عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة أجريت على الاقتصاد الباكستاني، حيث أفصحت عن وجود أثر عكسي لسعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية في ميزان المدفوعات، وإن السبب في ذلك ناجم عن أن ارتفاع سعر الفائدة في بلد نامٍ مثل باكستان، سيترتب عنه تدفق رؤوس الأموال. ونتيجة لذلك سيتحسن ميزان المدفوعات بشكل مؤقت، وبمرور الوقت سيتحسن سعر صرف العملة المحلية وتصبح كلفة الصادرات عالية وتنخفض كلفة الواردات مما سيؤثر سلبا على ميزان المدفوعات(Batool.et.al.,2015). وهذا ما أكدت عليه دراسة أجريت على الاقتصاد الجزائري، حيث بينت أن سعر الصرف له تأثير عكسي ملحوظ على ميزان المدفوعات، فكلما زاد

سعر الصرف الدينار مقابل الدولار انخفض رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح (محمد ,عبد الجليل، 2013). كما بينت دراسة أعدت لبيان أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في نيجيريا وجود أثر سلبي للتغيرات في سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية وأن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة سيخفض من حجم التجارة الخارجية بمقدار 0.006147 .(Danladi. et. al, 2015). وأوضحت نتائج الدراسة التي أعدها"JAYACHANDRAN" هدفت إلى قياس تأثير سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الهندي للفترة 1970-2011،بأن تذبذب سعر الصرف الحقيقي له تأثير سلبي وقوي على حجم الواردات والصادرات الحقيقية في الهند، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يميل للحد من الصادرات الحقيقية في الهند(JAYACHANDRAN,2013).

وعلى صعيد أخر أكدت بعض الدراسات الأخرى على أن سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لها تأثير إيجابي في الميزان التجاري، حيث أثبت .**Akinlo**et (al.,2014) أن هناك أثر إيجابي هام لتخفيض سعر الصرف على الصادرات غير النفطية في نيجيريا وأثر سلبي على الواردات، غير أن هذا التخفيض لن يكون فعالا إلا على المدى الطويل .أيضا أسفرت نتائج الدراسة التي أعدها (Ahmadet.al.,2014) لتحديد أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الباكستاني باستخدام بيانات شهرية غطت الفترة من يناير 2007 إلى أكتوبر 2010 عن وجود علاقة إيجابية هامة وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إن استقرار سعر الصرف سيخلق بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات ومن ثم تحسين وضعية ميزان المدفوعات. وتشير نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط (زايرار والزعبي وعوض، 2009). وتشابهت مع هذه النتيجة، نتائج دراسة على الاقتصاد الأردني، حيث أفادت بأن تخفيض سعر صرف الدينار الأردني سوف يقلل من عجز الميزان التجاري في الأمد القصير بنسبة تقل عن نسبة التخفيض، بالرغم من الآثار الانكماشية التي يتركها الناتج المحلي الإجمالي(طلفاح،1994). وكشفت دراسة أجريت على الاقتصاد الماليزي للفترة 1955-2006 عن وجود علاقة إيجابية تربط بين سعر الصرف والميزان التجاري وأن تخفيض قيمة العملة تحسن الميزان التجاري على المدى البعيد(Yuen-Ling et.al.,2008).كذلك خلصت إلى النتيجة ذاتها دراسة أجريت على الاقتصاد الجزائري، حيث أوضحت بأن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف أثرت بشكل طردي على رصيد الميزان التجاري،أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى

هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري (سلمى،2015). كما أظهرت نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني أعدها (Nazeeret.al.,2015) أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية قوية التأثير وذات دلالة إحصائية مع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.وفي ذات السياق، أظهرت نتائج دراسة بحثت في أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في بنغلاديش أن انخفاض سعر الصرف كان له أثر إيجابي على حجم الصادرات في بنغلاديش (Bristy,2013). وهي تقريبا النتيجة نفسها، التي أفصحت عنها دراسة استهدفت قياس أثر تخفيض سعر صرف الدينار على حجم الصادرات الأردنية، حيث أظهرت أن انخفاض سعر صرف الدينار أثر بشكل إيجابي على زيادة حجم الصادرات الأردنية خلال الفترة 1976- 1997 (ملكاوي، 2002). وانسجمت هذه النتيجة مع النتائج التي أشارت إليها دراسة أعدت على الاقتصاد الباكستاني باستخدام بيانات سنوية للفترة 1981-2010، حيث أفادت بوجود أثر إيجابي لتخفيض سعر صرف العملة المحلية على حجم الصادرات، مما أدى إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري(Saqib.et.al,2012).

وترى بعض الدراسات أن سياسة تخفيض سعر الصرف سيكون لها أثر سلبي على المدى القريب، بيد أن هذا الأثر سيتحول إلى أثر إيجابي على المدى البعيد، من بين هذه الدراسة نذكر دراسة قام بها(Petrović& Gligoric,2010) لقياس أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري في صربيا، حيث أثبتت أن انخفاض سعر الصرف سيكون لها تأثير سلبي في الميزان التجاري في المدى القريب، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر إيجابي على المدى البعيد. وتوصلت دراسة أعدها "Bakhromov" حول تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في أوزبكستان خلال الفترة 1999-2009، إلى أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي له تأثير كبير على الصادرات والواردات والدخل المحلي والأجنبي وأسعار الواردات في المدى الطويل. ويلاحظ أن التحسن في معدلات التبادل التجاري المتمثل في الانخفاضات في سعر الصرف الحقيقي له أثر طردي على الصادرات . وبشكل عام ،تشير النتائج إلى أن التجارة يمكن أن تنتعش نتيجة للسياسات الاقتصاد الكلي السليمة ،والتي توجه إلى تحقيق والمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي (Bakhromov,2011).

وتشير بعض الدراسات الأخرى إلى غياب أي أثر فعال لسياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية على الميزان التجاري، من بين هذه الدراسات نذكر دراسة (Danquahet.al.,2014) هدفت لقياس آثار سعر الصرف على التجارة الخارجية في غانا باستخدام بيانات سنوية امتدت من 1986-2005، حيث بينت أن مرونة سعر الصرف لم يكن لها تأثير فعال على التجارة الخارجية في غانا.

وبالتالي فإن سعر الصرف لن يكون قادرا على علاج مشاكل ميزان المدفوعات. واتفقت مع هذه النتيجة نتائج دراسة أجريت على اقتصاد الإيراني خلال الفترة 1993-2011، حيث أشارت نتائجها إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي ليس له أي تأثير على الميزان التجاري. لذلك فإن هذا المتغير لا يعد من ضمن العوامل المحددة الهامة في الميزان التجاري (Lotfalipour et. al.,2014).وأيد هذه النتيجة "أحمد" في دراسة أعدها على الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 1996-2008، حيث أسفرت نتائج دراسته عن عدم تحقيق سياسة تخفيض العملة الوطنية (الأوقية) الأهداف المرجوة منها وخاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات (سيد أحمد،2011). كما أكدت عدة دراسات أجريت على الاقتصاد الجزائري، غياب أي أثر إيجابي فعال لسياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، حيث أشارت إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج إيجابية فعالة على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار النفط التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة، أما فيما يخص الواردات. فلم تتأثر بعميلة التخفيض وأن قيمة الواردات تزايدت وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية (نجاح،2013، زيرار وموساوي،2014، بلقاسم،2013، عمر،2011). ولم تشد هذه النتيجة عن النتائج التي توصلت إليها دراسة (زيرار،2014)، حيث خلصت إلى أن سياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أثر واضح في تحسين وضعية الميزان التجاري. وانسجمت هذه النتائج، مع النتائج التي توصلت إليه دراسة على الاقتصاد الليبي غطت الفترة 1986-2008، حيث خلصت إلى أن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار التي انتهجتها السلطات النقدية في ليبيا مع بداية الألفية الثالثة لم تكن فعالة في التأثير على الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء. كما لم تبدي الواردات الخدمية والسلعية أية استجابة لسياسة التخفيض، مما يعني غياب أي فاعلية لسياسة التخفيض على الميزان التجاري الليبي (البكوش،2012)

وصف النموذج القياسي

بغرض التعرف على أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري، تم دراسة سعر الصرف الرسمي والموازي على كل من الصادرات والواردات الليبية في السوقين الموازي والرسمي، وذلك من خلال التحليل القياسي للمعادلات التالية:

أولا- أثر تذبذب قيمة العملة في السوق الموازي

أ) معادلة الصادرات الليبية،وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (X)متغير الصادرات الليبية كمتغير تابع، و($PExrd$) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي كمتغير مستقل، و($OilP$) أسعار النفط الليبي (كمتغير مستقل).

$$X = F(PExrd, OilP) \quad (1)$$

$$\sum X = \alpha_0 + \alpha_1 PExrd + \alpha_2 \sum OilP + \mu_t \quad (2)$$

ب) معادلة الواردات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (IM)متغير الواردات الليبية كمتغير تابع، و($NExr$) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي كمتغير مستقل، و(CPI)المستوى العام لأسعار المستهلك (كمتغير مستقل).

$$IM = F(PExrd, CPI) \quad (3)$$

$$\sum IM = \beta_0 + \beta_1 PExrd + \beta_2 \sum CPI + \mu_t \quad (4)$$

ثانياً- أثر تذبذب قيمة العملة في السوق الرسمي

أ) معادلة الصادرات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (X) متغير الصادرات الليبية كمتغير تابع، و($NExrd$) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي كمتغير مستقل، و($OilP$) أسعار النفط الليبي (كمتغير مستقل).

$$X = F(NExrd, OilP) \quad (5)$$

$$\sum X = \alpha_0 + \alpha_1 NExrd + \alpha_2 \sum OilP + \mu_t \quad (6)$$

ب) معادلة الواردات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (IM) متغير الواردات الليبية كمتغير تابع، و($NExrd$) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي كمتغير مستقل، و(CPI) المستوى العام لأسعار المستهلك كمتغير مستقل.

$$IM = F(NExrd, CPI) \quad (7)$$

$$\sum IM = \beta_0 + \beta_1 NExrd + \beta_2 \sum CPI + \mu_t \quad (8)$$

نتائج اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests"

للتحقق فيما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة ساكنة أم لا؟ تم استخدام اختبارين هما: ديكي فوللر المعدل (ADF) واختبار فيلبس وبيرون (P.P). وبتطبيق هذين الاختبارين تم الحصول على نتائج التقدير المبينة بالجدولين التاليين (1) و(2).

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

Variables	Level		1st difference		2nd difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
X	– 1.449739$^{0.5418}$	– 2.011169$^{0.5604}$	– 10.75156$^{0.0000}$	– 10.52675$^{0.0000}$	-	–
NExrD	– 0.997142$^{0.7389}$	– 1.263239$^{0.8747}$	– 3.945673$^{0.0060}$	– 3.912295$^{0.0267}$	-	-
OilP	– 1.017178$^{0.7310}$	– 4.077863$^{0.0184}$	– 10.96804$^{0.0000}$	– 11.08739$^{0.0000}$	-	-
IM	– 0.805333$^{0.8002}$	– 3.430359$^{0.0691}$	– 9.556805$^{0.0000}$	– 9.473713$^{0.0000}$		
CPI	– 1.618128$^{0.4589}$	– 4.065464$^{0.0215}$	– 3.341754$^{0.0257}$	– 3.209602$^{0.1094}$	– 4.933452$^{0.0006}$	– 4.765036$^{0.0045}$
PExeD	– 1.972245$^{0.2964}$	– 2.505633$^{0.3229}$	– 5.435482$^{0.0002}$	– 5.426867$^{0.0010}$	–	–

جدول (2) نتائج اختبار فيلبس بيرون (P–P)

Variables	Level		1st difference		2nd difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
X	– 3.242165$^{0.0288}$	– 4.136606$^{0.0162}$	-	–	-	–
NExrD	– 1.026589$^{0.7282}$	– 1.450941$^{0.8204}$	–3.951024$^{0.0059}$	– 3.879867$^{0.0286}$	-	–
OilP	– 3.514884$^{0.0157}$	– 4.203796$^{0.0140}$	–	–	-	-
IM	– 1.836288$^{0.3555}$	– 3.395453$^{0.0738}$	–10.01776$^{0.0000}$	– 10.21986$^{0.0000}$	-	-
CPI	– 1.076588$^{0.7093}$	– 1.692112$^{0.7258}$	–2.544577$^{0.1176}$	– 2.469402$^{0.3388}$	– 4.813705$^{0.0008}$	– 4.647952$^{0.0058}$
PExeD	– 2.034107$^{0.2714}$	– 2.472952$^{0.3374}$	–5.434616$^{0.0002}$	– 5.425060$^{0.0010}$	-	-

تقدير نموذج تذبذب قيمة العملة في السوق الموازي

1) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الموازي بالمدى الطويل بأسلوب "ARDL"

استناداً إلى نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) التي أظهرت استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الصادرات عند المستوى I(0)، واستقر متغيري أسعار النفط وأسعار الصرف في السوق الموازي عند المستوى الأول للفروق I(1)، فإنه بالإمكان اختبار وجود علاقة بين متغيرات العلاقة بالنموذج المقدر في الأجل الطويل من عدمها، باستخدام منهجية اختبار الحدود المسمى بأسلوب "ARDL". ولإجراء هذا الاختبار سيتم استخدام النموذج الذي يمكن صياغته في شكل المعادلة التالية:

$$D\sum X = C_0 + C_1 D\sum X_{-3} + C_2 D\sum X_{-4} + C_3 D\sum PExrD_{-1} + C_4 D\sum PExrD_{-2} + C_5 D\sum PExrD_{-3} + C_6 D\sum PExrD_{-4} + C_7 D\sum OilP_{-1} + C_8 D\sum OilP_{-2} + C_9 D\sum OilP_{-3} + C_{10} D\sum OilP_{-4} + C_{11}\sum X_{-1} + C_{12} D\sum PExrD_{-1} + C_{13} D\sum OilP_{-1} \quad (9)$$

ولبيان ما إذا كانت هناك علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل من عدمه، تم تقدير المعادلة (10) وثم الحصول على النتائج التالية:

$$D\sum X = 166316.3_{(0.3238)} - 0.188980_{(0.4010)} D\sum X_{-3} + 1.899458_{(0.2189)} D\sum X_{-4} + 253.4588_{(0.9893)} D\sum PExrD_{-1} - 2382.513_{(0.9278)} D\sum PExrD_{-2} + 15491.79_{(0.9278)} D\sum PExrD_{-3} + 25991.99_{(0.4260)} D\sum PExrD_{-4} + 42.62000_{(0.8995)} D\sum OilP_{-1} - 1.535618_{(0.9956)} D\sum OilP_{-2} + 114.7187_{(0.1246)} D\sum OilP_{-3} - 2.890888_{(0.9851)} D\sum OilP_{-4} - 0.993091_{(0.2589)} \sum X_{-1} - 19090.54_{(0.4436)} D\sum PExrD_{-1} - 324.9139_{(0.5021)} D\sum OilP_{-1} \quad (10)$$

وبإجراء اختبار "Wald Test" للمعلمات الخاصة بالمدى الطويل في المعادلة المقدرة (3) أظهرت النتائج أن إحصائية "F" تساوي (0.687804) للمعادلة (10) وهي أصغر من قيمة الحدين الحرجين عند مستوى معنوي 5% ،حيث وجد أن قيمة الحد الأدنى تساوي (3.79) وأن قيمة الحد الأعلى تساوي (4.85)، مما يشير إلى غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين محل الدراسة. وللتحقق من صحة النموذج المقدر، ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج. وتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية :

اختبار استقرار النموذج (Stability Test): بغية التثبت من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، أجريت اختبارات الاستقرار للنموذج المقدر، وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM). وصورت نتائج هذا الاختبار في الشكل رقم (1) عند مستوى معنوية 5% للقيمة الحرجة، وأظهرت أن النموذج مستقر خلال الزمن .

الشكل (1) اختبار "CUSUM" لاستقرار النموذج بالمدى الطويل

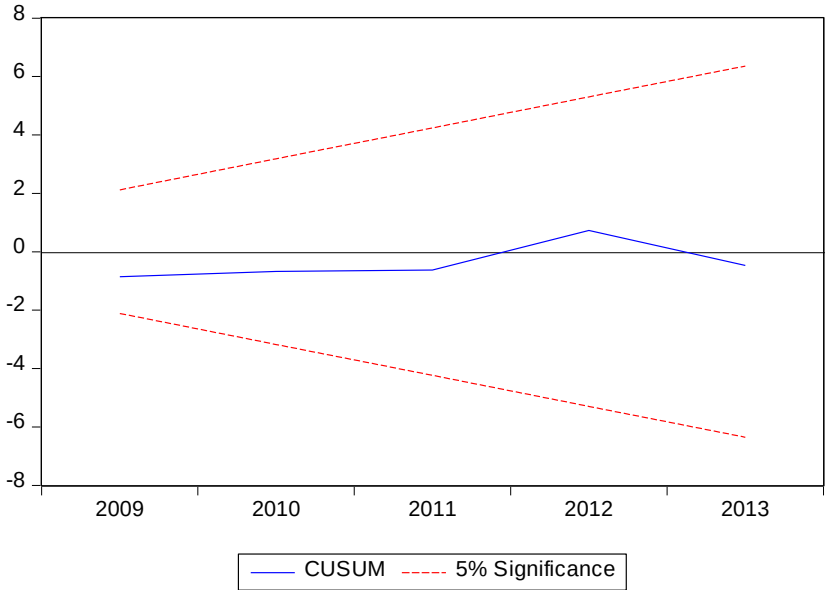

واختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): يبدو جليا من النتائج المعروضة في الجدول (3) أن النموذج القياسي المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (3) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بالمدى الطويل

Residual Diagnostic Test	***Obs. R-Square***	***Probability***	***Result***
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	2.353848	0.3082	No

2) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الموازي بالمدى القصير بأسلوب "ARDL-VAR"

ومن خلال تقدير المعادلة رقم (11) تم الحصول على تقدير معلمات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$D\sum X = C_0 + C_1 D\sum X_{-3} + C_2 D\sum X_{-4} + C_3 D\sum PExrD_{-1} + C_4 D\sum PExrD_{-2} + C_5 D\sum PExrD_{-3} + C_6 D\sum PExrD_{-4} + C_7 D\sum OilP_{-1} + C_8 D\sum OilP_{-2} + C_9 D\sum OilP_{-3} + C_{10} D\sum OilP_{-4} \quad (11)$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$D\sum X = 2781.296_{(0.4793)} - 0.091364_{(0.6100)} D\sum X_{-3} + 0.286948_{(0.6939)} D\sum X_{-4} + 18483.83_{(0.1466)} D\sum PExrD_{-1} - 21069.57_{(0.2487)} D\sum PExrD_{-2} + 13910.01_{(0.6099)} D\sum PExrD_{-3} - 150.3798_{(0.9932)} D\sum PExrD_{-4} - 127.3786_{(0.3804)} D\sum OilP_{-1} - 204.1684_{(0.2607)} D\sum OilP_{-2} + 162.9451_{(0.0097)} D\sum OilP_{-3} + 24.82832_{(0.8558)} D\sum OilP_{-4} \quad (12)$$

أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية (t_{-1}) وللسنتين السابقتين(t_{-2}) وللثلاث سنوات السابقة (t_{-3})، وللسنوات الأربعة (t_{-4}) التي تسبق السنة الحالية (t)، جميعها لا تؤثر في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي. وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار "Wald test" التي أظهرت قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (0.798814) وهي أصغر من الحد الأعلى عند 5%، الأمر الذي يؤكد أن الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي مقابل الدولار الأمريكي للسنوات السابقة غير قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية.

أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) وللسنوات الأربعة السابقة (t_{-4}) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t)، وبينت نتائج اختبار"Wald test"أن قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي(4.239251) وهي أدني من الحد الأعلى عند 5% الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير أسعار النفط للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية. وأفادت نتائج التقدير أيضاً بأن متغير أسعار النفط للسنوات الثلاثة السابقة (t_{-3}) يؤثر في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t) ويرتبط معه بعلاقة طردية التأثير ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%.

وحتى يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في تفسير نموذج المدى القصير، يستلزم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية، من أبرز هذه الاختبارات:

اختبار"Breusch-Godfrey Serial" حيث أظهرت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مابين البواقي، حيث كانت قيمة***Obs. R- Square***=*0.201104* بمستوى دلالة محسوب *0.9043* =P-Value.

الجدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بالمدى القصير

Residual Diagnostic Test	***Obs. R-Square***	***Probability***	***Result***
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	0.201104	0.9043	No

وأشارت نتائج اختبار استقرار النموذج (Stability Test) إلى أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة عدم الاستقرار عبر الزمن، ويعرض الشكل (2) اختبار الاستقرار (Stability Test) للنموذج في المدى القصير .

الشكل (2) اختبار "CUSUM"لاستقرار النموذج بالمدى القصير

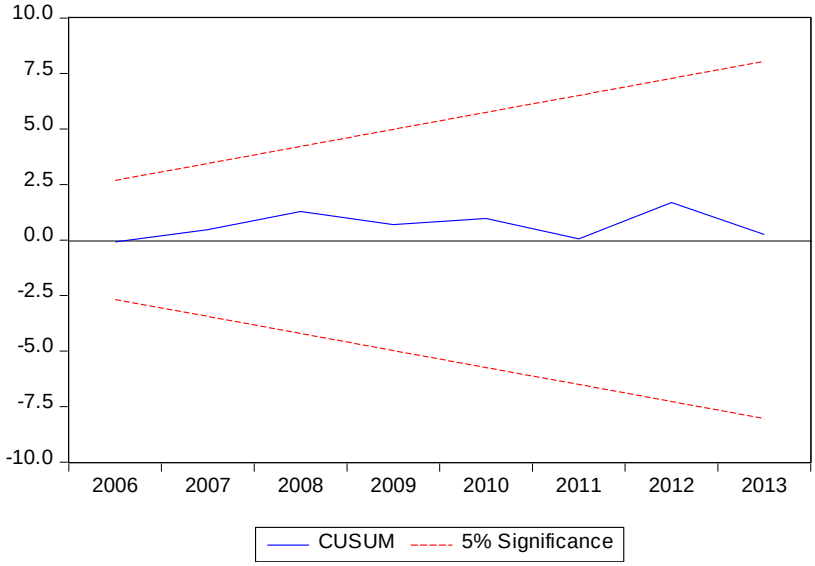

3) تقدير معادلة الواردات الليبية بالسوق الموازيفي المدى القصير بأسلوب "VAR"

$$\sum IM = C_1 \sum PEXRD_{-1} + C_2 \sum PEXRD_{-2} + C_3 \sum CPI_{-1} + C_4 \sum CPI_{-2} + C_5 \quad (13)$$

ومن خلال تقدير المعادلة رقم (13) تم الحصول على تقدير معلمات نموذج الدراسة في المدى القصير، وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$\sum IM = -5197.830_{(0.0885)} \sum PEXRD_{-1} - 3441.022_{(0.1773)} \sum PEXRD_{-2} + 913.5874_{(0.0001)} \sum CPI_{-1} - 775.5485_{(0.0008)} \sum CPI_{-2} + 10331.71_{(0.0570)} \quad (14)$$

أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة "*CPI_1*" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة طردية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "*CPI_2*" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة عكسية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. إلا أن نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بينت عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الموازي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

وتشير قيمة اختبار "R^2" واختبار "F" إلى قوة العلاقة بشكل متصل ومنفصل جيدة حيث بلغت قيمة "R^2" (0.70) وقيمة اختبار "F" (16.31996) وقيمة "Prob. F-statistic" بلغت (0.000004)، وكل هذه النتائج تدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة في المدى القصير مع المتغير التابع.

ولا يمكن الاعتماد على نتائج التقديرات في تفسير النموذج السابق، إلا بعد التأكد من خلوه وبيانات الدراسة من مشاكل التقدير المتمثلة في الارتباط الذاتي "Serial Correlation" ومشكلة تباين حد الخطاء "Heteroskedasticity" ومشكلة التوزيع الطبيعي.عليه تم إجراء اختبار داربون وتسون "D.W"وأظهرت نتيجة الاختبار أن النتيجة تساوي"D.W = 2.386672" وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ولزيادة التأكيد تم إجراء اختبار"Breusch-Godfrey"،الذي أوضح أيضاً عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.كماكشفت أيضاً نتائج اختبار مشكلة تباين حد الخطأ لمتغيرات الدراسة عن طريق اختبار"Heteroskedasticity Test"عدم وجود هذه المشكلة أيضاً، وكذلك أظهرت نتائج اختبار "Normality test" عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	Obs. R Square	Prob.	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	4.9413.3	0.4281	No
White Heteroskedasticity	4.966977	0.2907	No
Normality test	**Jarque-Bera**	0.101852	No

وللاستدلال على جودة أداء النموذج في المدى القصير، تم إجراء اختبار استقرار النموذج (Stability Test) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM).وتشيرنتائج اختبار استقرار النموذج(CUSUM) في الشكل رقم (3) إلى أن المعاملات المقدرة في المعادلة (14) مستقرة هيكليا، عبر الفترة محل الدراسة.ويعرض الشكل (3) اختبار الاستقرار "Stability " للدالة في المدى القصير.

الشكل (3) اختبار "CUSUM"لاستقرار النموذج بالمدى القصير

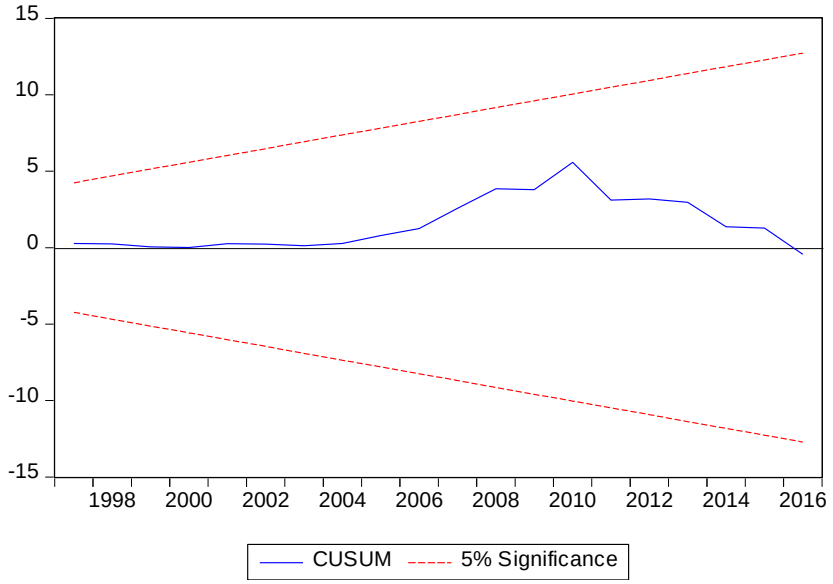

1) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الرسمي بإسلوب (ARDL) بالمدى الطويل

استناداً إلى نتائج اختبارفيليبس بيرون (PP) التي أظهر استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الصادرات عند المستوى I(0)، واستقر متغيري أسعار النفط وأسعار الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي عند المستوى الأول للفروق I(1)، فإنه بالإمكان اختبار وجود علاقة بين متغيرات العلاقة بالنموذج المقدر في الأجل الطويل من عدمها، باستخدام منهجية اختبار الحدود المسمى

بأسلوب (ARDL). ولإجراء هذا الاختبار سيتم استخدام النموذج الذي يمكن صياغته في شكل المعادلة التالية :

$$D\sum X = C_0 + C_1 D\sum X_{-2} + C_2 D\sum NExrD_{-1} + C_3 D\sum NExrD_{-2} + C_4 D\sum OilP_{-1} + C_5 D\sum OilP_{-2} + C_7 \sum X_{-1} + C_8 D\sum NExrD_{-1} + C_9 D\sum OilP_{-1} + C_{10} \sum X_{-1} + C_{11}\sum NexrD_{-1} + C_{12}\sum OilP_{-1} + C_{13}\sum D_1 + U_t \quad (15)$$

ولبيان ما إذا كانت هناك علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل من عدمه، تم تقدير المعادلة (15) وثم الحصول على النتائج التالية:

$$D\sum X = -28435.95_{(0.3078)} + 0.241386_{(0.2770)} D\sum X_{-2} + 74655.70_{(0.0050)} D\sum NExrD_{-1} - 70287.40_{(0.0157)} D\sum NExrD_{-2} - 196.9915_{(0.0793)} D\sum OilP_{-1} - 110.6767_{(0.1808)} D\sum OilP_{-2} - 1.287401_{(0.0000)} \sum X_{-1} + 45533.72_{(0.0006)} D\sum NExrD_{-1} + 81.41143_{(0.3251)} D\sum OilP_{-1} - 22669.77_{(0.0123)} D1 \quad (15)$$

وبإجراء اختبار "Wald Test" للمعلمات الخاصة بالمدى الطويل في المعادلة المقدرة (15) أظهرت النتائج أن إحصائية "F" تساوي (9.169477) للمعادلة (15) وهي أكبر من قيمة الحدين الحرجينالأدنىوالأعلىعند مستوى معنوي 5% حسب توزيع "PesaranDistribution"، مما يشير إلى وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين محل الدراسة. وقد أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" علاقة سلبية على إجمالي الصادرات الليبية في المدى الطويل. وللتحقق من صحة النموذج المقدر، ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج. وتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية :

1-اختبار استقرار النموذج (Stability Test): بغية التثبت من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، أجريت اختبارات الاستقرار للنموذج المقدر، وذلك عن

طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM). وصورت نتائج هذا الاختبار في الشكل رقم (4) عند مستوى معنوية 5% للقيمة الحرجة، وأظهرت أن النموذج مستقر خلال الزمن .

الشكل (4) اختبار "CUSUM"لاستقرار النموذج بالمدى الطويل

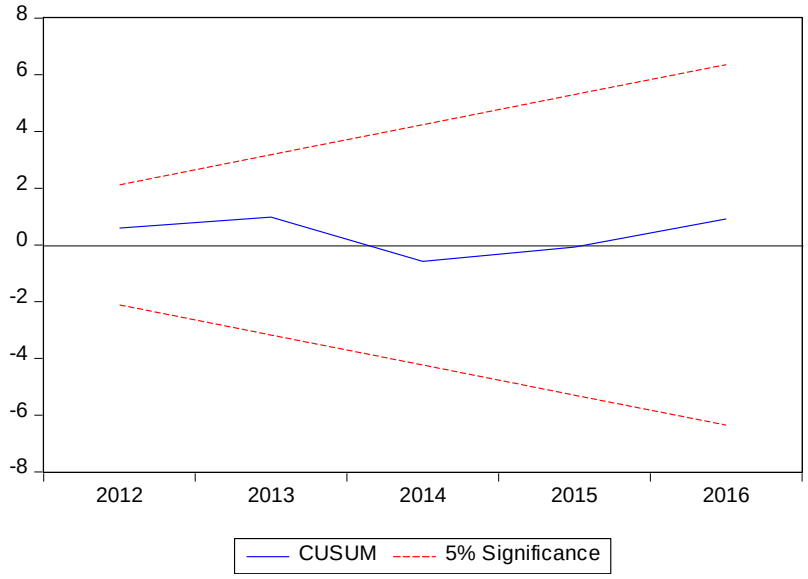

2-اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): يبدو جليا من النتائج المعروضة في الجدول (6) أن النموذج القياسي المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (6) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بالمدى الطويل

Residual Diagnostic Test	***Obs. R-Square***	***Probability***	***Result***
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	0.441317	0.8020	No

2) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الرسمي بالمدى القصير بإسلوب "ARDL-ECM"

ومن خلال تقدير المعادلة رقم (16) تم الحصول على تقدير معلمات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$D\sum X \quad D\sum NExrD_{-2} + {}_3D\sum NExrD_{-1} + C_2C_0 + C_1\, D\sum X_{-2} + C \qquad (16)$$
$$= \quad D\sum OilP_{-2} + C_6\sum NexrD_{-1} + C_7\sum Oilp_{-1} + {}_5D\sum OilP_{-1} + C_4C$$
$$C_8\sum D1 + C_9\sum ECT$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$D\sum X \quad -3796097_{(0.3941)} \quad + \quad 0.591631_{(0.0361)}D\sum X_{-2} \quad + \qquad (17)$$
$$= \quad 43283.07_{(0.2027)}D\sum NExrD_{-1} + 56228.07_{(0.0823)} \quad D\sum NExrD_{-}$$
$$_2 - 82.56801_{(0.4224)}D\sum OilP_{-1} - 15.89509_{(0.8446)}D\sum OilP_{-2} -$$
$$22.43393_{(0.9980)}\sum D1 + 0.908289_{(0.0061)}\sum ECT$$

أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي"$D\sum NExrD$" في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) التي تسبق السنة الحالية (t)بشكل مجمع، لا يؤثران في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي. وهو ما أشارت إليه نتائج اختبار "Wald test" التي أظهرت قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (2.321352) وهي أصغر من الحد الأدنى عند 5%، الأمر الذي يؤكد أن الفروق مجتمعة لمتغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنوات السابقة غير قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية.

أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار البترول"$D\sum OilP$" قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t)، وبينت نتائج اختبار"Wald test"أن قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (1.164710) وهيأدني من الحد الأعلى عند 5% الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير أسعار البترول للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية.

وحتى يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في تفسير نموذج المدى القصير، يستلزم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية، من أبرز هذه الاختبارات اختبار "Breusch-Godfrey Serial" حيثأظهرت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مابين البواقي، حيث كانت قيمة***Obs. R- Square***=1.799641 بمستوى دلالة محسوب P-Value=0.4066.

الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بالمدى القصير

Residual Diagnostic Test	***Obs. R-Square***	***Probability***	***Result***
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	1.799641	0.4066	No

كما أشارت نتائج اختبار استقرار النموذج (Stability Test) إلى أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة عدم الاستقرار عبر الزمن، ويعرض الشكل (5) اختبار الاستقرار (Stability Test) للنموذج في المدى القصير.

الشكل (5) اختبار "CUSUM"لاستقرار النموذج بالمدى القصير

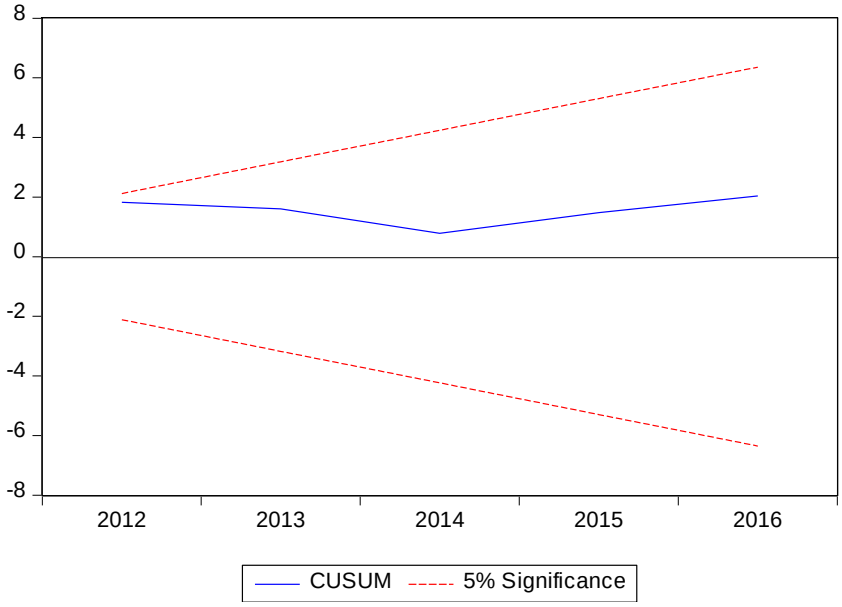

3) تقدير معادلة الواردات الليبية في السوق الرسمي بالمدى القصير بأسلوب"VAR"

ومن خلال تقدير المعادلة رقم (18) تم الحصول على تقدير معلمات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$\sum IM = C_1 \sum IM_{-1} + C_2 \sum NExrD_{-1} + C_3 \sum NExrD_{-2} + C_4 \sum CPI_{-1} + + C_6 \sum CPI_{-2} + C_5 C \quad (18)$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$\sum IM = 0.194661_{(0.2770)} \sum IM_{-1} + 3099.116_{(0.7926)} \sum NExrD_{-1} + 9006.166_{(0.4439)} \sum NExrD_{-2} + 505.9338_{(0.0157)} \sum CPI_{-1} - 499.8886_{(0.0192)} \sum CPI_{-2} - 2760.231_{(0.5538)} \quad (19)$$

أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالسوق الرسمي في الاقتصاد الليبي للسنة السابقة "CPI_{-1}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة طردية

التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "CPI_{-2}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة عكسية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. إلا أن نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بينت عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

وتشير قيمة اختبار "R^2" واختبار "F" إلى قوة العلاقة بشكل متصل ومنفصل جيدة حيث بلغت قيمة "R^2" (0.72) وقيمة اختبار "F" (9.837441) وقيمة "Prob. F-statistic" بلغت (0.000092)، وكل هذه النتائج تدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة في المدى القصير مع المتغير التابع.

ولا يمكن الاعتماد على نتائج التقديرات في تفسير النموذج السابق، إلا بعد التأكد من خلوها وبيانات الدراسة من مشاكل التقدير المتمثلة في الارتباط الذاتي "Serial Correlation" ومشكلة تباين حد الخطاء "Heteroskedasticity" ومشكلة التوزيع الطبيعي.عليه تم إجراء اختبار داربون وتسون "D.W"وأظهرت نتيجة الاختبار أن النتيجة تساوي"D.W = 2.375246" وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ولزيادة التأكيد تم إجراء اختبار"Breusch-Godfrey"، وقد أظهر أيضاً عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي أيضا.كما أوضحت أيضاً نتائج اختبار مشكلة تباين حد الخطأ لمتغيرات الدراسة عن طريق اختبار"HeteroskedasticityTest"عدم وجود هذه المشكلة أيضاً، وكذلك أظهرت نتائج اختبار "Normality test" عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	***Obs. R Square***	***Prob.***	***Result***
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	5.133067	0.0768	No
White Heteroskedasticity	6.361700	0.2726	No
Normality test	***Jarque-Bera***	0.734009	No

كما أشارت نتائج اختبار استقرار النموذج (Stability Test)أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة عدم الاستقرار عبر الزمن، ويعرض الشكل (2) اختبار الاستقرار (Stability Test) للنموذج في المدى القصير .

الشكل (6) اختبار "CUSUM"لاستقرار النموذج بالمدى القصير

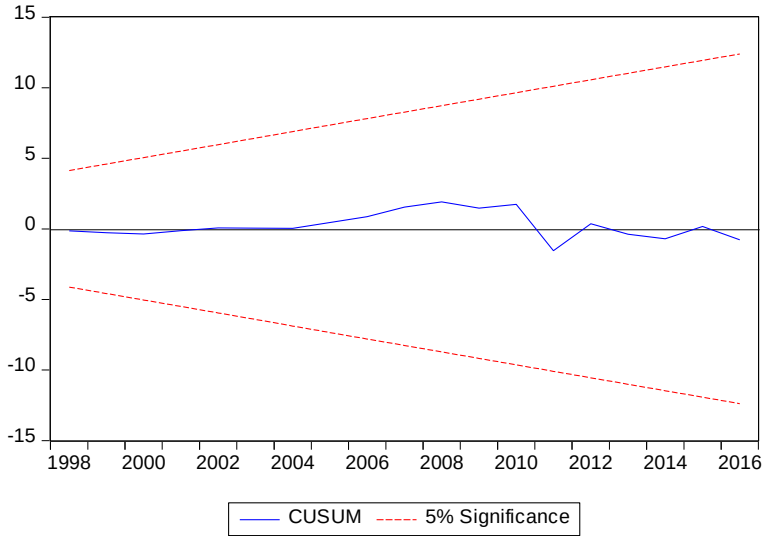

النتائج

أولا- نتائج تذبذبقيمة العملة في السوق الموازي على الميزان التجاري الليبي

1- غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في السوق الموازي وأسعار النفط.

2- أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر في متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي.

3- أوضحت نتائج التقدير في المدى القصير أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) وللسنوات الأربعة السابقة (t_{-4}) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t). إلا أنها بينت أن لمتغير أسعار النفط للسنوات الثلاثة السابقة (t_{-3}) تأثير في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t) ويرتبط معه بعلاقة طردية التأثير.

4- كشف نتائج التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة "CPI_{-1}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة طردية. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "CPI_{-2}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة عكسية التأثير.

5- كما بينت نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الموازي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

ثانياً- نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق الليبي الرسمي على الميزان التجاري الليبي

6- وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في السوق الرسمي وأسعار النفط.

7- وبينت نتائج الدراسة أن متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" يرتبط بعلاقة سلبية على إجمالي الصادرات الليبية في المدى الطويل.

8- أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) التي تسبق السنة الحالية (t)، لا يؤثران في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي.

9- أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة (t_{-1}) وللسنتين السابقتين (t_{-2}) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t).

10-أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالسوق الرسمي في الاقتصاد الليبي للسنة السابقة "CPI_{-1}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة طردية التأثير. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "CPI_{-2}" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "*IM*"، بعلاقة عكسية التأثير.

11- وبينت نتائج تقدير العلاقة أيضا في المدى القصير عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

12- وقد أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" عدم وجود علاقة على إجمالي الصادرات الليبية في المدى القصير.

التوصيات

1-مكافحة السوق الموازية والمضاربين من خلال وضع قوانين إجرائية حمائية مع العمل على وضع آليات وخطط للتخلص من آثار السوق الموازية على الاقتصاد الليبي.

2- الأخذ في عين الاعتبار عامل عدم الاستقرار السياسي والأمني، باعتباره أكثر العوامل ضررا على قيمة الدينار والميزان التجاري الليبي.

3- ضرورة العمل على تنويع مصادر دخل الاقتصاد الليبي، والعمل على التقليل من الأهمية النسبية للنفط ومشتقاته كمصدر تقريباً وحيد للدخل بالاقتصاد الليبي، للتخفيف من حدة آثار تقلباته على الاقتصاد الليبي عموما وقيمة الدينار الليبي تحديدا.

4- يجب وضع حد للتهريب عبر الحدود للسلع المدعومة من المحروقات والمواد الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، لأنها تعد أحدالقنوات الرئيسيةلتسرب العملة الصعبة ومن ثم تدهور قيمة الدينار الليبي.

المراجع

أولاً- المراجع العربية

-أحمد ملكاوي،(2002)،"أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني(1976-1997)"، مجلة أبحاث اليرموك-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، ص ص 871-884.

- أحمد منيسي، (1993)،"**السوق السوداء للدولار في ليبيا السباب والآثار**"، ندوة علمية حول سعر صرف الدينار الليبي، 30-1993/4/31، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، ليبيا،ص ص 103-125.

-أحمد علي عبد الله طلفاح،(1994)،"**أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني**"، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.

- المهدي موسى الطاهر موسى وأنس غريب الله أحمد إبراهيم،(2015)،"**نموذج قياسي لتقدير محددات ميزان المدفوعات السوداني في الفترة 1985-2010**"،مجلة تطبيق، مصر، المجلد (30)، العدد (11)، ص ص 286- 307.

- النشرة الاقتصادية، (2015)،"**إدارة البحوث والإحصاء مصرف ليبيا المركزي**"، المجلد (55)، الربع (4)، طرابلس، ليبيا.

- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،(2016)،"**قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك**"،[تاريخ الدخول، 2016.08.26]. رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك.

-بن سعيد محمد وهداجي عبد الجليل،(2013)،"**دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر**"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد(1)، ص ص 80-94.

-تماضر جابر البشير الحسن،(2015)،"**قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوداني للفترة 1970-2013**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد16، العدد2، ص ص61-77.

-حسين أمحمد البكوش،(2012)،"**تخفيض سعر صرف الدينار وتأثيره في ميزان السلع والخدمات الليبي للسنوات1986-2008**" الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس- ليبيا، ص ص1-88.

-حميدات عمر،(2011)،"**أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر**"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص1-209.

-دوحة سلمى،(2015)،"**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر**"، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، ص ص 1-257.

-سلامة نجاح،(2013)،"**تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر1990-2013**" جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص1-24.

-سمية زايرار وبشير الزعبي وطالب عوض،(2009)،"**أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004**"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد.6، العدد2، ص-ص 359-375.

-سمية زيرار ومحمد موساوي ،(2014)،"**تخفيض الدينار وأثره على التجارة الخارجية الجزائرية**"، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد 5، ص ص23-39.

-سمية زيرار،(2014)،" **أثرتغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2010)**"،جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تلمسان الجزائر،ص-ص 1-245.

-سيد أحمد ولد أحمد،(2011)،"**دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية-دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-2008**"، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان- الجزائر، ص ص 1-201 .

-صالح إبراهيم محمد الشيباني،(2010)،"**تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وانعكاساتها على الضغوط التضخمية (خلال الفترة من 1985-2005)**"، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس- ليبيا، ص ص1-197.

-محمد مبارك الإمام،(2013)،"**مآلات تخفيض سعر الجنيه على ميزان المدفوعات في السودان للفترة 1990-2001**"، بنك فيصل الإسلامي، إدارة المخاطر، الخرطوم- السودان، ص ص1-17.

- مصرف ليبيا المركزي (2015)، "**النشرات الاقتصادية للفترات 1990 إلى 2015**"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

-منهوم بلقاسم،(2013)،"**أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات- دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2009**"، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران- الجزائر، ص ص 1-189.

-وزارة التخطيط، (2003)، "**السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات1954-2003**", الهيئة العامة للمعلومات, مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا.

ثانياً- المراجع باللغة الانجليزية

-AmnaNazeer, KhuramShafi, Zahra Idrees , Liu Hua, (2015), " **Exchange rate and determinants of balance of trade, its impact on balance of payment**", American Journal of Business, Economics and Management, Vol.(3), No.(1), **Pp** 14-18.

- **Anthony EnisanAkinlo&VictorAkintoyeAdejumo, (2014), "Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: 1986-2008", International Business and Management Vol.(9), No.(2), Pp 70-79.**

-**Benjamin AdjeiDanquah, AsiamahYeboah& Wilson KwakuNimsaah, (2014),"The Effects of Exchange Rate on Ghana's External Trade", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol.(9), No.(1), Pp 48-68.**

-G. JAYACHANDRAN, (2013), " **IMPACT OF EXCHANGE RATE ON TRADE AND GDP FOR INDIA A STUDY OF LAST FOUR DECADE**", International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research,Vol.(2), No.(9), **Pp** 154-170.

- **HumyraJabeenBristy, (2013), "Exchange Rate Volatility and Export of Bangladesh: Impact Analysis through Cointegration Approach",**

International Review of Business Research Papers ,Vol.(9), No.(4), Pp 121 – 133.

- **Ihuoma C. Eke , Felix Awara Eke & Frances N. Obafemi, (2015), "Exchange Rate Behaviour and Trade Balances in Nigeria: An Empirical Investigation", International Journal of Humanities and Social Science Vol.(5), No.(8), Pp 71-78.**

- J. D. DANLADI , K. J. AKOMOLAFE , O. BABALOLA , E. A.AKPAN, (2015),"**Exchange Rate Volatility and International Trade In Nigeria**", Research Journal of Finance and Accounting ,Vol.(6), No.(18), **Pp** 122-131.

- **Mohammad Reza Lotfalipour, BahareBazargan, (2014), "The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Balance of Iran", Advances in Economics and Business, Vol.(2), No.(8), Pp 293-302.**

- **NajiaSaqib and Irfan Sana, (2012), " Exchange Rate Volatility and its Effect on Pakistan's Export Volume**", Advances in Management & Applied Economics, Vol.(2), No.(4), **Pp** 109-124.

-**Nawaz Ahmad, Rizwan Raheem Ahmed, ImamuddinKhoso, Rana ImrozePalwishah, Unaib Raza, (2014), "Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan", Research Journal of Finance and Accounting ,Vol.(5), No.(13), Pp 32-42.**

- **Ng Yuen-Ling ,Har Wai-Mun& Tan Geoi-Mei, (2008), "Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia",International Journal of Business and Management,Vol.(3) No.(8), Pp 130-137.**

- NodirBakhromov, (2011), "**The Exchange Rate Volatility and the Trade Balance: Case of Uzbekistan**", Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, Vol.(1), No.(3), **Pp** 149- 161.

- PavlePetrović& MirjanaGligorić, (2010),"**Exchange Rate and Trade Balance: J-curve Effect**", PANOECONOMICUS,Vol.(1), **Pp** 23-41.

- SyedaAzraBatool,TahirMemood&Atif Khan Jadoon, (2015)," **What Determines Balance of Payments: A Case of Pakistan**", Sukkur Institute of Business Administration, V.(2), **Pp** 47-70.

أزمة السيولة وانخفاض قيمة العملة الليبية وأثرها على الاقتصاد الليبي

د. فوزي رجب بن عيسي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

د. نجيب سالم بيوض كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

الملخص:

نظرا للظروف التي يشهدها القطاع المصرفي والمتمثلة في أزمة السيولة والتي وصلت إلي عدم حصول الأفراد علي ودائعهم ومرتباتهم لعدم توفر السيولة لدى المصارف، علي الرغم من قيام مصرف ليبيا المركزي بعملية إصدارات جديدة للعملة الليبية فقد أدت هذه الازمة الي شلل في بعض القطاعات التجارية والخدمية ولهذا تناولت هذه الورقة مشكلة تدني مستوى الدينار الليبي امام سعر الصرف الأجنبي وأثره علي مشكلة السيولة، وقد تم تقسيم هذة الدراسة الي جزئين رئيسين وهما الجانب النظري والمتعلق بتسليط الضوء علي التعريفات الاقتصادية للنقود (السيولة) وسعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية الليبية وديناميكية العمل داخل الاقتصاد، والجانب العملي لتحليل مايحدث في القطاع المصرفي وفقا لتقرير السنوي الصادر من مصرف ليبيا المركزي للفترة (2011–2016)، وكذلك البيانات الوادة من الشركات التي تعمل في السوق الموازي (مكاتب وشركات الصرافة) للوقوف علي تحليل منطقي يفسر هذا التدني في السيولة وقيمة الدينار الليبي من خلال مجموعة من النتائج التي تم الوصول اليها الي جانب إعطاء بعض التوصيات التي تساهم في حل هذه الأزمة. وذلك لمحاولة فهم أسباب إنهيار قيمة الدينار الليبي أمام العملة الأجنبية (الدولار الامريكي). فقد توصلت الدراسة الي مجموعه من النتائج التي أهمها، أن تدني السيولة المصرفية في ليبيا وارتفاع العملة الاجنبية نتيجة السياسات النقدية الغير واضحة لمصرف ليبيا المركزي الذي أدي الى عدم ثقة الافراد والمودعين بالمصارف التجارية الليبية.

الكلمات الدالة:

السيولة، سعر الصرف، السوق الموازية، سعر الصرف الأجنبي، الاكتناز

المقدمة:

واجه الاقتصاد الليبي خلال سنوات 2014–2015–2016 مشكلة في عدم توفر السيولة لدى المصارف التجارية لمواجهة السحب علي الودائع تحت الطلب، وقد صاحب ذلك ارتفاع في سعر الصرف مما ادى الي تدني مستوى الصرف للدينار الليبي والذي خلق موجه من ارتفاع في الأسعار. سيما وأن أغلب السلع الإنتاجية والإستهلاكية للاقتصاد الليبي هي من خارج حدود الدولة،

وبالنظر الي العلاقات الاقتصادية فإن زيادة المعروض للسيولة يؤدي الي ارتفاع سعر الصرف، الإ أن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الليبي هي علي نقيض ذلك من حيث قلة السيولة وارتفاع سعر الصرف (تدني قيمة الدينار الليبي)، تقوم هذه الدراسة علي عرض وتفسير الأحداث الناتجة عن أزمة السيولة وفقا للتقارير الإحصائية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي واقتراح الحلول الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في التقليل أو إنها هذه الأزمة التي أثره علي الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية وأزمة انخفاض السيولة في المصارف الليبية واثرها علي الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الدراسة في انها تدرس وتوضح العلاقة بين التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي مقابل الدينار الليبي خلال الفترة(2011-2016)، وأثار إنخفاض السيولة لنفس الفترة في المصارف الليبية علي الاقتصاد الليبي.

هدف الدراسة:

الهدف من الدراسة يتمثل في دراسة تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية وأزمة انخفاض السيولة في المصارف الليبية

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في التحليل للوصول الى النتائج المطلوبة ،اما اسلوب التحليل، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في إعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطية والمنهج الاستقرائي في التحليل للوصول الى النتائج المطلوبة ،اما اسلوب التحليل، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى أثر التغير في الودائع تحت الطلب والعملة لدى الجمهور لدى مصرف ليبيا المركزي، وأثر ذلك علي التغير في سعر الصرف في العملة الأجنبية ($)، ومن ثم أثار هذه النتائج علي أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية.

الإطار النظري:

تعريف النقود (السيولة) :-

تعرف النقود (السيولة) بالعديد من التعريفات وذلك لتعدد وظائفها داخل الاقتصاد الا ان اهمها انها وسيط للتبادل يلقي قبول عام [1] وقد تعددت وطائفها وفقاً لهذا التعريف ابتداء من كونها جسر للتواصل بين المنتج والمستهلك الى جانب انها وحده للقياس ومخزن للقيمة، وهذا في ابسط وصف للنقود والمتمثلة في النقود الورقية والمعدنية . وهده النقود في صورتها السائله تختص بانها لا تدر دخل للمحتفظين بها بل يمكن ان تفقد جزء من قيمتها الشرائية في حاله ارتفاع الاسعار، ومن هنا يعتبر الاحتفاظ بالنقود الورقية والمعدنية (السيولية) هو بمثابه ضياع لفرصه استثمار يمكن ان يحقق دخل في حاله نجاحه . الا ان هناك بعض الظروف التى يمكن ان يمربها الاقتصاد يجعل من الاحتفاظ بالنقود السائلة هو بمثابة استثمار في حد ذاته ودلك عندما يكون لذي الأفراد نقوداً يحتفظون بها لدى المصارف ولكن لايمكنهم الحصول عليها متى ارادو (عدم القدرة على سحب الوديعه تحت الطلب) كما حدث في الاقتصاد الليبي خلال سنة 2014 – 2016 وبانخفاض اسعار بعض السلع كنتيجة لعدم توفر السيولة فأن من يحتفظون بها خارج المصارف يمكنهم تحقيق عائد من خلال توفير السيولة لديهم بشراء هذه السلع بأسعار منخفضة مثل العقارات والسيارات وغيرها وهذا ما جعل من الاقتصاد الليبي والمنظومة المصرفية بحاجة الى دراسة من اجل تقيم عمليه الاحتفاظ بالنقود في المستقبل وتقليل من اترها على الازمة الاقتصادية .

ادخار النقود (السيولة) :-

عادتاً ما يثم ادخار النقود اذا مازاد مستوى الدخل على مستوى الاستهلاك . فبعض الاشخاص يقومون بأستثمار الفائض بعد عمليه الاستهلاك الا ان عملية الادخار للنقود قد تصبح لها مسمى اخر وهو (الاكتناز) في حاله ادخارها خارج الجهاز المصرفي وخروجها من الدائره الاقتصادية واذا ما اخدنا بالتعريف السابق للنقود بانها جسر بين عمليتى الشراء والبيع في الاقتصاد وان زياده تبادلها يؤدى الى الزياده في النمو الاقتصادي والعكس بالعكس اذا كان الاقتصاد يسير وفقاً للقوانين الاقتصادية السلميه، ويحدث الخلل اذا ما كانت الزيادة في كمية النقود اكبر من حاجه الاقتصاد مما يؤدى لحدوث تضخم وما يتيح عنه من ارتفاع في الاسعار ابتداء من سعر الصرف الي سعر السلع والخدمات وبما ان كمية الاصدار عادتاً ماتكون محدودة من قبل المصرف المركزي للدولة فأن زيادة

او نقص النقود داخل الاقتصاد قد تؤدى الى خلال في عمل مؤسسات الدولة وارتباك في حياه الافراد على الرغم من حصولهم على دخل ولديهم مدخرات واستثمار وقد تزيد هده المشكلة لعدم قدرة الاشخاص والمؤسسات من الحصول على مدخراتهم من المصارف لأى سبب وهذا يؤدى الى فقدان المصداقية في المؤسسات المالية والنقدية والتى تجر الدولة الى ازمة اقتصادية ناتجة عن عدم توفر السيولة كنتيجة لعملية الاكتناز وهو خروج جزء من النقود خارج الدائرة الاقتصادية(دائرة تدفق الدخل).

سوق الصرف الأجنبي

العديد من الدراسات والابحات العلمية اوردت بعض التعاريف المتعلقة بسعر الصرف الاجنبي، بالبعض عرف سوق الصرف بأنها تلك السوق التي تباع وتشترى فيها العملات الاجنبية، وبهذا فان العملات الاجنبية هي السلعة الوحيدة التي تباع وتشترى في هذا السوق (عطية الفيتوري، 1988).

وسعر الصرف هو ذلك المقدار من العملة المحلية اللازم دفعه للحصول علي وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

والسبب في وجود سوق العملة الأجنبية هو وجود صادرات وواردات مع الخارج، فأستيراد السلع يحتاج إلى عملة الدول المستور منها السلعة وبالتالي يجب التضحية بمقدار من العملة المحلية مقابل الحصول علي هذه العملة، وهذا مايحدث في سوق الصرف الأجنبي ويعتمد السعر فيه علي عرض وطلب الصرف الأجنبي، ويمكن إختصار تقلبات السوق في حجم الصادرات والواردات من خلال أرتفاع الصادرات والواردات، فإرتفاع الصادرات يعني دخول عملة أجنبية وبالتالي إرتفاع المعروض منها في السوق والذي يؤدى بدوره الي انخفاض سعرها، أما في حالة زيادة الواردات فإن الطلب علي العملة الأجنبية سوف يرتفع وينتج عنه ارتفاع في سعر الصرف، وهذا يعني أن كلما كان الناتج المحلي في حالة زيادة وقابل للتصدير فان الطلب علي السلع الأجنبية سوف يقل ويقابل ذلك انخفاض في سعر العملة الإجنبية في السوق والعكس في حالة زيادة الطلب علي الصادرات.

المصارف التجارية ودورها فى توفير وخلق النقود

تعتبر المصارف التجارية من اهم ركائز النظام النقدى فالمصرف التجارى هو مؤسسة مالية تتعامل في مجال إقراض الاموال قصيرة الاجل ووسيط بين اصحاب المدخرات والمستثمرين الدين يرغبون

فى اقراض هده الاموال من اجل تحقيق عائد وبدلك يمكن ان تقدم خدمات مالية للمؤسسات التجارية والخدمية العامة والخاصة العاملة في الدولة عن طريق الإقراض وتسهيل دفع مرتبات العاملين بهده المؤسسات عن طريق المصارف التجارية حسب خيارات الافراد في فتح حسابتهم لدى هده المصارف سيما وان اغلب مؤسسات الدولة لا تقوم بدفع المرتبات والمستخلصات المالية نقداً وانما عن طريق الحسا بات المصرفية . وبدلك يستطيع الفرد توفير الجهد والحصول على مرتب من المؤسسة عن طريق المصرف مقابل حصول المصارف على مقابل مالي كنتيجة لتقديمه لهذه الخدمات وخلق برنامج استثمار مع هؤلاء الافراد مرورا بالقطاع البنكي والعودة الي المؤسسات من جديد وهذا هوا الشكل الطبيعي لأي نظام نقدي داخل اقتصاد الدولة والمتمثل في دائرة تدفق الدخل انظر الشكل رقم 1.

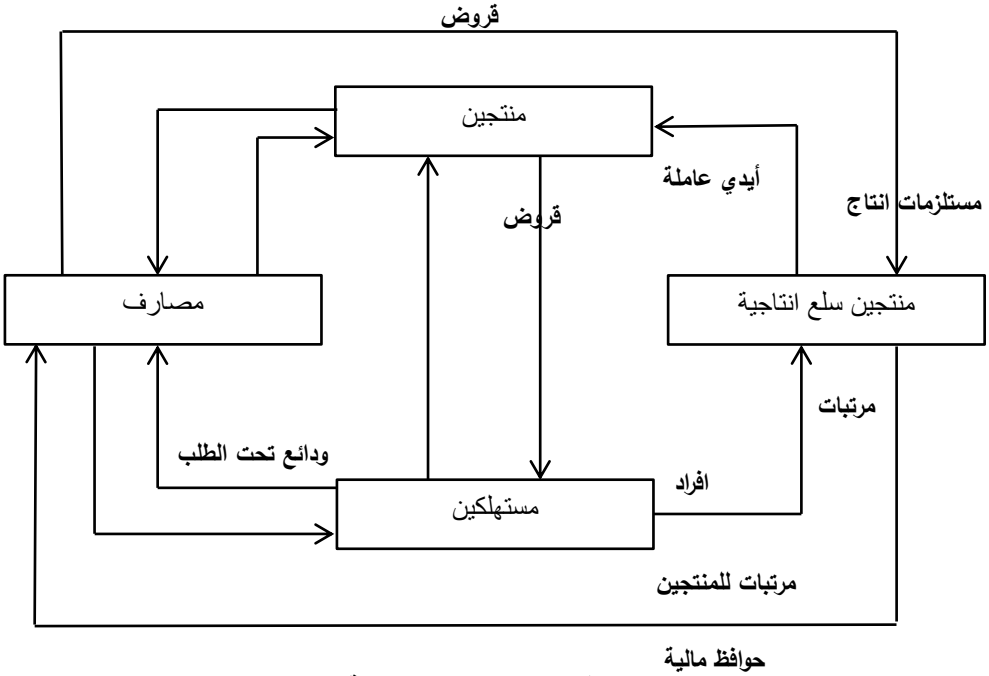

شكل رقم (1): النظام النقدي للدولة

وتمنح المصارف التجارية لقروض وتسهيلات للمستثمرين من أجل تحقيق الارباح كنتيجة لوجود فائض في النقود (السيولة) لديها مدخرات الافراد والمؤسسات في شكل ودائع تحت الطلب وودائع ..... فان هده القروض والتسهيلات في حالتها الانتاجية والاستهلاكية سوف تخلق فرص عمل جديدة مما يؤدي الي الطلب علي التوظف وبالتالي خلق حجم اكبر من الدخول والدي وبدوره

سوف يؤدي الي زيادة الطلب علي السلع الانتاجية والاستهلاكية من جديد ومن هنا توسع دائرة التدفق النقدي وفقا لحجم القروض التي تمنحها المصارف حسب القاعدة العامة لخلق النقود

$$D=R/r$$

حيث = D حجم الودائع تحق الطلب التي تخلق بناء علي حجم الاحتياطي

= Rهي حجم الاحتياطي الفعلي لدي المصارف التجارية

= r نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب

وبالتالي انخفاض حجم الوديعة لدي المصارف يؤدي الي خلق اثر عكسي في توفر السيولة وبتالي انخفاض حجم الاستمارات وما يترتب عليه من بطالة وارتفاع في الاسعار وانخفاض في قيمة العملة المحلية خصوصا اذا كان الانتاج المحلي لايكفي لمستلزمات الاستهلاك والانتاج وهذا يترتب عليه زيادة الطلب علي العملة الاجنبية بشكل متزايد من اجل سد حاجات السوق وانخفاض قيمة العملة المحلية وهذا ما يحدث في الاقتصاد الليبي

الإطار العملي:

أزمة سيولة في ليبيا واثرها علي ارتفاع سعر الصرف

تعتبر سنة 2015-2016 من السنوات التي شهدت ازمة حادة في توفر السيولة لذي المصارف التجارية ولاتزال هذه الازمة مستمرة حتي بداية سنة 2017 وعلي الرغم من قيام مصرف ليبيا المركزي بإصدار عملة ورقية خلال الربع الاول لسنة 2016 الا ان هذه الازمة مازالت مستمرة وتشتد يوما بعد الاخر علي الرغم من قيام المصارف التجارية بأعمالها بشكل يومي وبالنظر الي هذه الازمة من الجوانب الاقتصادية من خلال الزيارة الميدانية لمصرف شمال افريقيا والجمهورية والصحاري فان ما تم استخلاصه هو ان انخفاض نسبة الايداعات النقدية وارتفاع السحوبات للودائع تحت الطلب بهذه المصارف اذي الي انخفاض حجم الاحتياطي النقدي (السيوله) لذي هذه المصارف مما اذي الي عجزها عن تلبية متطلبات السحب النقدي اليومي لاصحاب الودائع تحت الطلب وكذلك اصحاب المرتبات علي الرغم من وصول الحوافظ الخاصه بهم من المؤسسات العاملين بها وبتالي خلق شعور بعدم مصدقية هذه المؤسسات المالية والمصرفية اذي الي محاولة

سحب كل مدخراتهم من المصارف والاحتفاظ بها خارج المصرف ومن هنا اصبحت الازمه تزداد وفي غياب الودائع تحت الطلب وانخفاض العائد النقدي لدي المصارف وانخفاض مستوي دوران دائرة تدفق الدخل وعدم قدرة هده المصارف علي خلق النقود وبالرجوع الي احصائيات مصرف ليبيا المركزي الصادرة حسب التقرير السنوي منذ سنة 2011 الي 2016 كما هو مبين بالجدول رقم (1).

السنة	عمله لدي الجمهورية	ودائع تحت الطلب	سعر الصرف	سعر الصرف في السوق الموازي
2011	14,8401	38.5970	1.26280	1.30
2012	13,391.1	45,822.6	1.25960	1.30
2013	13,419.9	50,879,5	1.25660	1.32
2014	17,174.9	49,557,8	1.33790	1.33
2015	23,0073	53,775,8	1.39630	2.50
2016	24,717.1	56,232,4	1.37810	2.80
30/4/2016	25,063,7	57,553,7	1.36970	3.25
31/5/2016	25,376.1	57,972.1	1.38140	3.80
30/6/2016	25,803.0	59.285,0	1.38730	4.85

جدول (1): حجم السيولة والودائع وسعر الصرف الأجنبي

نلاحظ من هذا الجدول ان نسبة الودائع تحت الطلب في حالة ارتفاع منذ سنة 2011 حتي سنة 2016 ولكن هذه الزيادة بسنة متناقصه وان العملة لدي الجمهور وهى تعتبر خارج النظام المصرفي تتزايد بنسبة متزايدة وان زيادة الودائع تحت الطلب في نهاية الربع الاول لسنة 2016 كانت بشكل ملحوظ نسبة لارتفاع حجم الودائع مقابل بطاقة الاتمان visa لغرض السحب بالعملة الاجنبية بنسبة لارتفاعها في السوق الموازي كما نلاحظ ان الزيادة في حجم ارتفاع العملة لدي الجمهور كانت بشكل كبير خلال سنة 2014-2015 كنتيجة لبداية الازمه في السيولة لدي المصارف واستمرت بشكل متقارب في الزيادة لعدم امكانية السحب حتي نهاية الربع الاول من2016 بسب عدم توفر سيولة لدي المصارف.

وما يوضح ذلك ايضاً ان الزيادة في الودائع تحت الطلب ارتفعت بعكس النسبة خلال سنة 2011 الى سنة 2014 وقد حدث ارتفاع ملحوظ خلال الربع الاول من سنة 2016 وهو ما يفسره ضمان الاصدار لبطاقات الصرف والتي اقبل عليها الافراد بشكل كبير بعد ارتفاع سعر الصرف الاجنبي

من 4 دينار الى 6 دينار او ما يزيد اى ما يعادل ضعف القيمة لسنة 2014 و2015 ومن هنا يمكن اختصار اثر ارتفاع سعر الصرف الاجنبي على حجم السيولة من خلال النتائج التالية :.

1. ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي يؤدي الى رغبت الافراد في تغيير مدخراتهم الى عملة اجنبية بغرض الاستفادة من فارق السعر بين سعر الصرف بالمصرف وسعره فى السوق الموازي وبالتالي زيادة الطلب على العملة الاجنبية وتصبح العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق (قانون جريشام) ويستمر الارتفاع خصوصاً اذا كان هناك سعر مدعوم لدى المصرف المركزي.

2. ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي ادي الى انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب لذى المصارف التجارية وارتفاع حجم العملة لدى الجمهور.

3. عدم قدرة المصارف على تغطية متطلبات السحب على المدخرات افقدها مصداقيتها لدى المستهلكين والمستثمرين وخلق حالة اكتناز في السوق بشكل متزايد لاحتفاظ الافراد بوديعة تحت الطلب خارج الجهاز المصرفي ومن تم عجز الجهاز على خلق النقود.

4. اقدام الافراد على سحب اغلب مدخراتهم لدى المصارف التجارية والاحتفاظ بها خارج القطاع النقدي ادي لخلق حالة اكتناز قامت باستنزاف أي عملة مصدره من المصرف المركزي والعودة بالأزمة الى نقطة البداية من جديد وهو ما حدث في الربع الأول من سنة 2016.

5. خروج بعض المؤسسات الانتاجية من السوق كنتيجة لعدم قدرتها على العمل في ظل ارتفاع سعر الصرف وعدم توفر السيولة ادي الى موجة من الارتفاع في الاسعار لغياب حجم المنافسين سواء علي مستوي الانتاج المحلى او الاستيراد.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة يمكن سرد التوصيات التالية:

1. في ظل عدم مصداقية الأفراد بالمصارف التجارية فإن الباحثان يوصيان بالعمل علي تفعيل البدائل لاستخدام النقود (السيولة) من خلال التركيز علي العمل ببطاقات الائتمان في كل المعاملات اليومية مثل البيع والشراء والدفع المؤجل.

2.العمل علي رفع دعم سعر الصرف، علي الرغم من الاثار السالبة له في المرحلة الاولى علي إرتفاع الأسعار، الا أن استقرار السوق لا يمكن أن يحدث بوجود سعرين داخل الاقتصاد الواحد.

3. وضع قيود علي إستيراد السلع والتي تعتبر أهم عناصر إستنزاف العملة الإجنبية والتي أدت الي ارتفاع سعر الصرف وعدم قدرة المصارف علي تلبية مايقابل ذلك من سحب للمدخرات ومن تم فقدان المصداقية لذى الجمهور.

الخاتمة :

في غياب دور المصارف من خلال السقوف الإئتمانية والتحول من التحكم المباشر في السياسات النقدية من قبل مصرف ليبيا المركزي، والإتجاه العام نحو الإعتماد المتزايد علي قوي السوق غير المباشرة في تسيير عجلة الاقتصاد الذى أدى بدوره إلي تراجع الوساطة المالية، حيث تنتقل الأموال من القطاع المالي المنظم الي الأسواق المحلية غير الرسمية أو الي الاسواق الخارجية فيما يعرف بظاهرة هروب رؤوس الاموال في شكل عملة أجنبية، ولهذه الأسباب كان هناك أثر كبير علي العملة المحلية ومدى توفر السيولة لدى المصارف التجارية الليبية.

قائمة المراجع

1. أسامة الغولي، زين عوض الله، 2005، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولي.
2. أنس جاب الله، 2013، القطاع المصرفي في ليبيا بعد الثورة .. بين الواقع والمأمول، منشورات المركزي الليبيى للبحوث والتنمية، المجلد الاول، العدد الثاني، مارس / أبريل 2013، ص 108-145.
3. جمعة ميلود الحاسية، 1985، النقود والمصارف، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
4. عطية المهدى الفيتورى، 1988، تجارة دولية، مطبعة قاريونس، بنغازي.
5. منشورات مصرف ليبيا المركزي 2016

التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والآثار)

د. عبد الناصر سالم زيدان

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

مقدمـــة

يتعرض الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصاديات النامية والصناعية المتقدمة إلى موجات من التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) وقد يكون هذا الارتفاع العام للأسعار مؤقتاً إي خلال فترة زمنية معينة، ثم تتراجع الأسعار بعد ذلك إلى مستواها العادي أو قريب من ذلك، وقد يستمر هذا الارتفاع في أسعار بعض السلع مستواها المبدئي وبطبيعة الحال قد يكون ذلك لعدة أسباب سيرد ذكرها.

والغرض من إعداد هذه الورقة هو تسليط الضوء على مشكلة التضخم في ليبيا وتحديد العوامل التي ساهمت وتساهم في وجودها واستمرارها لدرجة أنها أي مشكلة التضخم أصبحت ظاهرة يحس بها ويعاني منها كل أفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفض أو المحدود غير أن أسباب ظهور هذه المشكلة وسبل علاجها تخضع هنا لخصوصية كون ليبيا إحدى البلدان النامية التي تتميز بتدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي بما في ذلك القطاع الخارجي وبالتالي ضعف دور المؤسسات الاقتصادية في معالجة الإختلالات التي يتعرض لها هذا الاقتصاد عن طريق السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية

عليه فإننا سنستعرض أسباب ارتفاع السلع بشكل عام، وسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الاقتصاد الليبي حتى نتمكن من فهم جذور هذه المشكلة ومن ثم البحث في الآثار التي تخلفها ظاهرة التضخم وأهم الإجراءات والسياسات اللازمة للحد منها.

أولا : مشكلة الدراسة :-

حققت معدلات التضخم زيادة كبيرة وارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار مسبباً ذلك في انخفاض هائل وكارثي في القوة الشرائية لمتوسط دخول الأفراد وإضعاف قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الذي وصل سعره إلى 7 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد، في الربع الثاني من عام 2016، هذا التدهور في قيمة العملة الليبية لم يحدث منذ 60 عاماً هذا الوضع الاقتصادي المتأزم أدى إلى جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلباً على الحالة الاقتصادية العامة للدولة وعلى المواطنين متمثلة في اختلالات في ميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها وتراجع في

الناتج القومي ملقية بضلالها على حياة الأفراد بانتشار ظواهر لم تكن توجد في المجتمع الليبي كالفقر والفساد الإداري والأنشطة غير المشروعة، كل ذلك كان موازياً لقصور في السياسات الاقتصادية التي من المفترض أن تنفذها السلطة النقدية في الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي من الحالة المتردية التي يعانيها.

ثانيا : أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من زيادة الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضية التضخم وبشكل متزايد على صعيد الفكر والتنظير أو على صعيد الفعل والممارسة حيث تتصدر هذه القضية اهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين والمنظمات الدولية والإقليمية كما أصبحت قضية ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم في ليبيا أحد أهم القضايا الحيوية والجوهرية في سياسة المجتمع الليبي، حيث أصبح من أولويات وأهداف الدولة الليبية والسلطات النقدية والمالية هي معالجة هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لها أما على صعيد المجتمع الليبي تحظى أزمة الدينار الليبي بأهمية خاصة وعلى درجة عالية من الحساسية، كونه مس مباشرة المواطن الليبي مستقبله وحاضره كذلك ترتبط ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني بالعديد من القضايا كقضية التنمية والأمن، مما يجعل منها إشكالية هامة تحفز الباحثين وتدفعهم للاقتراب منها ودراستها.

ثالثا : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال محورين أساسيين لتحقيق ما يلي:-

1- تسليط الضوء على ظاهرة التضخم في ليبيا وأهم أسبابه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنه.

2- توضيح أهم السياسات والأدوات التي يجب العمل بها للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار ومكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي.

رابعا : فرضيات الدراسة :

لغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة نفترض ما يلي :

عانى الاقتصاد الليبي من تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في رفع معدلات التضخم والدفع بمستويات الأسعار المحلية على الارتفاع.

خامسا : حدود الدراسة :

– **الحدود المكانية:** يتمثل الإطار المكاني في التعرف على واقع أزمة الاقتصاد الليبي وتسليط الضوء على ظاهرة ارتفاع الأسعار والانعكاسات لظاهرة التضخم على الاقتصاد الليبي.

– **الحدود الزمنية:** يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة "2008–2016"،نظراً لتنامي الظاهرة منذ عام 2008 وتسجيلها معدلات ملحوظة.

سادسا : منهجية وأدوات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة المشكلة البحثية المدروسة بهدف وصف وتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي والتركيز على الاقتصاد الوطني كحالة دراسية وذلك باستخدام الأدبيات المختلفة والمتنوعة من كتب ومراجع ونشرات وتقارير وأبحاث تختص ببيانات هذا الموضوع والمتعلقة بهذه الظاهرة.

المحور الأول: تطور ظاهرة التضخم في ليبيا ومؤشر الرقم القياسي للأسعار.

التضخم ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعلي عليها وهذا يعني وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدود من السلع والخدمات والطلب الفعلي أي المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد عن العرض المتاح، ويمكن أن يأتي التضخم في عدة ظواهر وهي:–

أ– الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

ب– تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.

ج– ارتفاع التكاليف.

د– الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

هذا وينشأ التضخم في جميع اقتصاديات العالم من عدة مصادر، إما أنها مصادر تعكس سمات وخصائص داخلية ناتجة عن طبيعة وتركيبة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة "المصادر الداخلية للتضخم" أو أنها تعكس عوامل خارجية ناتجة عن انفتاح الدولة على العالم الخارجي "المصادر الخارجية للتضخم"، هذا ولما كان التضخم له سمات وخصائص الاقتصاد الذي يظهر فيه، فان التضخم في ليبيا يحمل سمات وخصائص الاقتصاد الليبي الاتي ذكرها[1] :–

–الإفراط النقدي

–فائض الطلب

[1] التضخم في الاقتصاد الليبي "دراسة من قبل صرف ليبيا المركزي" 2008

-التضخم المستورد

-تغيرات سعر صرف الدينار الليبي

أولا : تطور التضخم في الاقتصاد الليبي.

سجلت معدلات التضخم في ليبيا تغيرات في السنوات السابقة، حيث كانت معدلات الأسعار مستقرة نوعا ما في السنوات "2006/2005/2004"وسجلت علي التوالي 1% و3% و1.4% وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الليبية وكذلك الاستقرار العالمي واستقرار أسعار النفط، أما خلال الفترة "2008/2007" فقد سجلت معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ وصل إلى 10.4%،حيث تأثر الاقتصاد الليبي بما عانت منه جميع الدول في الأزمة العالمية وقد كان سبب هذا الارتفاع يعزى إلى عوامل خارجية أو ما يسمى بالتضخم المستورد[1]، نتيجة لارتفاع أسعار وكميات الواردات السلعية، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية التي أدت إلي زيادة قيمة الدخول النقدية متسببة في زيادة عرض النقود وذلك بسبب زيادة الإنفاق العام وزيادة منح الائتمان على الرغم من الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي كانت تشهده الدولة الليبية في تلك الفترة، ومن ثم تراجعت معدلات التضخم واستقرت بشكل نسبي في السنوات "2010/2009" ووصل إلى 2.4% بعد تدخل السلطات النقدية والمالية وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة من الدولة وتمت معالجة الأزمة، وفي عام 2011 سجل التضخم ارتفاع ملحوظ حيث وصلت معدلات التضخم في هذه السنة إلى 15.9% وقد كان بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها الدولة وتوقف انسياب السلع بين البلدان الليبية وغياب الأمن والرقابة على المحلات التجارية، ومن ثم سرعان ما عادة واستقرت الأسعار في الفترة "2014/2013/2012"ووصلت إلى نسبة 6.1% و2.6% و2.4% على التوالي ،وذلك بسبب الاستقرار النسبي الّذي حدث للاقتصاد الليبي وارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات مع ثبات الأسعار للمواد الاستهلاكية التي يتم استيرادها من الخارج والتي تمثل بند الواردات ،ومع توقف تصدير النفط وانخفاض الايرادات النفطية في السنوات الأخيرة "2016/2015" وصلت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية حيث وصلت في نهاية عام 2016 نسبة 30.4% هذا الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار الذي صاحبه عجز في الميزانية العامة وخلل في ميزان المدفوعات.

[1] التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، سنة2008.

الجدول رقم (1) يوضح اتجاهات معدل التضخم في ليبيا[1]

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2005	**%3.0**	2011	**%15.9**
2006	**%1.4**	2012	**%6.1**
2007	**%6.2**	2013	**%2.6**
2008	**%10.4**	2014	**%2.4**
2009	**%2.4**	2015	**%8.6**
2010	**%2.4**	2016	**%30.4**

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

الشكل رقم (1) يوضح تطور معدلات التضخم في ليبيا[2]

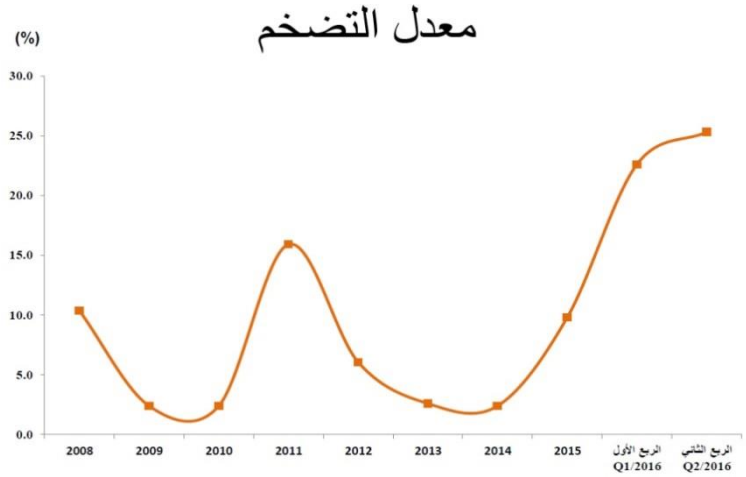

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

[1] نشرات اقتصادية لأعداد مختلفة من المصرف المركزي.
[2] النشرة الاقتصادية، 2016-الربع الثاني

ثانيا:- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

يعتبر مؤشر سعر المستهلك المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين وتبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة[1].

وتشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تطورا كبير في عام 2016 مقارنة بالسنوات التي قبلها، حيث شهد هذا العام تضخما كبيرا في أسعار سلع المستهلك نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وبذلك سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ضخما كبيرا حيث ارتفع من 184.0 في الربع الثالث من عام 2015 ليصل إلى 239.9 في الربع الثالث من عام 2016.

وفيما يلي الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في عام 2016 مقارنة بالأرقام القياسية لعام 2015 :

الجدول رقم (2)

يوضح معدل التضخم والأرقام القياسية للأسعار من الفترة (الربع الثالث2015-الربع الثالث2016)[2]

ت	الأقسام الرئيسية	الوزن	الربع الثالث 2015	الربع الثالث 2016	معدل التضخم %
1	المواد الغذائية والتبغ	36.6	210.8	287.4	36.3
2	الملابس والأقمشة والأحذية	7.3	191.4	274.2	43.3
3	المسكن ومستلزماته	23.3	159.5	167.3	4.9
4	أثاث المسكن	5.9	149.9	272.1	81.5
5	العناية الصحية	4.0	229.4	311.1	35.6
6	النقل والمواصلات والاتصالات	11.2	163.9	182.1	11.1
7	التعليم والثقافة والتسلية	6.4	141.3	190.3	34.7
8	السلع والخدمات الأخرى	5.3	194.9	275.9	41.6
	الرقم القياسي العام	**100.0**	**184.0**	**239.9**	**30.4**

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

[1] د. يمن حماقي، د. إبراهيم نصر اليماني، د. عبير فرحات، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي(كلية التجارة : جامعة عين شمس)، 2007، ص14.

[2] الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم، المصرف المركزي، 2016

الأرقام في الجدول السابق تبين الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار خاصة في المواد الغذائية والملابس والأثاث والسلع الأخرى، حيث بلغ معدل التضخم في المواد الغذائية 36.3% والملابس 43.3%والأثاث 81.5%.

ويجب الإشارة إلى إن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ومستويات الأسعار في السلع والخدمات السابقة كانت في حدود سنة واحدة فقط، حيث كان معدل التضخم في سنة 2015 يبلغ 9.8% ثم زاد وارتفع في سنة 2016 ليصل إلى30.4%،وبمقارنة معدلات الأسعار لسنة 2016 مع السنوات التي لم تشهد ارتفاع كبير في معدلات التضخم سنة 2014 مثلا، سوف نلاحظ إن معدل التضخم يصل إلى 42.2% بالنسبة للرقم القياسي العام للأسعار، وان أسعار المواد الغذائية ارتفعت من 189.5 إلى 287.4 وبمعدل تضخم 51.7%، وبالتالي فإن الارتفاع في معدلات الأسعار في سنة 2016 كبير جدا خاصة في أسعار السلع والخدمات الضرورية.

الشكل رقم (2)يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك[1]

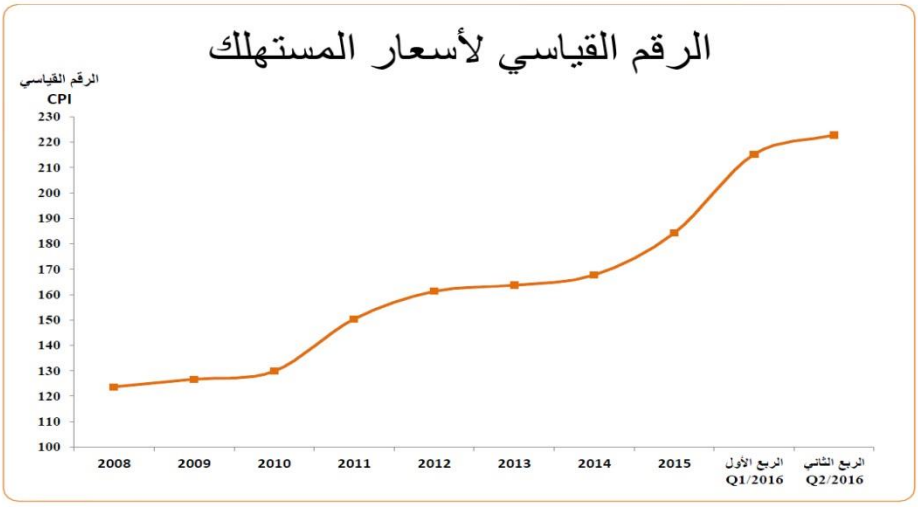

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

[1]النشرة الاقتصادية -2016الربع الثاني

المحور الثاني : أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور التضخم في ليبيا:

إن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا مختلفة ومتنوعة وتختلف من حيث درجة تأثيرها على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، فهناك أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم، ولكننا سوف نتناول في هذا البحث أهم ا لأسباب الاقتصادية التي سببت في نشوء التضخم في الاقتصاد الليبي ولقد اختلفت وجهات النظر حول أسباب التضخم تاريخياً وبالتالي يصعب وضع تفسير وحيد وصحيح للعملية التضخمية.
وعلى الرغم من أن البعض قد يعزو التضخم إلى زيادة التكاليف أو إلى وجود عوامل هيكلية في الاقتصاد تعيق الإنتاج، إلا أن السبب الرئيسي وربما الوحيد للتضخم هو الإفراط في زيادة عرض النقود بحيث يفوق نمو عرض النقود النمو في الناتج المحلي الحقيقي، وفي هذا يقول "ميلتون فريدمان" إن التضخم دائما في أي مكان هو ظاهرة نقدية ويمكن أن ينتج فقط عن زيادة متسارعة في كمية النقود بأكثر من الزيادة في الإنتاج[1].

وبالتالي يمكن القول أن السبب الرئيسي في زيادة معدلات التضخم في ليبيا هو زيادة السيولة "العرض النقدي" في الاقتصاد الليبي[2]، حيث تشير الأرقام إلى إن العرض النقدي 1M في ليبيا أصبح في تزايد وبكميات كبيرة حيث وصل إلى85 مليار دينار في نهاية عام 2016 بعد أن كان يبلغ نهاية عام 2008 فقط 34.3 مليار دينار، وبمتوسط معدل النمو 16.27%، هذه الزيادة الكبيرة في كمية المعروض النقدي تسببت في رفع وزيادة القوة الشرائية "الطلب الكلي" في الاقتصاد الليبي ،وهذه الزيادة في كمية النقود سوف تحدث فجوة تضخمية إذا لم تقابلها زيادة في العرض الكلي فما بالك إذا قابلتها انخفاض في معدلات العرض، حيث تشير البيانات إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه السالبة ،وأيضا إلى نقص النقد الدولي "العملات الأجنبية" وبذلك تعجز الدولة الليبية في تقليص هذا الفائض من الطلب حتى من السوق الخارجي :

[1] د. علي عطية عبد السلام، كلية الاقتصاد-جامعة قاريونس- بنغازي
2(واشنطن بوست) زيادة السيولة النقدية تخفّض قيمة الدينار الليبي، موقع عين ليبيا الإخباري، 2014

الجدول رقم (3)يوضح كمية المعروض النقدي في ليبيا[1]

السنة	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	الإجمالي
2008	5.6	28.8	**34.4**
2009	6.9	31.2	**38.1**
2010	7.6	33.7	**41.3**
2011	14.8	38.5	**53.4**
2012	13.3	45.8	**59.2**
2013	13.4	50.8	**64.2**
2014	17.1	49.5	**66.7**
2015	23.0	53.7	**76.7**
2016/6/30	25.5	58.2	**85.02**

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

وتشير الأرقام في الجدول السابق إلى زيادة العملة لدى الجمهور بكميات كبيرة والتي كانت تبلغ 5.6 مليار في سنة 2008 ووصلت إلى25.5 مليار في عام 2016، هذه الزيادة الحادة في كمية النقود خارج الجهاز المصرفي تسببت في تفاقم المشكلة في الاقتصاد الليبي لأن السياسة النقدية تعتبر حاليا غير متحكمة أو مسيطرة على هذه الكميات من النقود والتي نسبة كبيرة منها تم اكتنازها من قبل المواطنين وذلك بسبب المخاوف وعدم الثقة في الجهاز المصرفي في ليبيا، ويعتبر محللون

[1] النشرة الاقتصادية 2016-الربع الثاني.

اقتصاديون أن كمية العملة لدى الجمهور في ليبيا يجب أن لا تتعدى 10 مليار دينار، وإلا فإنه سوف تحدث مشاكل في الاقتصاد ومن أهمها نقص السيولة وارتفاع الأسعار.

وبالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة زيادته والي معدلات نمو عدد السكان في ليبيا ومقارنتها بالعرض النقدي في ليبيا، فنلاحظ إن هذه الزيادة في كمية العرض النقدي تعتبر غير متوافقة مع النمو المتراجع في الناتج المحلي الإجمالي، والذي أصبح يعاني من انخفاض واضح نظرا لتردي إنتاجية القطاعات الاقتصادية في ليبيا وخاصة قطاع النفط، وتشير الأرقام إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغ 69 مليار في سنة 2008 ثم انخفض في السنوات التالية إلى أن وصل في عام 2011إلى 23.2 مليار، ليرتفع بعدها في عام 2012 ليصل إلى52.3مليار، ولكن هذا الارتفاع بدا في التدني في السنوات الأخيرة ليصل إلى 8.2 مليار دينار ليبي في عام 2015،وأيضاً مع توقف زيادة النمو في معدلات السكان في ليبيا في أخر خمس سنوات[1]، حيث تشير المؤشرات والأرقام الإحصائية أن تعداد السكان في ليبيا في سنة 2008 بلغ حوالي 6.12 مليون نسمة، وارتفع ليصل إلى6.29 مليون نسمة، وفي عام 2011 انخفض ليستقر علي مدار السنوات الأخيرة ويبقى علي 6.28 مليون نسمة دون نمو أو زيادة[2].، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة معدلات التضخم في ليبيا هي :-

أولا :- زيادة الإنفاق العام :

الإنفاق العام "الحكومي" هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للمواطنين يعتبر إنفاق حكومي، وهناك نوعان رئيسيان من الإنفاق الحكومي **هما الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الإنفاق الاستثماري** فكلما زادت نسبة هذا الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي كلما أدى إلي زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات اكبر، وبالاطلاع علي بيانات المصرف المركزي لسنة 2008 والتي ارتفعت بها معدلات التضخم نلاحظ أن الإنفاق العام بشقيه التسييري "الاستهلاكي" والتحويلي "الاستثماري" في تزايد، وهذا التزايد صاحبه زيادة واضحة في معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأمر رفع من معدل القوة الشرائية للمواطنين وبالتالي أصبح الطلب الكلي لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد وكانت الحصيلة ارتفاع معدلات التضخم ووصلت إلى 10.4%.

[1] النشرة الاقتصادية 2016=الربع الثاني

[2] أ.د عبدالله أمحمد شامية،تحديات التنمية المكانية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016

ويمكن الإشارة لما سبق إن سبب هذا التضخم هو التضخم المستورد ولكن التضخم المستورد لم يسهم إلا بنسبة بسيطة من حجم التضخم المحلي، وبالتالي فإن العوامل الداخلية المرتبطة بالإنفاق العام أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من أثار التقلبات الاقتصادية الدولية[1].

هذا فيما يخص التضخم في عام 2008 فقط، أما بالنسبة للسنوات الأخيرة التي عاد وارتفع فيها التضخم تختلف من حيث الأسباب السياسية والأمنية ولكنها تتشابه من حيث الأسباب الاقتصادية حيث أن الإنفاق العام في ليبيا قد ارتفع بالنسبة للسنوات الأخيرة، خاصة في سنة 2013 بعد اعتماد ميزانية ضخمة والتي تقدر بنسبة 65 مليار، هذا الرقم يعتبر كبير جدا بالنسبة لدولة اقتصادها صغير نسبيا وهذا المبلغ الكبير الذي سبب في عجز في الميزانية العامة لم يتم إنفاقه تنمويا حيث ذهبت معظم المصروفات في هيئة مرتبات للعاملين في القطاعات الحكومية وأيضاً في دعم السلع الاستهلاكية والمحروقات "مصروفات تسييرية"،أيضاً بعض القطاعات المهمة مثل قطاع الاسكان والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والاتصالات لم تشهد أي تطور ملحوظ بل زادت ترديا وتدهورا، والشكل رقم (3) يوضح معدلات الإنفاق في ليبيا ونسبة الإنفاق الإنمائي إلى الإنفاق الجاري.

الشكل رقم (3) يوضح تطور معدلات الإنفاق في ليبيا[2]

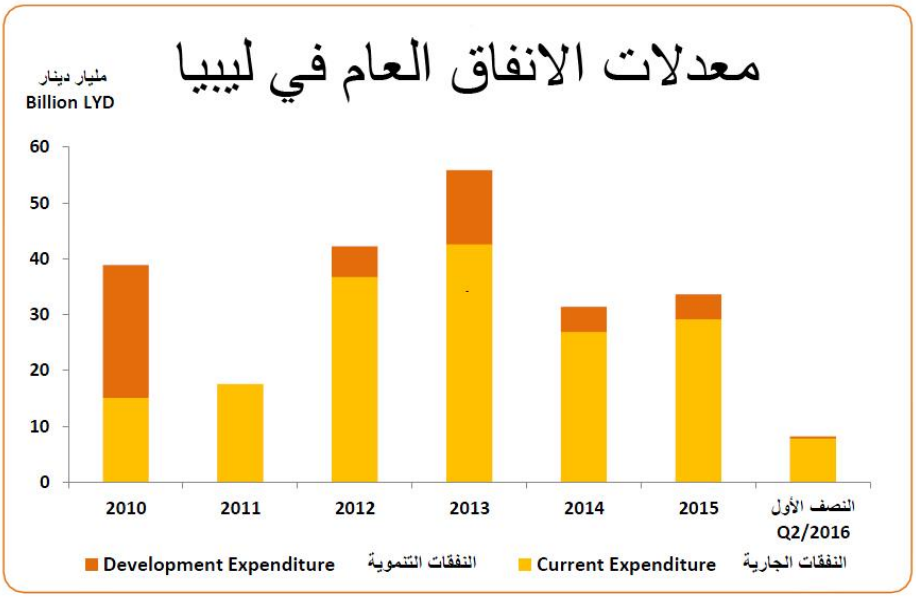

المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

[1] التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي عام 2008

[2] النشرة الاقتصادية،2016- الربع الثاني

حيث بالنظر إلى الشكل السابق نجد أن معدلات الإنفاق في عام "2010" رغم ارتفاعها إلا أن نسبة الإنفاق الإنمائي اكبر من النفقات الجارية حيث شكلت مصروفات التحول في هذه السنة أكثر من 50%،بعكس السنوات التي تليها حيث في عام2011 قد انعدمت المصروفات التحويلية والتنموية تماما وذلك بسبب الظروف العسكرية والسياسية التي مرت بها البلاد، وبالتالي فإن هذه الظروف قد أثرت علي السنوات التي تليها من الفترة 2012 وحتى عام 2016 وتسببت في انخفاض معدلات الإنفاق علي مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية المختلفة والتي لم تتجاوز في هذه الفترة ما نسبته 7%،رغم ارتفاع حجم المصروفات بشكل عام علي مدار السنوات الأخيرة إلا أنها لم تكن سوى في باب المصروفات التسييرية ومصروفات الدعم السلعي والمصروفات الاستهلاكية فقط.

ويجب الإشارة إلى الإنفاق الغير منتج في ليبيا والذي يتمثل في الإنفاق العسكري والتعويضات النقدية، ورغم أهميته بالأمن القومي فإن له تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن ما أنفقته الدولة الليبية على جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والسيارات والمركبات...إلخ ساهم في زيادة العجز في الميزانية العامة، ويجب النظر في أن ما أنفقته الدولة الليبية من بعد سنة "2011" علي الميزانية العسكرية بهدف بسط الأمن وإرجاع الاستقرار لم يذهب إلى الطريق الصحيح بل ساهمت هذه المصروفات في تدهور الوضع الأمني وزعزعة الاستقرار في ليبيا

والشكل رقم (4) يوضح ارتفاع حجم الإنفاق العسكري بنسبة 128.4% منذ سنة2008وحتى سنة 2015مقارنة بفترة ما قبل دخول الدولة الليبية في الصراعات السياسية والعسكرية .

الشكل رقم (4) يوضح معدلات الإنفاق العسكري في ليبيا

المصدر :موقع TRADING ECONOMICS

وبالنسبة للتعويضات النقدية في ليبيا، فتشير الأرقام إلى إن ميزانية التعويضات قد بلغت 12 مليار في عام 2013 ويجب الإشارة إلى إن مليارات التعويضات هي مبالغ جديدة تضاف إلى الميزانية العامة للدولة الليبية وتجاوزت 40 مليار دينار في أخر أربع سنوات[1] .

وبالتالي إن حجم الإنفاق النقدي كبير جدا خاصة خلال الأربع سنوات الأخيرة والذي ساهم بشكل كبير في نمو وتزايد حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.

ثانيا :- زيادة معدلات الدخول النقدية : الاقتصاد الليبي يعتمد علي قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة، حيث تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته 90% من إجمالي الإيرادات، وبالتالي فإن القطاعات الاقتصادية الحكومية تشكل ثقلا على الميزانية العامة لأنه لا يوجد قطاع في الاقتصاد الليبي يمول نفسه بنفسه وكل القطاعات يتم تمويلها من الموازنة العامة، وبالتالي فإن جميع المرتبات ودخول هذه القطاعات الحكومية سوف تنطوي تحت بند المصروفات التسييرية في الميزانية العامة لأنها لا تأتي بأي نوع من الإيرادات.

حجم الدخول والمرتبات كان مقيدا تحت القانون رقم 15لسنة 1981 بشأن تسوية المرتبات للعاملين في القطاع الحكومي في ليبيا، حيث تم إقرار مبدأ المرتبات المتساوية للأعمال والمسئوليات المتكافئة عن طريق هذا القانون الذي لم يتم تغييره إلا بعد 29 سنة وتم إلغاؤه في عام 2010 وتم وضع قانون جديد رقم 12 الخاص بعلاقات العمل[2].

وبالتالي تم زيادة معدلات المرتبات بنسبة كبيرة مع زيادة نسبة المنح والعلاوات والترقيات، وبالتالي فإن هذه الزيادة في كمية المعروض النقدي لدى الجمهور لم يستوعبها الاقتصاد الليبي لأنها لم توضع على خطط واستراتيجيات مناسبة، حيث إن فاتورة المرتبات كانت لا تتجاوز 8 مليار دينار في سنة 2008 بينما وصلت في سنة 2015 إلى أكثر من 16 مليار، ويقدر أن تصل في سنة 2017 إلى 20 مليار.

وبالتالي فإن هذه الزيادة الكبيرة في المرتبات والدخول للمواطنين سببت في ارتفاع العرض النقدي في الاقتصاد الليبي ورفعت من القوة الشرائية في السوق وبالتالي ساهمت في زيادة نسبة ارتفاع معدلات الأسعار.

ثالثا :زيادة حجم الائتمان الممنوح من المصارف الليبية : الائتمان المصرفي والذي يكون في صورة قروض وتسهيلات نقدية والغير نقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة

[1] مركز جنزور الإعلامي علي الفيس بوك
[2] الموقع الرسمي لوزارة العدل- ليبيا

والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو علي أقساط في تاريخ استحقاقها.

حيث ساهمت زيادة حجم الائتمان المصرفي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة الي زيادة معدلات التضخم وذلك بسبب إن المبالغ الممنوحة للمواطنين والشركات لم تنفق في مجالات التنمية، بل تم اكتنازها أو إنفاقها في مشاريع خفية أخرى وبالتالي فان هذه المبالغ النقدية الكبيرة الممنوحة إلى المواطنين ساهمت في رفع حجم المعروض النقدي وهذه السيولة الزائدة في الاقتصاد الليبي التي خلفها الإفراط في منح الائتمان من قبل المصارف التجارية من دون سياسات مناسبة ورؤية استراتيجية سببت مشاكل في الاقتصاد الليبي وفي الواقع لا يمكن القول بأن القروض والتسهيلات كانت سبب كبير في ارتفاع معدلات الأسعار ولكنها كانت سبب طفيف جدا، حيث إن الزيادة في النقود تتوقف على الاستعمالات التي توجه إليها[1].

رابعاً :انقسام السلطة النقدية وطباعة العملة المحلية :

إن انقسام السلطة النقدية "المصرف المركزي" في ليبيا إلى شطرين وعملية طباعة 4 مليار دينار من العملة المحلية التي صدرت من المصرف المركزي في مدينة البيضاء شرق ليبيا للتغلب على مشكلة السيولة بالمصارف التجارية، مع وجود 25.8 مليار دينار من العملة الليبية خارج الجهاز المصرفي ساهم في نمو حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الليبي وتدهور قيمة الدينار الليبي.

حيث رفض محللون اقتصاديون ربط المصرف المركزي بين قيمة الأربعة مليارات دينار المطبوعة في شركة روسية وبين رصيد الذهب، حيث ان العالم تخلى عن ربط طباعة العملة بالذهب منذ عام 1970واعتمدت معيار توفر السلع أو نقصها من الأسواق لطباعة الأوراق النقدية[2]،ومن المعروف إن الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للتبادل بين الناس مرتبطة بتوفير السلع التي يستهلكها المواطنون في السوق وبالتالي فإن ما طرحه مصرف ليبيا المركزي في البيضاء قد ساهم في ارتفاع أسعار السلع الشحيحة بالأسواق وزاد من معدل التضخم.

خامساً : فشل السياسة المالية وعجز السياسة النقدية :

الوضع الاقتصادي في ليبيا يشير إلي فشل واضح في السياسات المالية وعجز كبير في السياسات النقدية في حلحلة الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الليبي كما انه لا يوجد تنسيق بين السياستين وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

[1] د. يمن حماقي، د. إبراهيم نصر اليماني، د. عبير فرحات، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي(كلية التجارة : جامعة عين شمس)، 2007، ص36.

[2] أ. هشام عبدالحميد، موقع الجزيرة الإخبارية "تحذيرات من طباعة العملة الجديدة"، 2015.

السياسة المالية في ليبيا لا تتحمل مسؤولية انخفاض وتدني الإيرادات النفطية في الميزانية العامة ولكنها تتحمل مسؤولية انخفاض الإيرادات الغير نفطية الأخرى ومن أهمها الضرائب والرسوم الجمركية من جهة وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى وبالتالي تتحمل جزء من المسؤولية عن العجز المالي في الميزانية.

استشراء الفساد في القطاع العام وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتقاعس الجهات العامة عن دفع المستحقات إضافة إلى الفشل في التخطيط الاستراتيجي، هذه العوامل كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل السياسة المالية في ليبيا.

أيضاً مع الفشل الواضح والذريع في السياسة المالية للدولة الليبية، لا يذكر أي دور فعال للسياسة النقدية في الحياة الاقتصادية في ليبيا طيلة العقود الماضية وخصوصا الفوائد المصرفية ويمكننا إرجاع أسباب ضعف ومحدودية دور السياسة النقدية وعدم فعاليتها في الاقتصاد الليبي إلى عدة أسباب ومن أهمها .

1- سيطرت القطاع العام علي النشاط الاقتصادي واقتصار السياسات الاقتصادية في ليبيا علي استخدام السياسة التجارية الكمية وسياسة الرقابة المشددة علي الصرف الأجنبي.

2- نظرة المجتمع الليبي للفوائد المصرفية على أنها من الربا المحرم شرعا وبالتالي ضعف دورها في التأثير علي عرض وطلب النقود لدى الجمهور ومعدلات الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

3- غياب الوعي الادخاري في المجتمع وتفضيل الجمهور التعامل النقدي "الكاش" في المعاملات الاقتصادية اليومية وإبرام الصفقات نقدا عوضا عن التعامل بالصكوك والبطاقات المصرفية والخدمات الالكترونية المصرفية.

4- صغر حجم القطاع الخاص الليبي وسيطرت القطاع العام علي النصيب الأكبر في الاستثمار المحلي في الاقتصاد الليبي.

5- تخلف البنية التحتية للقطاع المصرفي في ليبيا وانقطاع الكهرباء بشكل متكرر وبطئ خدمة الانترنت ورداءة الاتصالات جعلت من عمليات تحديث الخدمات المصرفية ومحاولة إيجاد حلول مبتكرة ومستوردة من بيئات اقتصادية ومصرفية متطورة للتغلب علي المشاكل المصرفية أمر في غاية الصعوبة.

اجتماع العوامل السابقة إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية وتفشي الفساد جعلت السياسة النقدية في ليبيا عاجزة عن حل المشاكل والأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد الوطني ومن أهمها أزمة

التضخم، ولعلّ أفضل مثال لهذا هو التلاعب بالاعتمادات المستندية التي أصدرها المصرف المركزي للموردين لاستيراد السلع الضرورية من الخارج بسعر الدولار في المصرف، حيث أشار تقرير ديوان المحاسبة الليبي أن قيمة الاعتمادات التي خصصت لعام 2016 كانت 86 مليون، تم سرقة واختلاس 80 مليون منها بطرق خبيثة، منهم من قام باستيراد الحاويات ولكنها فارغة تماما ومنهم من قام باستيراد بضاعة منتهية الصلاحية وغيرها من مظاهر الفساد، وبالتالي فإن نسبة 7% فقط من هذه الاعتمادات المستندية تم الاستفادة منها، ولكن أثرها لم يكن ملموس علي الاقتصاد وعلي المواطن الليبي.

أن الأسباب التي تم ذكرها سابقا تعتبر أسباب رئيسية ومؤثرة علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، ولكن يجب عدم تجاهل عمليات الفساد التي يعاني منها الاقتصاد الليبي والتي سبب في زيادة وتدهور الأزمة الليبية.

فعلى الرغم من كبر حجم الأزمة في ليبيا وتفاقمها إلا أن النفوس الضعيفة لم توقفهم بل زادت معدلات السرقة والتزوير والاختلاس في الكثير من الاعمال، وهناك بعض الاعمال التي يتهم بها المصرف المركزي نفسه، والتي لعلّ من أهمها الإعتمادات والتحويلات التي تم منحها من قبل المصرف المركزي للقطاع الخاص والتي تقدر من بداية عام 2016 وحتى نهايته 2016/12/30 بحوالي 4.5 مليار دولار، هذه المبالغ الكبيرة التي تسربت من المصرف المركزي للخارج عادت إلى ليبيا ولكنها ذهبت إلى السوق الموازية "السوق السوداء" بأضعاف سعرها الأصلي، مما سبب في تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات الأسعار.

فمن خلال فحص ديوان المحاسبة لعينة من مستندات التوريدات التي تم منحها بالنقد الأجنبي بموجب مستندات من قبل مصرف ليبيا المركزي، لغرض توريد سلع غذائية أساسية بأسعار ملائمة عن طريق عدد من المصارف لصالح بعض الشركات التي تم اختيارها خلال شهر رمضان المبارك، من خلال التنسيق بين الاتحاد العام لغرف

التجارة والصناعة والزراعة ومصرف ليبيا المركزي حيث تبين التالي :-

تحصلت عدد 13 شركة على موافقات بقيمة إجمالية 958.00،86،338 دولاراً لغرض توريد السلع الآتية "معجون طماطم، زيت طعام، أرز، مكرونة"[1]

- قيمة السلع التي تم توريدها فعلا كان 6،471،958.00 دولاراً، بنسبة 7%.

[1] تقرير ديوان المحاسبة، 2016

– قيمة الأموال المهربة التي تمثل السلع التي لم يتم توريدها بلغت 79،867،000.00 دولار، بنسبة 93% تقريباً

أي أنه مقابل كل 1000 كرتونه يفترض توريدها من هذه السلع، فإن ما تم توريده فعلاً عدد (70) كرتونه فقط، وسرقة قيمة 930 كرتونه.

وبقراءة أخرى تحصل هؤلاء الأشخاص من مصرف ليبيا المركزي على مبلغ 80 مليون دولار بسعر 112 مليون دينار، لتوفير احتياجات الدولة من الغذاء فقاموا بتهريب الأموال للخارج لإعادة بيعها للمواطن البسيط بسعر 480 مليون دينار.

وبالتالي فإن كل هذه الاختلاسات والسرقات ساهمت في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، وتسببت في ارتفاع معدلات الأسعار للسلع والمواد الضرورية.

المحور الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المتبعة للحد من التضخم.

أولاً:– الآثار الاقتصادية.

1– أزمة الدينار الليبي: عند النظر إلي الآثار الاقتصادية التي خلفها التضخم في الاقتصاد الليبي، فنجد أن أهمها هي تدهور قيمة الدينار الليبي "سعر الصرف" أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار وانخفاض قوته الشرائية، حيث تذبذب سعر الدينار الليبي صعودا وهبوطا في السوق الموازية الليبية مع شح العملة الأجنبية داخل المصرف المركزي، حيث هبط الدينار الليبي إلى أدنى مستوياته منذ 60 عاما، هذا الارتفاع الكبير في أسعار العملات الصعبة اثر تباعا علي أسعار السلع والمواد التي يحتاجها المواطن بشكل يومي، من مواد غذائية وأدوية وملابس وغيرها[1].

وبالتالي فإن انهيار قيمة الدينار الليبي السريعة تعكس انهيار اقتصاديات الدولة الليبية في عدم قدرة المصرف المركزي من تدارك حجم الكارثة المتوقعة للبلاد والجدير بالذكر انه بعد أحداث مدينة سرت في عام 2013، حيث تعرضت شاحنة نقل أموال تابعة لمصرف ليبيا المركزي إلى السطو المسلح وتم الاستيلاء على مبلغ 53 مليون دينار ليبي و12 مليون من عملات أجنبية "دولار ويورو" بالتالي هذا الوضع الأمني المتدني سبب صعوبة للمصرف المركزي الليبي في شراء كميات من العملة الأجنبية من الأسواق العالمية كأحد الخيارات المتاحة لحل أزمة الدولار بسبب ضعف الثقة والجدارة الائتمانية للاقتصاد الليبي من مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية مثل "فيتش" و"ستاندرد آند بورز" و"موديز" وغيرها[2]

[1] العربي الجديد،القلق يرفع أسعار الدولار في ليبيا، 2014

[2] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات "تقرير أزمة الدينار الليبي".2016.

وتحرص الدولة الليبية على عدم التدخل وبسط يدها لدعم الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية حتى لا تضحي بالاحتياطي النقدي الموجود لديها.[1]

2- اختلال ميزان المدفوعات الليبي: اثر التضخم الاقتصادي علي ميزان ا لمدفوعات في ليبيا، حيث أن الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والعجز في السنوات الأخيرة كان من الأسباب الرئيسية لها هي ارتفاع معدلات التضخم.

وتشير الأرقام إلى أن ميزان المدفوعات في ليبيا دخل مرحلة العجز في الفترة 2015/2014/2013 بقيمة 8.6 و27.4 و16.3 مليار دينار علي التوالي ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز حتى عام 2016 وقد يصل إلى20 مليار.

هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات سوف يؤثر سلبا علي الميزانية العامة في ليبيا، لأن الدولة الليبية أصبحت تغطي في قيمة هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي نظرا لتوقف الصادرات النفطية للدولة التي كانت تمول الميزانية بنسبة 90%.

3- انخفاض الاحتياطيات الدولية للمصرف المركزي : بدأ الاحتياطي الدولي لدى المصرف المركزي في التراجع مع ظهور ظاهرة التضخم وزيادة العجز في الميزانية العامة، حيث صرفت الدولة الليبية قرابة 56.9 مليار دينار من احتياطي النقد الأجنبي في أقل من عامين،إذ أن إجمالي الاحتياطي الدولي كان يبلغ148.8 مليار دينار عام 2012 وانخفض علي مدار الأربع سنوات الأخيرة حتى وصل إلي95.1 في عام 2016 وتحتاج ليبيا إلى العملة الصعبة لسداد فاتورة الواردات السنوية التي تبلغ 30 مليار دولار، فحتى المنتجات الأساسية مثل الحليب والمياه المعدنية والخضراوات يتم استيرادها من أوروبا وتونس وتركيا في ظل ضالة الإنتاج الغذائي.[2]

وأصبحت الاحتياطيات من العملة الصعبة تغطي مصاريف الموازنة العامة ولاسيما منح الطلبة والسفارات الليبية بالخارج والمحروقات وتوفير الدولار المدعوم للسلع وخاصةً الدقيق.

4- ظهور السوق الموازية: وجود السوق الموازية يتطلب وجود سوق أخرى يطلق عليها السوق السوداء، وهي تلك السوق التي تتداول فيها بيع وشراء العملات الأجنبية اللازمة لتمويل السوق الموازية، فلا يمكن وجود سوق موازية بدون سوق سوداء للعملات الأجنبية[3].

وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة الصعبة في المصرف المركزي نظرا لانخفاض الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، ظهرت ما يعرف بالسوق السوداء أو السوق

[1] د. سليمان الشحومي، الدينار الليبي وصراع كسر العظم، صحيفة الوسط الليبية،2015

[2] أ. أنس جاب الله، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2015

[3] د.عطية المهدي الفيتوري، ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، 1998

الموازية وهي ما زادت من حدة الأزمة خاصة في ظل استغلال التجار للموقف وعرض الأسعار للعملات بأسعار مرتفعة للغاية مقارنة بأسعار المصرف المركزي، وبالتالي فإن الموردون سوف يطرّون إلى الشراء من هذه الأسواق لان المصرف المركزي لم تعد لديه القدرة لتوفير العملة الصعبة لهم وهذا ما سبب في ازدهار السوق السوداء في الاقتصاد الليبي وزادت الأوضاع سوءاً[1].

وتعد السوق السوداء من اكبر المخاطر التي تهدد استقرار الدينار الليبي، ولم يضع مصرف ليبيا المركزي خطة مدروسة لمعالجة الأوضاع الحالية حيث تقف السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي الليبي عاجزة أمام أزمة الدينار الليبي والتي لها ارتدادات كبيرة اقتصادية واجتماعية، ويعود ذلك إلى حذرها الشديد من نفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة في ظرف سياسي واقتصادي صعب ومنغلق وان انتعاش تجارة العملة في السوق السوداء بشكل كبير جداً يوضح أن العاملين في القطاع الخاص لا يحصلون على الإعتمادات المستندية الرسمية إلّا بعد شق الأنفس، ويصل الانتظار إلى شهرين بينما كانت في الأوقات الطبيعية تنجز في اليوم ذاته، ويشير إلى أن مصرف ليبيا المركزي لم يضع سياسات رشيدة للمحافظة على العملة، بل فتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الوهمية التي تتحصل على الدولار بالسعر الرسمي ومن ثم تبيعه في السوق السوداء، والإعتمادات المستندية هي إحدى أدوات تمويل عمليات التجارة الخارجية، وهي بمثابة تعهد صادر من أحد المصارف يلتزم بموجبه المصرف بدفع قيمة سلعة معينة للمورّد الذي قام بتوريدها.

ثانيا:- الآثار الاجتماعية :

يعيش المواطن الليبي حالة من الغموض والخوف ويعد هو الضحية الأولى لارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم حيث ألقت حزمة الأزمات التي يعيشها المواطن الليبي في مختلف المدن والمناطق بظلها الثقيل على هذا المواطن وهو يعاني من مختلف الأزمات، من أزمة ارتفاع السعار إلى أزمة عدم توفر السيولة في المصارف ومشكلة انقطاع الكهرباء والاتصالات وغيرا من الأزمات...

ولعلّ من أهم الآثار التي أنتجها التضخم في الاقتصاد الليبي هي اختفاء الطبقة الوسطى من الاقتصاد الليبي بمعني أن الغني ازداد ثروة والفقير ازداد فقرا، وهذا بسبب أن التضخم يعيد توزيع الدخل بطريقة غير عادلة في الاقتصاد وبالتالي يصبح صاحب الدخل المرتفع سابقا دخله محدود وصاحب الدخل المحدود يفقد القدرة علي توفير ابسط احتياجاته.

[1] مجلة العربي الجديد،السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا، 2015

وحذر البنك الدولي من أن نسبة كبيرة من الليبيين باتت على شفا السقوط في براثن الفقر، وأن نحو ثلث سكان البلاد بحاجة لشكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية، حيث أن عدد سكان ليبيا بلغ 6.3مليون نسمة وبالتالي فإن 2.1 مليون نسمة يواجهون صعوبات كبيرة في توفير السلع والحاجات الضرورية[1].

أيضا وجب الإشارة عن الأزمة الغذائية وأزمة الأدوية التي تشهدها مختلف المدن والمناطق في ليبيا، حيث تشهد مستشفيات عدة في ليبيا نقصا حادا في الأدوية المستلزمات الطبية مما يهدد بكارثة طبية في البلاد مع ارتفاع أسعار الأدوية في الصيدليات الطبية وعدم قدرة المواطن على توفير الأدوية الضرورية التي يحتاجها، وأيضا تواجه المدن في ليبيا نقصا حاد في المواد الغذائية وأيضا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير وعجز المواطن الليبي عن توفير ابسط احتياجاته من المواد والسلع الأساسية ولعل من أكبر هذه الأزمات هي أزمة الخبز التي عصفت بجميع مناطق ليبيا وذلك بسبب أزمة الدقيق وارتفاع أسعاره وتوقف المصانع المحلية في ليبيا عن إنتاجه، مما تسبب في رفع سعر رغيف الخبز إلى أكثر من 450% من سعره القديم' ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة حول الأسر الفقيرة منذ ثلاث سنوات إلا أن الدولة رصدت 120 ألف أسرة محرومة من الثروة تتم مساعدتها عبر صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي يعاني من تعثر نتيجة عدم توفر السيولة سبب الأزمة المالية ولاقتصادية المتفاقمة.

أيضا أدت الأوضاع الاقتصادية والأمنية في ليبيا إلى هروب رجال الاعمال وأصحاب الأموال مصحوبين بعائلاتهم بسبب تنامي ظاهرة الخطف والاعتداء على ممتلكاتهم وأيضا بسبب توقف استثماراتهم وأعمالهم داخل الدولة الليبية يحث تعرض العشرات منهم للخطف والابتزاز وطلب الفدية ومبالغ كبيرة من الأموال مقابل إطلاق سراحهم، وبالتالي فإن أصحاب الدخل المحدود هو من يدفع فاتورة المعاناة وسط الأزمة الكبيرة وتزايد أعداد النازحين حيث أن الأوضاع المعيشية تزداد سوءا بسبب موجة ارتفاع الأسعار.

وبالتالي فإن هذه الآثار خلفت أثار اكبر في الاقتصاد الليبي حيث ازداد الفساد والخطف وازداد الفساد الإداري والرشوة وازدادت الاعمال الاقتصادية الغير مشروعة من تهريب موارد الدولة إلى الخارج وانتشار ظاهرة تجارة الرقيق الخ...

[1] رالف شامي، خورخيهاراخو، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أولويات الإصلاح في ظل الأوضاع الجديدة.

ثالثاً: السياسات المتبعة للحد من مشكلة التضخم.

البرنامج الأول عاجل واستثنائي

فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية وعن أي سلطة غير الدولة الليبية ويجب معالجة وانهيار سعر الصرف في السوق الموازية والذي يمكن مواجهته بسهولة كبيرة من قبل البنك المركزي.

إعادة تصدير النفط وتنمية القطاع النفطي بالدرجة الأولى نظرا لما يشكله من أهمية كبيرة في تمويل الميزانية العامة للدولة الليبية.

يجب التخلي عن سياسة دعم المحروقات بشكل كامل وفوري وتحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي لكافة الليبيين في المرحلة الأولى، وترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الخارجي والمتعلق بمصروفات السلك الدبلوماسي والبعثات والعلاج بالخارج.

والخطوة الأخيرة التي يجب على المصرف المركزي القيام بها هي سحب العملة من الجمهور والتي تقدر بحوالي 25.8 دينار ليبي، هذا المبلغ كبير جدا وسبب مشكلة ارتفاع الأسعار وبالتالي يجب وضع سياسات لامتصاص هذا العرض النقدي وتخفيضه، وان يقوم المصرف المركزي بإلغاء الأوراق النقدية ذات القيمة الكبيرة والتي تحمل جزءا كبير من المعروض النقدي، مثلا أن يقوم باستبدال العملة ذات الفئتين "الخمسين والعشرين" دينار بالفئتين "الخمسة والعشرة" دينار ،وأيضا يجب العمل علي التوسع في إصدار العملات من فئة "الخمسون والمائة درهم" وإلزام المصارف بالتعامل بها.

أيضا لابد من تجميد العمل بقانون منع التعامل بالفوائد المصرفية على الأقل بين البنوك والبنك المركزي إلى حين تجهيز عملية التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية لمدة ثلاث سنوات، كون ذلك يساعد البنوك والبنك المركزي على إدارة السيولة وتحقيق العوائد للبنوك في ظل تعطل عمليات الائتمان المصرفي[1].

أما البرنامج الثاني فهو يستغرق فترة من الزمن فهو إقرار حزمة من السياسات الاقتصادية الواضحة والتي تقر من السلطة التشريعية في البلاد تقدمها للحكومة كبرنامج عمل مستقبلي يهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة هيكلة الميزانية العامة وضبط نفقاتها وتوجيه جزء من الإيرادات النفطية مباشرة لبرنامج إعادة الإعمار وتحسين القدرة الإنتاجية النفطية، والاعتماد علي الايرادات المحلية كالضرائب والجمارك والموارد البلدية والمحلية .وبالتأكيد فان إقرار مثل هذه الترتيبات الاقتصادية والتي تهدف إلى معالجة التضخم المفرط وانتشال الاقتصاد من الأزمة الراهنة وتحسين الاختلال

[1] د. سليمان الشحومي، "السبيل للخروج من المأزق الاقتصادي"،موقع عين ليبيا الإخباري، 2016

الكبير في ميزان المدفوعات ومعالجة عجز الميزانية العامة سوف يكون له آثار قاسية نوعا ما علي مستوى معيشة المواطن ولكنه المخرج والسبيل لمعالجة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، وبالتأكيد فان البرامج الاجتماعية المصاحبة لتطبيق برنامج الإصلاح كإعانة البطالة ودعم الفقراء ومحدودي الدخل ستكون مفيدة في التخفيف من الآثار الجانبية.

ولعل من المهم في مرحلة التفكير في بناء هذه السياسات الاقتصادية أن نركز علي إعادة هيكلة المنظومة المصرفية والبنية التحتية للنظام المصرفي بدأ من المصرف المركزي وحتى المصارف التجارية والمتخصصة وتأهيلها لتكون أدوات قادرة علي خلق محركات التنمية عبر تمويل مشروعات اقتصادية مستقبلا.

وإن تراجع التضخم في اقتصاد ليبيا يرجع إلى مدى نمو الاقتصاد القومي الليبي والوصول إلى المعدل الاقتصادي الأمثل وتنفيذ البرامج الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية ولكن المخاوف من التحديات السياسية التي تواجهها الدولة الليبية داخليا وخارجيا هي من ابرز العوامل المؤثرة علي مدى خروج الدولة الليبية من هذه الأزمة.

- السياسات اللازمة لمعالجة أزمة ارتفاع الأسعار

السياسات الاقتصادية النوعية والأساسية وهي سياسة مالية تضعها وتنفذها وزارة مالية بالتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة وتتلخص في سياسة مالية تحدث تغيرات هيكلية في الجهاز المالي، وبما يحقق التعديلات المرغوبة في النظام الضريبي، وينمي الإيرادات العامة، ويرشد الإنفاق العام ويرفع إنتاجيته.

-سياسة نقدية يضعها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي بالتنسيق مع الجهات والأجهزة ذات العلاقة، وتتلخص في سياسة نقدية فعالة هدفها خلق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمصرفي بما يعزز القيمة الحقيقية للعملة ويضمن استقلالية المصرف المركزي وتطوير أدوات السياسة النقدية ورفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي.

-سياسة تجارية تضعها وتنفذها وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، وتتلخص في سياسة تجارية تسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالعمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لدعم نشاط التصدير وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي وحماية المنتجات الوطنية وتدفع باتجاه الاندماج الاقتصاد الوطني في منظومة منظمة التجارة العالمية وفق أسس متكافئة[1].

[1] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات "الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض" أ.د عبدالله أمحمد شامية

- السياسات العامة المصاحبة لإجراءات السياسات الاقتصادية.

وهي حزمة من السياسات المساندة والداعمة لفعالية السياسات الاقتصادية ومن أهم هذه السياسات ما يلي :

-سياسات موجهة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

-سياسات موجهة نحو معالجة مشكلة البطالة مصاحبة للسياسات المالية.

-سياسات موجهة نحو تحسين بيئة الاعمال وتحفيز القطاع الخاص.

-سياسات موجهة نحو الرفع من كفاءة الوحدات الإدارية ومؤسسات وهيئات القطاع العام.

-سياسات موجهة نحو تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الداعمة لدور القطاع الخاص.

-سياسات موجهة نحو تعزيز سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية دعما لجهود الاستقرار الاقتصادي.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتـــــائج.

1- مشكلة التضخم في ليبيا مشكلة قديمة جديدة تتشابه من حيث الآثار وتختلف من ناحية الأسباب، فالاقتصاد الليبي في فترة العقود الماضية عانى من مشاكل تتمثل في ارتفاع الأسعار وكانت بسبب عوامل خارجية كالحصار الاقتصادي.

2- أزمة ارتفاع المستوى العام للأسعار في ليبيا حاليا هو خليط من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل من أهمها غياب الأمن وزيادة الصراعات والانقسامات السياسية.

3- من أبرز أسباب التضخم في ليبيا هو تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة وتغطية النفقات الحكومية عن طريق إصدار وطباعة العملة المحلية الجديدة والإنفاق من احتياطيات العملة الصعبة لدى المصرف المركزي.

4- ضعف السياسات النقدية في ليبيا أيضا له دور كبير في أزمة ارتفاع الأسعار، هذه المشكلة تتفاقم من شهر لآخر والمصرف المركزي لم يحرك ساكنا بحلول جذرية، بل تسبب في تفاقم الوضع بسبب قراراته سياساته الخاطئة.

5- عجز السياسة المالية في ليبيا والذي يتضح في تدني وانخفاض حجم الإيرادات الغير نفطية مثل الضرائب والرسوم.

6- لعل من أهم الآثار الاقتصادية للتضخم في ليبيا، هو أزمة الدينار الليبي وانخفاض قوته الشرائية الذي وصل إلى مستويات متدنية لم يصل لها منذ 60 عاما، حيث بلغ سعر الدولار الأمريكي 8 دينار ليبي.

7- تسبب التضخم في تنامي ظاهرة الفساد الإداري في ليبيا والتي تعاني منها على مر العقود الماضية.

8- ظهور نشاطات غير مشروعة في الاقتصاد الليبي هي احد مخرجات التضخم وغلاء المعيشة.

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج السابقة نوصي بما يلي :

1- ضرورة توحيد السلطات النقدية في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء.

2- فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية واستقلاليتها، حيث يجب أن تركز السياسة النقدية على وضع السياسات والحلول المناسبة دون تأثير من الجهات الأخرى.

3-العمل على سحب العملة النقدية من الجمهور والتي بلغت 25.8 مليار دينار ليبي، وتتم هذه الخطوة عن طريق سياسات نقدية يضعها المصرف المركزي.

4- تفعيل الأدوات النقدية المعطلة مثل سعر الفائدة الذي تم إلغاؤه ولو مؤقتا، حتى تستطيع المصاريف الليبية تجميع السيولة في خزائنها.

5- تنمية القطاع المصرفي وتفعيل وسائل الدفع البديلة للنقود، لتقليل اعتماد المواطنين على العملة الوطنية في جميع مبادلاتهم.

6- ضرورة تنمية القطاع النفطي والرجوع إلى معدلات الإنتاج السابقة، وإنعاش الصادرات النفطية وتوجيه معظم الإيرادات نحو زيادة الإنتاج.

7- تقليل الإنفاق العام، خاصة الإنفاق التسييري بحيث يتم وضع أولويات للإنفاق العام من قبل الدولة وزيادة الإنفاق التنموي ولو تدريجيا.

8- تفعيل الرقابة على الحدود ومنع تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات الى الخارج.

9- العمل على رفع الدعم على المحروقات واستبداله بدعم نقدي للمواطنين الليبيين.

10- وضع خطط واستراتيجيات لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي على المدى الطويل وتنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى.

11- زيادة الوعي الاجتماعي عن طريق برامج التوعية والنشرات والتقارير الإخبارية.

قائمة المراجع والمصادر

1- د. يمن حماقي، د. إبراهيم نصر اليماني، د. عبير فرحات، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي (كلية التجارة : جامعة عين شمس)، 2007.

2- مجلة العربي الجديد، القلق يرفع أسعار الدولار في ليبيا ،2014.

3- صحيفة الوسط الليبية، الدينار الليبي وصراع كسر العظم، د. سليمان الشحومي،2015.

4- صحيفة واشنطن بوست، زيادة السيولة النقدية تخفّض قيمة الدينار الليبي 2015.

5- أ.د عبدالله امحمدشامية،أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، سنة 2016.

6- د. سليمان الشحومي، موقع عين ليبيا الإخباري، "الأزمة الاقتصادية حقيقية وليست مفتعلة"،سنة 2016.

7- أ. أنس جاب الله،الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ،2015.

8- أ.د عبدالله امحمد شامية، الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، سنة 2016.

9- د. هيثم عبد الكريم شعبان، مبادئ المالية العامة، سنة 2002.

10- د. سليمان الشحومي، السبيل للخروج من المأزق الاقتصادي، موقع عين ليبيا الإخباري،سنة 2016.

11-1مصرف ليبيا المركزي، "CBOL" ،النشرات والتقارير السنوية.

12- صندوق النقد الدولي، أولويات الإصلاح في ظل الأوضاع الجديدة في ليبيا، سنة 2012.

13- ديوان المحاسبة الليبي ،التقارير السنوية، سنة 2014-2015.

14- وزارة العدل الليبية، الموقع الرسمي.

واقع سوق العمل الليبي في ظل ظاهرة البطالة والظروف الاقتصادية الراهنة

د .طارق عبدالله أمحمد المنقوش كلية العلوم الإدارية والمالية ترهونة جامعة الزيتونة

أولاً: المقدمة والخلفية النظرية:

إن الحديث عن سوق العمل الليبي وخصائصه وقدراته الاستيعابية وتوجهاته المستقبلية، لا يتم بمعزل عن الحديث عن ظروف الوضع الاقتصادي الليبي وما واجهه من مشاكل وتحديات، والتي كان لها الأثر الكبير على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة التسعينيات إلى غاية 2015موبالرغم من معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الليبي على المستوى القومي والزيادات المتتالية في الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2010م ، حيث حقق حوالي ما قيمته 69863 مليون دينار ليبي بالأسعار الثابتة سنوياً.[1]

إلا أن ليبيا بدأت تعيش فترة ركود اقتصادي خلال الخمس سنوات التي تلت سنة 2010م حيث حققت معدلات نمو سالبة بلغت سنة 2014م ما قيمته 67.1- % مما أثر على حجم نمو الاستثمارات في النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التصدير والاحتياطي الرأسمالي، وقد رافق ذلك ازدياد ملحوظ في معدلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، الأمر الذي انعكس على معدلات الاستيعاب السنوية للقوى العاملة في ليبيا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا في سوق العمل محلياً، هذا بالإضافة إلى وجود مشكلة متأصلة في سوق العمل الليبي وهي عدم توزيع القوى العاملة الليبية على القطاعات الاقتصادية بشكل مناسب وملائم للخطط التنموية الاقتصادية وكذلك عدم قدرة المواطن الليبي للعمل خارج الأسواق الليبية مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدلات الإنتاجية والتشغيل بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة مما حمل الميزانية العامة للدولة أعباء إضافية أدت بمجملها إلى تراجع معدلات النمو في جميع النشاطات الاقتصادية في ليبيا، وكذلك نتيجة لعوامل اقتصادية ومالية وسياسية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

إن انخفاض النفط وأسعاره عالمياً أدى إلى انخفاض عائدات الدولة الليبية مما أثر على حجم الإنفاق في ميزانيتها، ومن ثم انعكس على معدلات الحاجة السنوية للتوظيف في القطاعات

([1]) النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 55، 2015م، ص42.

الاقتصادية، حيث انخفض حجم الصادرات الليبية من النفط الليبي سنة 2015م إلى 58.9 مليون برميل سنوياً بمعدل نمو سالب 52.7-% مقارنة بسنة 2004 والتي قدرت بحوالي 459.9 مليون برميل سنوياً، ومع تراجع عائدات النفط وانخفاض الإنتاج عن المعدل نتيجة ما مر به سوق النفط الليبي من تقلبات حادة كان أحد أسبابها الاعتصامات مما كان له الأثر الأكبر على الإنفاق العام وعلى برامج التنمية في ليبيا إضافة إلى عدم الاهتمام بكيفية ترشيد هذا الاتفاق في ظل الظروف غير المستقرة.

أما الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي اتصفت بالركود خلال السنوات السابقة فقد أثرت أيضاً على حجم التبادل التجاري بين ليبيا والخارج، حيث تأثرت كثير من الدول بالركود الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الليبية لتلك الدول، الأمر الذي انعكس على معدلات الاستثمار أو التوسع ومن ثم على معدلات التشغيل السنوية في سوق العمل الليبي.

لقد تزامن انخفاض الاحتياطي الليبي من العملات الصعبة خلال الفترة ما بين (2012-2015م) إلى ظهور بعض المشاكل الاقتصادية والمالية ، الأمر الذي حذا بالمسؤولين إلى التوسع في عملية ترشيد الإنفاق بحيث يقتصر الإنفاق على بند المرتبات فقط ومحاولة تقليص العمالة من بعض الجهات العامة للدولة محاولة منها لخلق نظام اقتصادي متوازن وإتباع استراتيجية محددة المعالم تتكاثف فيها الجهود لبلوغ وإحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية ، ولكن للأسف صاحب هذه السياسة العجز في الميزانية العامة وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي تدريجياً إلى أن وصل أعلى مستوياته سنة 2016م، الأمر الذي أثر على الجو الاستثماري العام وأحدث نوعاً من عدم الاستقرار لدى كل من المستثمر والمستهلك . إن من أكثر العوامل السابقة تأثيراً على التنمية في الاقتصاد الليبي هي العوامل المالية والسياسة في دول الجوار وفي الداخل الليبي، حيث زادت المعارك السياسية المتوالية التي لا تعرف حدوداً ولا قيوداً في ليبيا إلى ظهور نتائج ضارة في المدى الطويل، وهذه بالتحديد هي الأزمة التي سيناط بالحكومة أولاً والمواطن ثانياً حلها على الفور، على أن يلعب الداعمون الدوليون والذين تهمهم ليبيا كوطن وشعب فقط، دوراً فعالاً في المساعدة على إعادة بناء البنية الأساسية ولا يتسنى ذلك إلا من خلال بسط الدولة سلطتها وهيمنتها وحل جميع التظلمات الكامنة والقضايا السياسية التي تدفع الناس إلى استخدام الأصول الاقتصادية كورقة مساومة في الألعاب السياسية[1]، مما

(1) د. طارق عبدالله المنفوش، الشكل والمضمون للاقتصاد الليبي (دراسة نصية تحليلية) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، السنة الثانية، العدد الثالث، مارس 2014م، ص18.

قلل من اهتمام الدولة بتسخير قدرات العمالة المحلية الليبية الماهرة والمتعلمة واستبعادها وإهمال عملية تنسيق الاستثمار الذي يركز على نمو الوظائف. ليبيا لا تحتاج إلى مجرد نمو اقتصادي فقط لكنها في حاجة إلى نمو يفتح الفرص أمام المهارات والعمالة الليبية.

أ) مشكلة البحث:

تأتي مشكلة هذا البحث من أنه يمثل أحد الأهداف الرئيسية للمجتمعات الحديثة والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- الاستخدام الكامل (أي عدم البطالة).
2- النمو الاقتصادي (أي عدم الركود).
3- استقرار الأسعار (أي عدم التضخم والانكماش).
4- العدالة في توزيع الثروة والدخل (أي عدم الاستغلال).

يتبين من هذه الصورة الموجزة أن الاستخدام الكامل (أي عدم وجود بطالة) يأتي غالباً في مقدمة الأولويات التي تسعى المجتمعات المختلفة، على العموم إلى تحقيقها، بالإضافة إلى ما يشبه الإجماع على هذا الهدف، فإن بعض الدول تلزم الجهات المعنية بموجب القانون أن تبين في تقريرها السنوي حالة الاستخدام في الدولة للقوى العاملة معززاً بالأرقام والإحصاءات والتنبؤات .

وتأتي الأهمية من جانب آخر . في أن الحق في العمل صار يعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه، ويورد عنصر ثالث لهذه الأهمية وهو أن البطالة تنطوي على ضياع مورد ثمين وعلى فقدان قدر من الإنتاج يذهب هدراً، وكان من الممكن إحرازه لو تم تشغيل العاطلين، ويضاف عامل رابع لأهمية الاستخدام الكامل . وهو أن البطالة تعد من العوامل القوية التي تشعر العاملين بالغربة في مجتمعهم، وهذا بعكس العمل الذي يشعرهم بالأمن والضمان.[1]

ويمكن أن يستخلص مما تقدم أن النقاط السالفة الذكر يصح في الغالب أن تعد معايير عامة لقياس مدى تقدم المجتمعات تبعاً للمفاهيم الحديثة، ومدى نجاحها المتحقق في تلك المجالات.

وهنا يحين تقديم هذا البحث الذي نحاول من خلاله أن نجيب بالتحليل والأدلة العملية عن هذا التساؤل: (ماهي قدرة سوق العمل الليبي الاستيعابية على ضوء ظاهرة البطالة والظروف الاقتصادية الراهنة) .

(1)د.محمد عزيز، د.محمد سالم كعيبة، البطالة (مشكلة سياسية اقتصادية) ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2000م، ص17.

ب) موضوع البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى تحليل سوق العمل الليبي من خلال تحديد اتجاهات الطلب على القوى العاملة الليبية وقوتها حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من 2012–2015م، بالإضافة إلى تتبع اتجاهات القوى العاملة الليبية حسب المجموعات المهنية العملية للفترة نفسها، وتحليل خصائص واتجاهات القوى العاملة العاطلة عن العمل ومعدلات التشغيل، ومن تم تبيان القدرة الاستيعابية لسوق العمل الليبي.

ج) محددات البحث:

يقتصر البحث على تحليل القوى العاملة الليبية محلياً دون أن يتطرق الباحث إلى القوى العاملة الليبية المغتربة والعمالة الوافدة إلا بما تسمح به ضرورات التحليل، وذلك بسبب عدم وجود بيانات كافية ودقيقة حولها، وكذلك التطرق إلى التعريف بالسوق الليبي وخصائصه وسياساته وأهدافه واتجاهات البطالة في سوق العمل الليبي وأسباب ظهورها مع توضيع خصائص القوى العاملة الليبية المتعطلة عن العمل واتجاهاتها المستقبلية ، وكذلك دراسة علاقة ظاهرة التضخم بالبطالة كلما أمكن ذلك.

د) منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي في عرض الإطار النظري للموضوع، هذا واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقي من خلال المنهج التحليلي لدراسة ووصف خصائص الظاهرة وأبعادها، كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الذي يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها مع الاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية للوصول إلى وضعية سوق العمل في ضوء ظاهرة البطالة والظروف الاقتصادية الراهنة من خلال الموضوعية وعدم التحيز.

ثانياً: التعريف بسوق العمل الليبي:

أ– خصائص سوق العمل الليبي:

يتصف سوق العمل الليبي بأنه سوق مستورد للعمالة، يقوم باستيراد العمالة اليدوية غير الماهرة للأعمال التي لا تتطلب تخصصات علمية محددة أو مهارات فنية عالية لإشغالها، وقد بدأت هذه العمالة بالتزايد خلال السنوات 2000–2011 بشكل تدريجي ومتسارع نتيجة الزيادة الهائلة في عرض العمل خلال تلك السنوات، حيث استدعت أوضاع ليبيا الاقتصادية الجيدة إلى طلب القوى العاملة للمساهمة في النهضة والمشاريع الاقتصادية والتي كان للقوى العاملة العربية والأجنبية النصيب الأكبرللمساهمة في نهضتها.لقد تزايدت معدلات عزوف القوى العاملة الليبية عن بعض الأعمال مما استوجب استضافة القوى العاملة الوافدة لليبيا، وخصوصاً العمالة العربية والآسيوية

والتي كان لابد من استيرادها لتلبية احتياجات التوسع الاستثماري في ليبيا، الأمر الذي دعا المسؤولين في ليبيا إلى فتح باب الاستقدام للقوى العاملة الأجنبية وخاصة العربية (المصرية) لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من القوى العاملة وخاصة في قطاعات الإنشاءات والتجارة والزراعة والخدمات.

ولكي يتحقق التوازن النسبي بين العرض والطلب للقوى العاملة لابد على الدولة الليبية الأخذ بالأسباب التالية:

1- زيادة معدلات خروج كبار السن من القوى العاملة الليبية (التقاعد).
2- العمل بسياسة التقاعد المبكر في بعض المؤسسات العامة والدوائر الحكومية مما ساعد على إتاحة الفرصة أمام صغار السن للالتحاق بسوق العمل.

ويتصف السوق الليبي بشكل عام بما يلي:

1- ارتفاع معدلات الزيادة السنوية في عرض العمل بـ(4%) الأمر الذي أدى إلى ازدياد المعروض من القوى العاملة الليبية عن المطلوب منها محلياً في السنوات الأخيرة.
2- وجود ظاهرة الاختلال الإقليمي والمناطقي لتوزيع القوى العاملة حيث تتمركز معظم العمالة الليبية في المدن الرئيسية على حساب المناطق الريفية والقرى ، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، الأمر الذي أدى إلى تركز أكثر من نصف القوى العاملة الليبية (58%) في مدينتي طرابلس وبنغازي وسبها.
3- بقاء معظم القوى العاملة المدربة والمؤهلة في خارج ليبيا بعد استكمال دراستهم وذلك بسبب العروض المقدمة إليهم في الخارج والتي تضمن لهم مرتبات مرتفعة ومزايا لا يمكن الحصول عليها داخل ليبيا مما يسمح بتدفق قوى عاملة أجنبية وعربية لسوق العمل الليبي وغير مدربة وغير ماهرة.
4- ارتفاع نسبة من أتموا تعليماً عاماً إلى من أتموا تعليماً فنياً متخصصاً.
5- اختلال التوازن بين مخرجات نظام التعليم ومدخلات سوق العمل الليبي.
6- استمرار تدفق الطلبة الليبيين للدراسة في الخارج بالرغم من بروز ظاهرة البطالة في القطاع العام وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد.
7- اختلال هيكل العمالة والذي نتج عنه انخفاض نسبة العمالة الليبية في قطاع الزراعة والخدمات العامة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب- سياسات سوق العمل الليبي وأهدافه:

إن سياسات القوى العاملة في ليبيا لا تقوم على منع الهجرة إلى الخارج بقدر ما تحاول تنظيمها مع العمالة المستوردة أو القادمة من الخارج بشكل منظم ينسجم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية في ليبيا ومع أهداف التنمية الشاملة.

لقد تميز سوق العمل الليبي في الوقت الحالي بفائض من المتعلمين والراغبين في الحصول على وظيفة داخل الدولة الليبية مما يجعل يلزم الدولة توفير التمويل اللازم لبدء بعض المشاريع الاقتصادية لاستيعاب هذه الأعداد الهائلة من القوى العاملة ، مما أثر ذلك بشكل مباشر على الخزينة العامة للدولة وجعلها تتحمل أعباء إضافية عند دفع المرتبات الشهرية للأفراد ، ونظراً لعدم مقدرة العامل الليبي على الهجرة زاد المعروض من القوى العاملة الليبية وأصبح سوق العمل يعاني من فائض في القطاعات الاقتصادية واقتصار بعض الوظائف على القوى العاملة الأجنبية مثل النظافة العامة والزراعة والوظائف التي تحتاج مجهود عضلي مثل البناء والتشييد.

ويمكن تحديد أهداف مجمل السياسات العمالية في ليبيا بما يلي:

1- توفير فرص التعليم والتدريب المهني أمام القوى العاملة الليبية قبل دخولها مجال العمل الفعلي.
2- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الليبي.
3- العمل على تحقيق استقرار العمال حول مواقع عملهم، وذلك عن طريق توفير المساكن والخدمات الأساسية لهم.
4- تحسين مستوى الأجور للعمالة في ليبيا بما يتماشى مع حياتهم اليومية.
5- محاولة سد العجز في بعض الأعمال التي لا يفضلها الليبيون عن طريق استخدام العمالة الأجنبية بصورة مؤقتة.
6- تنشيط القدرة على التشغيل والتوظيف محلياً وخارجياً في ضوء النمو السريع للقوى العاملة.

وعلى ضوء التوسع في استخدام العمالة الأجنبية خلال الفترة 2000-2010م رأت الدولة الليبية ضرورة وضع مجموعة من الإجراءات والقيود التي تحد من الأعداد الهائلة التي قدمت إلى ليبيا سواء كان بطريقة شرعية أو بطريقة التسلل عبر الحدود البرية مثل العمالة المصرية والسودانية والإفريقية وهذه العمالة تتصف بأنها غير ماهرة وأنصاف المهرة، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1- التوسع في افتتاح مكاتب الاستخدام لتنظيم سوق العمل وذلك بإشراف وزارة العمل.

2- الطلب من صاحب العمل أخذ موافقة وزارة العمل وكذلك وزارة الداخلية قبل استقدام أي عامل أجنبي أو عربي.

3- ضرورة حصول العمال العرب والأجانب على تصريح عمل قبل البدء بأعمالهم (شرط الإقامة).

4- اشتراط نسبة تشغيل الليبيين (50%) في المشاريع الإنشائية و(60%) في المشاريع الإنتاجية.

5- عدم إعطاء تصريح عمل للعمال العرب والأجانب الذين يتوافر لهم بديل من العمال الليبيين.

6- فرض رسوم نقدية عالية على تصريح العمال الممنوحة للعمال العرب والأجانب الذين يعملون في قطاعات اقتصادية وفي مهن يتوافر لها عمالة ليبية عاطلة عن العمل وقادرة على القيام بها.

ج- اختلالات سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه : ذلك السوق الذي يتوسط الطلب على العمل باعتباره طلب مشتق من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويبن المعروض من العمل في المجتمع، ويتحدد الأجر بناء على المعروض من العمل وبين الطلب عليه، وقد يحدث خلل في سوق العمل نتيجة تراجع الطلب على العمل نتيجة لتراجع أداء النشاط الاقتصادي للدولة ودخولها في حالة من الكساد، أو نتيجة تراجع المعروض من العمالة نتيجة لخصائص هذه العمالة غير المؤهلة لسوق العمل أو انخفاض القوة البشرية في المجتمع أو لغيرها من الأسباب، وقد يحدث الخلل في الأجر الذي يحصل عليه العامل بحيث لا يتناسب مع ما يقدمه من عمل في ذلك السوق[1]، ولعل أحد مظاهر الاختلال في سوق العمل يكمن في ظهور ما يعرف بالبطالة، حيث تعرف منظمة العمل الدولية الشخص العاطل عن العمل بأنه كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن لا يجده.[2]

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد إلى أنها : الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ووفقاً لذلك يوجد بعدين للبطالة يتمثل الأول : في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة بينما يتمثل الثاني : في عدم استخدام قوة العمل استخداماً أمثل، وقد فرقت المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة، يعرف النوع الأول بالبطالة

(1) المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس عشر، 2003م، ص99.
(2) منظمة العمل الدولية "سياسات سوق العمل النشطة" لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، 2003م، ص10.

الاختيارية والثاني بالإجبارية. أما رواد ومنظري الفكر الاقتصادي الحديث فيرون أن البطالة يمكن أن تقسم إلى أربعة أنواع هي: البطالة الاختيارية، والهيكلية، والدورية، والمقنعة.[1]

ونلاحظ أن اختلال سوق العمل أحد المعضلات في الاقتصاد الليبي كونه التحدي الأكبر الذي يواجه، والتي تتجلى أهم مظاهره في مشكلة البطالة والتضخم لما لهم من أثر كبير اجتماعياً واقتصادياً. حيث تشير البيانات المتاحة أن معدل البطالة الإجمالي في ليبيا سنة 2012م قدرت بحوالي 19.3% حيث قدرت ما نسبته 6.1% عند الذكور والإناث 13.2% ، أما عن معدل البطالة بين الشباب في نفس السنة فقدر بـ17.1 عند الذكور و30.1% عند الإناث بإجمالي بلغ 21.2%[2]، ومن الملاحظ أن سوق العمل الليبي يتسم بارتفاع معدلات البطالة، ويعود السبب في ذلك إلى الأحداث التي مرت بها ليبيا سنة 2011م والذي أثر سلباً دون شك على معدلات التشغيل وأسهم في رفع معدلات البطالة والتضخم بدرجة أكبر من المعدلات السابقة، ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم القوة العاملة والتي لم يقابلها زيادة مماثلة في معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي زاد من الضغوط على أسواق العمل وجعلها غير قادرة على خلق فرص العمل المطلوب لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل، بالإضافة إلى الاستغناء عن عدد من العاملين الفعليين في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: البطالة والتضخم: مشكلة الركود التضخمي:

اعتاد أغلب الاقتصاديين أن يفكروا في التضخم والبطالة كبديلين، وقد تدعم هذا الزعم بدراسة قوية قام بها A.W.Phillips أ ، و فيليبس[3]، الذي اكتشف وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل (100 سنة) بين تغيرات الأجور النقدية ومستويات معدلات البطالة في المملكة المتحدة[4]، وقد أدت كذلك إلى ظهور دراسات حول العلاقة بين الأسعار والبطالة في الولايات المتحدة إلى منحنيات فيليبس سالبة الانحدار تشبه ذلك المنحنى الذي رسم على أساس الملاحظات التي سجلت في تلك الفترة حسب الشكل رقم (1).

وقد أدت هذه الدراسات إلى اقتناع كثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات أنه لابد من الاختيار بين زيادة في البطالة أو زيادة في التضخم، ولقد ظنوا أن الإبقاء على التضخم عند مستوى

([1]) المرجع السابق، ص19.

([2]) د.أحمد أبولسين، اختلاف سوق العمل (تحليل لبعض التجارب) والمعالجات الناجحة، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الثالث عشر، 2015م، ص325.

([3]) A.W.Phillips the Relation Between Unemployment and rate of chanqe of Money Wage Rates in the United Kingdom 1990-2000 Economica vol, 25, 2001, PP283-299.

([4]) د.بادي سيجل، ترجمة: د.طه عبدالله منصور، النقود والبنوك والأسعار، دار المريخ، 1990م، ص607.

منخفض يؤدي إلى رفع معدل البطالة بشكل دائم، كما أن الإبقاء على معدل البطالة عند مستوى منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم.

وقد أدت مناقشات هذا التبادل إلى كثير من الجدل حول مقارنة شرور البطالة والتضخم ولكن ليس من الضروري أن يؤدي الحوار إلى انقسام الاقتصاديين إلى معسكرات متعارضة نظراً لاختفاء التبادل الظاهر بين التضخم والبطالة مما أدى إلى ظهور عدة نقاط بدلاً من وجود منحنى واحد لـ(فيليبس) فإذا كان هناك ثمة تبادل فهو ليس دائماً ويستمر سنوات قليلة فقط، وحتى هذا التبادل المؤقت قد يختفي في السنوات القادمة، وقد يكون الوجود المتزامن للمستويات غير المتوقعة للبطالة والتضخم – الركود التضخمي – هو شكل العصر الذي نعيشه.

أ) فرضية المعدل الطبيعي للبطالة:

لقد كان الاقتصاديون يتساءلون عن مدى استقرار منحنى فيليبس في الأجل الطويل حيث خلصوا إلى أنه في الواقع خط رأسي مبني على أساس ما أسماه فريدمان (المعدل الطبيعي للبطالة) وعلى العكس من ذلك فإن منحنيات فيليبس قصيرة الأجل ذات الانحدار السالب تصف العلاقات المؤقتة والمتغيرة التي تقطع المنحنى الرأسي طويل الأجل عند نقط مختلفة كما هو مبين بالشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

يوضح منحنيات فيليبس قصيرة وطويلة الأجل

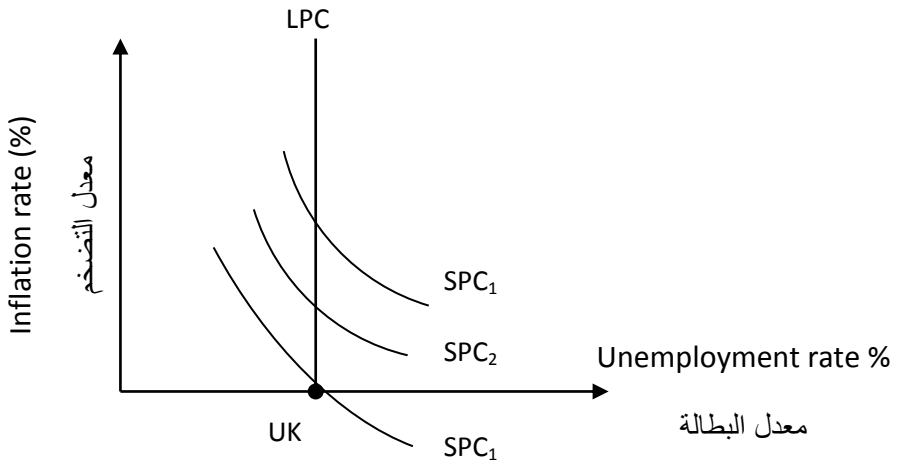

وقد ارتبط المعدل الطبيعي للبطالة والأفكار المتعلقة بمنحنى فيليبس المتغير في نظرية اقترحها فريدمان وكانت الفكرية الجوهرية في نظريته : هي أن التحرك بعيداً عن المعدل الطبيعي للبطالة يتم بسبب عدم قدرة العمال على التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح.

ونتيجة لذلك فإنهم يقبلون (أو يرفضون) أعمالاً كانوا سيرفضونها (أو يقبلون القيام بها) لو استطاعوا عمل تنبؤات صحيحة، وعلى هذا فإن الزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم تخفض معدل البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي، كما أن الانخفاض غير المتوقع في معدل التضخم يزيد معدل البطالة إلى مستوى أعلى من المعدل الطبيعي، ولكن هذه تعد تغيرات عارضة في البطالة، وعندما تتسق التوقعات التضخمية مع الواقع، فإن العمال سوف يتصرفون بشكل يؤدي إلى استعادة المعدل الطبيعي للبطالة، ويترتب على ذلك أن يتسق المعدل الطبيعي للبطالة مع معدلات تضخم كثيرة ومختلفة، ويعكس الاتجاه التصاعدي لمنحنيات فيليبس قصيرة الأجل تعادل التضخم المتوقع مع معدل التضخم الفعلي ويتبين ذلك من خلال تقاطعها مع المنحنى طويل الأجل ومعدل البطالة الذي عنده يتعادل معدل التضخم المتوقع مع معدل التضخم العقلي (UK).

ب) الحكومة الليبية ودورة الأعمال السياسية والاستقرار الاقتصادي:

من الملاحظ أن الحكومة الليبية بشقيها الشرقي والغربي تساهم في الزيادة المستمرة لنفقاتها مع عدم قدرتها السياسية على اتخاذ إجراءات صعبة من شأنها استئصال التضخم من الاقتصاد والمحافظة على معدلات بطالة طبيعية، وأولها تأثير سياسات مجموعات الضغط والتي تجبر القائمين على الحكومة وغيرها من المسؤولين المنتخبين من اتخاذ إجراءات من شأنها تعويض الأفراد داخل المجتمع وتحسين حياتهم الاقتصادية وإهمال تركيزهم الدائم على المناصرين، وثانيها قصر نظر السياسيين الذين يدعمون سياسات واضحة من شأنها أن تعطي ثمارها في الأجل القصير بدلاً من دعم الإجراءات التي توزع المنافع لجميع الأفراد على المدى الطويل.

إن هذه الخصائص التي تتسم بها الحكومات تؤدي إلى خلق عملية اتخاذ قرارات جماعية وتقوم في معظم الأحيان بتجاهل النتائج بعيدة الأمد والمترتبة على السياسات الحكومية، إذ لا يستطيع الأفراد اتخاذ قرارات للإنفاق دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على الأصول الحالية والمستقبلية وعلى الفرض التي يرونها الآن وفي المستقبل، وقد يؤدي الواقع السياسي إلى عرقلة الحكومات على تحقيق استقرارها الاقتصادي وعدم قدرتها على التعامل مع آثار سياسيات الاقتصاد الجزئي والكلي مما يؤثر بشكل مباشر على السياسات المالية والنقدية للدولة، حيث أصبحت ميزانية

الدولة الليبية رهينة للعديد من البرامج التي شرعت لخدمة مصالح معينة مما يقلل من قدرة الحكومة على استخدام الميزانية لمقاومة التضخم.

لقد أدى الضغط السياسي المتبع في ليبيا على الميزانية إلى زيادة العجز بشكل هدد بالخطر وخاص في السنتين الماضيتين، ونعلم أن العجز في الميزانية بشكل متواصل لا يؤدي إلى تضخم إلا إذا تم تمويله عن طريق زيادة عرض النقد، وهذه هي السياسة النقدية الوحيدة التي يتبعها المصرف المركزي في كل من البيضاء وطرابلس لحل مشكلة نقص السيولة ومما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، وعلى كل فإن الضغط السياسي على البنك المركزي يؤدي أحياناً إلى علاقة قوية بين العجز والعرض (عرض النقد) ومعدل التضخم.

ج)تحطيم حدود قوة الحكومة والبنك المركزي:

الغريب أن عدم ظهور مشكلة التضخم والبطالة لم تكن إلا حديثاً رغم الظروف التي مرت بها البلادفقد كان تأثيرها محدوداً ولفترة معينة وبعدها تختفي، فلماذا إذن انتظرت تأثيرات جماعات الضغط(المليشيات) وقصر نظر السياسيين حتى أيامنا هذه لخلق تضخم وبطالة يصعب ملاحقتها؟

إن هذا السؤال مناسب ولكن تصعب الإجابة عليه لوجود مجموعة من التطورات المنفصلة قوضت الحدود التقليدية للحكومة والبنك المركزي، ومن الأمثلة على ذلك:

1- انهيار مبدأ الميزانية المتوازنة خلال الخمس سنوات السابقة نتيجة سياسات الصفقة الجديدة (New Deal) والتي استمت بشدة الفائض في الميزانية مما سبب عائق على النفقات الحكومية مما يبطئ من سرعة النمو الاقتصادي.

2- توسع حقوق العديد من الأقليات وغيرها من المجموعات المسلحة وكل منها له مطالب اقتصادية ومالية على الحكومة، فقد أدى انفجار الحقوق إلى زيادة التعقيد في مهمة التخفيض من التضخم في الميزانية الحكومية.

3- في ليبيا يؤخر التدخل السياسي في الاقتصاد من معدلات النمو بدل أن يحفزه مع غياب دور الدولة التي من المفترض أن تملك سيادة القانون وتعمل ضمن مؤسسات تحددها النتائج وليس الأفراد.

4- الحكومة تستخدم سلطتها في الاقتصاد لدعم المواقف السياسية لبعض الأطراف وهذا لا ينسجم مع الاقتصاد، حيث يجب إصلاح العلاقة بين السلطة والاقتصاد كخطوة ضرورية لتحفيز النمو وتعزيز إنتاجية الاقتصاد.

5- تزايد المخاطر المتواصلة والمعارك السياسية المتوالية التي لا تعرف حدوداً ولا قيوداً على مصادر التمويل للميزانية العامة وهو النفط الذي شوه الاقتصاد الليبي، ومع تراجع عائد النفط بسبب

الإغلاق وانخفاض الأسعار مما أثر سلباً على الإنفاق العام وعلى برامج التنمية في ليبيا، إضافة إلى عدم الاهتمام بترشيد هذا الإنفاق في ظل الظروف القطرية والإقليمية والدولية غير المستقرة.

6- عدم وجو اتصال بين الحكومة والمصرف المركزي مما زاد من عجز الحكومة والبنك المركزي على التحكم كخطوة ضرورية للسيطرة على النمو الكبير في عرض النقد مما سبب انخفاض قيمة الدينار الليبي وزيادة مستويات التضخم مما يستوجب علينا ضمان مسيرة سياسات البنك المركزي على الخط الذي يؤدي إلى تحكم دائم في المشكلات الاقتصادية.

رابعاً: تطور سوق العمل الليبي واتجاهاته (2012-2015م):

منذ سنة 2011م وقعت ليبيا فريسة لصراع سياسي عميق، واليوم لا توجد سوى فرص محدودة لإعادة دمج الشباب في سوق العمل.وعلى مر العقود الأربعة الأخيرة لم يبق من مؤسسات الدولة إلا أسماؤها، فالاقتصاد الليبي الذي كان اقتصاداً زراعياً ذات يوم شهد تحولاً شاملاً ليصبح اقتصاداً ريعي يعتمد اعتماداً كلياً على عائدات النفط . وتحولت أموال الدولة الليبية لتنفق على الطاقة والغذاء والدعم العيني للسكان وعلاوات المعيشة إلى مستويات تفوق القدرات، ويتضاءل أمامها ما ينفق على الدعم في غيرها من بلدان المنطقة.[1]

وفي أعقاب سنة 2011م مباشرة شهدت البلاد طفرة في استهلاك النفط ثم شهد الاقتصاد الليبي ركوداً في عام 2013م بحيث شكل الأمن أعظم تحد للاستقرار . وعكست موازنة عام 2013م التي بلغ حجم حافظتها 66.8 مليار دينار ليبي قفزة في الإنفاق بلغت نسبتها 90% من الإنفاق الحكومية مقارنة بعام 2012م . وبسبب تأخر الحكومة في إقرار الموازنة والافتقار إلى القدرة على اتخاذ القرار السياسي فيما يتعلق بحافظة الاستثمارات العامة، انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 80% من 26% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010م إلى 5.5% فقط في عام 2013م ، أما فيما يخص عام 2014م فقد كان عام ركود آخر، بسبب تعثر إنتاج النفط والغاز وهو ما قلص إجمالي الناتج المحلي بنسبة 10% فضلاً عن تباطؤ نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 15% وذلك في المقام الأول بفعل الاستهلاك العام والخاص.

لقد تأثر نمو القوى العاملة الليبية بعوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية أدى إلى تغير حجمه وخصائصه، وقد كان من أبرز تلك العوامل الهيكل السكاني وتركز أعداد كبيرة في مناطق معينة مثل طرابلس وبنغازي وسبها، وذلك من منطلق أن التركيب السكاني يعتبر عاملاً قوياً في تحديد معالم سوق العمل، كما أكد على ذلك معظم الباحثين والاقتصاديين[2]، فإن أكبر التحديات

([1]) د.طارق عبدالله المنفوش، قياس القدرة التنافسية لصادرات دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2010م، ص65.

([2]) محمد هيثم الحوراني، اقتصاد العمل، الجامعة الأردنية، 1999م، ص39.

التي تواجه العملية الانتقالية وسوق العمل في حالة ليبيا تتركز حول ضعف الأساسيات المؤثرة على العرض والطلب على الأيدي العاملة وهي:

- ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار السياسي بما في ذلك ضعف المؤسسات.
- عدم وجود بيئة أعمال مواتية، بما في ذلك السوق المالية.
- عدم تطور رأس المال البشري، كما يتجلى في ارتفاع البطالة والمؤشرات التعليمية.

وتعد الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني ذات أهمية بالغة لمساندة وتنفيذ أية سياسات عامة لتعزيز التوظيف على الأمد القصير إلى المتوسط في السياقات المماثلة لليبيا، حيث تعد مؤسسات الدولة وليدة وغير مستقرة.

وبناء على ضوء هذه الخلفية، نبدأ بإلقاء نظرة على هيكل سوق العمل الليبي في الأقسام المكونة له،مع تسليط الضوء على تقديرات العمالة الليبية والبطالة ونسب التشغيل فضلاً عن تلك القطاعات التي تمتلك أكبر قدرة كامنة على خلق الوظائف وتحديد عدد المشتغلين حسب الحالة العملية والمجموعات المهنية، وهو ما سنتعرض له بالنقاش كما يلي:

أ- نظرة عامة على الأيدي العاملة الليبية:

بسبب ظهور بوادر مشكلة عدم التوازن في سوق العمل الليبي فقد ارتأى الباحث إخضاع هذه الفترة ما بين (2012-2015م) للتحليل دون الرجوع إلى الفترات السابقة وذلك بسبب مشكلات تتعلق بنوعية البيانات وعدم توافرها، ونتيجة لذلك لم يتم إدراج تلك الفترة بالكامل في هذا التقييم، وقد تم الاعتماد على البيانات الإحصائية المأخوذة من الدوائر الرسمية فيما يتعلق بتطور القوى العاملة الليبية منذ سنة 2012م كما هو مبين في الجدول رقم (1) حيث تم احتساب معدلات البطالة والتشغيل لأغراض التحليل.

جدول رقم (1)

تقديرات العمالة الليبية والبطالة ونسب التشغيل للسنوات 2012-2015م

البنود / السنوات	مجمل القوى العاملة	القوى العاملة فعلاً	حجم البطالة	نسبة التشغيل%	معدل البطالة%
2012	1.882	1.524	358	38.7	19.0
2013	2.043	1.688	355	43.1	17.4
2014	2.857	2.557	300	43.17	11.3
2015	3.171	2.821	350	34.9	9.0

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً لملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد مختلفة.

شكل رقم (2)

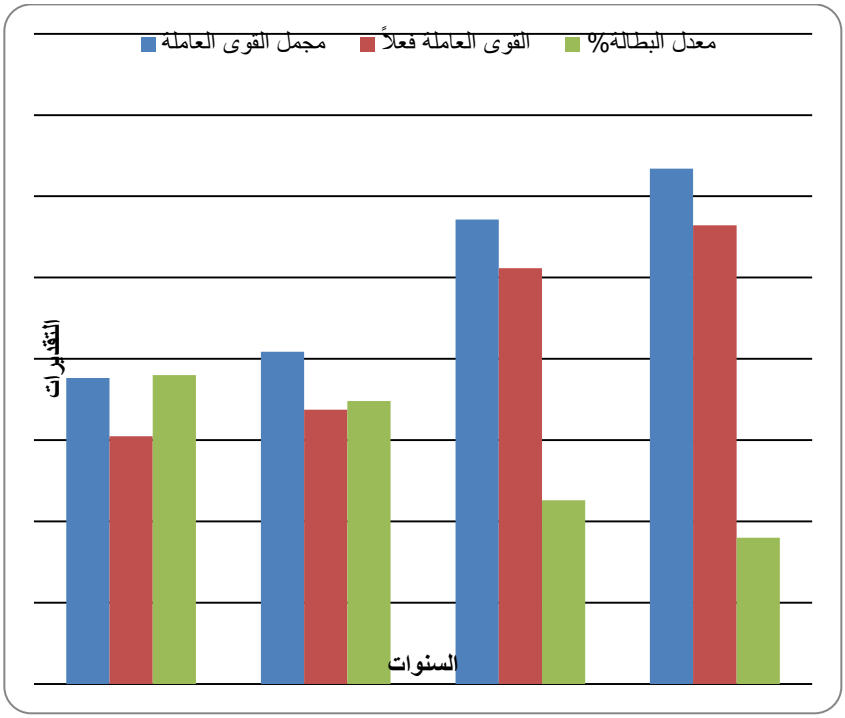

المصدر: استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

يتضح من الجدول رقم (1) أن مجموع القوى العاملة الليبية قد ازداد بما يقارن (7.8%) خلال سنة 2013م ، حيث قدرت بـ2.043 مليون لتزداد في سنة 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (28.5%) حيث قدر مجمل العمالة الليبية سنة 2014 حوالي 2.857 مليون.ويعود السبب في ذلك إلى أن ليبيا قد أعطت دفعة قوية للمليشيات العسكرية التي كانت تقدم مزايا كبرى للعاطلين عن العمل، فأثناء الصراع التحق قرابة 300 ألف مواطن ليبي يمثل تلك التنظيمات غير الرسمية ليقوموا من وجهة نظرهم بالأدوار القتالية، وكان أكثرهم من الذكور العاطلين عن العمل، وتدل هذه الحقيقة على أن التنظيمات الأمنية غير الرسمية والرسمية ربما تكون قد وفرت فرص عمل مؤقتة لليبيين الذين ربما لم يفلحوا في سوق العمل فيما سبق بسبب الافتقار إلى المهارات وإلى الدافع، ومن بين الباحثين عن عمل البالغ عددهم 225 ألفاً الذين كانوا مسجلين لدى هيئة شؤون المحاربين في أوائل عام 2012م صنف حوالي 32% أنفسهم بوصفهم عاطلين عن العمل و14% بوصفهم عمالة حرة.

أما فيما يخص سنة 2015م فقد شهدت زيادة بسيطة قدرت بحوالي (9.1%) بما قيمة 3.171 مليون كما تشير تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط أن هناك زيادة في عرض القوى العاملة الليبية خلال الفترة، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015م قدرت بحوالي 3.171 مليون وهي

شهدت زيادة في كل السنوات المتتالية، أما فيما يتعلق بجانب الطلب فيتضح أن معدلات التشغيل الليبية قد اتسمت بالارتفاع خلال السنوات الثلاث الأولى وشهدت انخفاضاً في سنة 2015م قدر بحوالي 34.9% ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق أو تفعيل منظومة الرقم الوطني واستبعاد الأفراد الذين لديهم ازدواجية في العمل ومنح فرص تعيين جديدة للعاطلين عن العمل بشكل رسمي مما ساهم في انخفاض نسب البطالة إلى حوالي 9.0% سنة 2015م إذا ما قورنت بسنة 2012م والتي بلغت حوالي 19% ، وعلى الرغم من انخفاض حجم القوى العاملة الأجنبية عند نشوب الصراع عام 2011م والتي تقدر بما يتراوح بين 1.2–1.5 مليون شخص، ليمثلوا بذلك قرابة 50% من الأيدي العاملة في تلك الفترة وحجمها 2.6 مليون شخص، وفي عام 2012م ذهبت التقديرات إلى أن حوالي 430 ألف عامل أجنبي كانوا يشتغلون في القطاع الرسمي، في حين كان 800 ألف آخرون يعملون بشكل غير رسمي وإذا جمع الرقمان معاً، يشكل العمال الأجانب حوالي 40% من الأيدي العاملة، ويشكل المواطنون الليبيون 60% من الأيدي العاملة[1]، وتعد العمالة الأجنبية مصدراً مهماً للأيدي العاملة في ليبيا، إذ يعجز واحد من كل 3 شركات على العثور على ليبيين مؤهلين لشغل الوظائف، حيث تبدو التحديات التي تواجه التوظيف أكثر وضوحاً بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات أعلى في قطاع النفط والغاز – وهي عادة وظائف يشغلها العمال الأجانب، ويتفاوت العمال الأجانب في ليبيا من المهنيين ومن ذوي المهارات العالية وحتى العمال الأقل مهارة الذين يقومون بالأعمال اليدوية، حيث تتألف أكبر فئة من فئات العمال من مواطني البلدان المجاورة (منطقة الشرق الأوسط – إفريقيا) فضلاً عن عمال وافدين من بلدان أخرى مثل (بنغلاديش – صربيا – أوكرانيا).

وعلى الرغم من انخفاض القوى العاملة الوافدة خلال سنوات الدراسة حسب تقديرات وزارة العمل وانخفاض نسبها، إلا أن عجز السوق الليبي على استيعاب الأعداد الفائضة من العمالة الليبية دليل على أن معظم القوى العاملة الليبية المتعطلة عن العمل لا تشكل بديلاً للقوى العاملة الأجنبية بدليل أن الانخفاض في حجم العمالة الوافدة لم يرفقاه ازدياد ملحوظ في نسبة التشغيل للعمالة الليبية، آخذين بعين الاعتبار الظروف التي واجهت الاقتصاد الليبي وما كان لها من انعكاسات سلبية على الجو الاستثماري العام وعلى معدلات التشغيل، ولهذا السبب فإنه من المتوقع أن يبقى سوق العمل الليبي عاجزاً عن استيعاب أعداد كبيرة من الفائض من العمالة الليبية خلال السنوات القادمة.

(1) المسح السكاني الليبي، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2012م.

ب- تحليل القوى العاملة فعلاً حسب الأنشطة الاقتصادية:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) إلى أن معظم القوى العاملة الليبية تتمركز في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي إضافة إلى التعدين والكهرباء، بينما تستوعب القطاعات الأخرى مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي أقل نسب من العمالة الليبية، وبدراسة تقديرات النشاطات الاقتصادية خلال فترة الدراسة اتضح أن هناك بعض النشاطات الاقتصادية لم تحقق معدلات زيادة ملحوظة مثل قطاع الزراعة وصيد الأسماك والنقل والمواصلات ولم يحققا أي زيادة في قدرتهم الاستيعابية للقوى العاملة خلال الفترة بل من الملاحظ أن هناك انخفاض في الأعداد، ويعود السبب في ذلك إلى البحث عن وظائف تمنح أجور عالية وبأقل جهد ممكن، وهذا التحليل لا ينطبق على جميع الأنشطة الاقتصادية حيث يلاحظ أن معدل الزيادة كان موجباً في معظم الأنشطة الاقتصادية.

جدول رقم (2)

تقديرات قدرات النشاطات الاقتصادية الاستيعابية للعمالة الليبية خلال الفترة (2012-2015م)

السنوات / النشاطات الاقتصادية	2012	2013	2014	2015
الزراعة الصيد واستغلال الغابات	12.950	13.940	25.258	28.173
التعدين واستغلال المحاجر	35.913	20.075	75.775	84.520
الصناعات التحويلية	61.565	74.934	12.629	21.286
الكهرباء والغاز والمياه	44.243	42.717	91.056,1	10.213
الإنشاءات والتشييد والبناء	27.158	27.287	5.683,1	6.339,0
تجارة الجملة والتجزئة	58.845	80.415	17.688	1.972,2
الفنادق والمطاعم والمقاهي	5.586	2.293	12.63	1.409
النقل والاتصالات	69.316	75.950	12.407	15.848
الوساطة المالية	26.761	25.947	56.831	63.390
العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	16.136	63.263	34.730	3.873,9
الإدارة العامة والضمان والدفاع	52.678.3	63.283,3	1.092,4	1.218,51
التعليم	48.795.6	12.544,8	1.010,3	11.269,4
الصحة والعمل الاجتماعي	10.432,4	19058	21.469,6	23.947,5
خدمات المجتمع	19.361	934	41.044	4.578,2
غير ذلك	0	0	0	262
المجموع	1.524,2	1.688,0	2.557,1	2.821,0

المصدر: نفس المصدر السابق.

ج- تحليل القوى العاملة الليبية حسب المجموعات المهنية:

بين الجدول رقم (3) أن معظم القوى العاملة الليبية تنتمي إلى مجموعة المشتغلين بالمهن العلمية بنسبة 38.3% سنة 2012م وتزايدت حيث بلغت سنة 2015م ما نسبته 42.2% من

إجمالي القوى العاملة الليبية حسب المجموعات المهنية، بينما يشكل العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والأسماك النسبة الأقل في مجموع القوى العاملة حيث قدرت بما نسبته 0.9% سنة 2012م لتصل إلى نسبة أقل سنة 2015م وهي 0.8%، وتشير البيانات إلى أن نسبة العاملون في الحرف قد حافظت على نسب متقاربة خلال سنوات الدراسة، أما باقي المهن قد طرأ عليها تفاوت نسبي تارة بالزيادة وأخرى بالانخفاض خلال سنوات الدراسة، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن نسبة المشتغلون بالمهن العلمية (التعلم – الصحة .. وغيرها) سيبقون يشكلون حوالي 42.2% خلال السنوات القادمة نظراً للزيادة في مخرجات التعلم والحاجة الماسة إلى تخصصات علمية دقيقة، بينما سيبقى نسبة العاملون بالزراعة والرعي وتربية الأسماك في سوق العمل الليبي أقلها بين المجموعات المهنية.

جدول رقم (3)

تقديرات توزيع مجموع القوى العاملة الليبية حسب المجموعات المهنية للسنوات (2012–2015م)

المجموعات المهنية	2012		2013		2014		2015	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	26.471	1.7	41.685	2.5	656	2.1	810	2.3
المشتغلون بالمهن العلمية	58.371	38.3	62.677,0	37.1	12.745	40.4	14.861	42.2
الفنيون ومساعدو أصحاب المهن العلمية	16.215	10.6	19.907,4	11.8	3.958	12.5	5.141	14.6
الموظفون الإداريون والكتبة	2.994	19.6	37.035,6	21.9	7.037	22.3	8.241	23.4
العاملون بالخدمات (بيع + شراء)	1.876	12.3	17.998,6	10.7	2.223	7.0	1.408	4.0
العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والأسماك	133	0.9	11.522	0.7	609	1.9	281	0.8
العاملون في الحرف	487	3.2	38.650	2.3	740	2.3	739	2.1
العاملون في تشغيل وتجميع الأثاث والمعدات	986	6.5	11.271,8	6.7	1.991	6.3	2.077	5.9
المهن الأولية	1.041	6.8	10.738,9	6.4	1.341	4.2	1.232	3.5
العاملون غير المصنفين	0	0.0	0	0	273	0.9	422	1.2
المجموع	1,524,2	%100	1,688	%100	2.557	%100	2.821,0	%100

المصدر: نفس المصدر السابق.

د- تحليل القوى العاملة الليبية حسب الحالة العملية:

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أنه قد طرأ تحسن ملحوظ على الحالة العملية للمشتغلين الليبيين الذين يعملون بالحكومة من سنة إلى أخرى ، حيث حصدت الحكومة العداد الأكبر عند التوزيع، حيث قدر بحوالي 1.168.6 مليون نسمة سنة 2012م لتزداد وتصل إلى 1.669.3 مليون نسمة سنة 2015 وهذا الواقع يوضح أن معظم العمالة الليبية تتمركز بشكل أساسي في القطاع العام ويعود السبب الرئيسي لتفضيلهم وظائف الجهاز الحكومي هو الأمن الوظيفي والمزايا الأخرى كالمعاشات وسهولة الحصول على قروض مصرفية، وأكثر راحة فهي في الغالب وظائف محددة الوقت مع خفة أعباء العمل والمرونة الكبيرة فيما يتعلق بالتواجد الفعلي في مكان العمل. بينما يتضح أن نسبة المشتغلين في الشركات الأجنبية تمثل نسب بسيطة جداً إذا ما قورنت بباقي السنوات، حيث شكلت ما مجموعه 6.4% سنة 2012م وازدادت خلال سنوات الدراسة ويعود السبب إلى أن الشركات الأجنبية تدفع مرتبات أكثر وتعامل موظفيها بشكل أفضل وتوفر لهم مزايا عن القطاع العام.

جدول رقم (4)

التوزيع العددي للمشتغلين الليبيين حسب الحالة العملية خلال الفترة (2012-2015م)

الحالة العملية	2012	2013	2014	2015
يعمل بالحكومة	1.168.6	1.325,5	1.941,0	1.669,3
يعمل بمنشأة مملوكة للمجتمع	1.164	100.8	3.171	4.850
يعمل بشركة مساهمة ليبية	426	488	768	905
يعمل بشركة مشتركة عامة	193	217	338	555
يعمل بشركة مشتركة خاصة	97	107	155	729
يعمل لدى الغير	452	354	3.690	902
يعمل لحسابه ومعه آخرون	209	265	468	962
يعمل بمفرده	827	926	1.501	2.852
يعمل لدى الأسرة	123	157	256	177
يعمل بشركة أجنبية	64	87	105	185
المجموع	1.524,2	1.688,0	2.557,1	2,821.0

المصدر: نفس المصدر السابق.

ويعود السبب في اختلال سوق العمل الليبي وبروز ظاهرة البطالة إلى عدة عوامل، يمكن اختصارها بما يلي:

1- تأثر ليبيا بالظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على قدرة سوق العمل الاستيعابية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة الليبية في كل من القطاعين الخاص والعام.

2- استمرار قدوم العمالة الوافدة من الخارج لليبيا بطريقةغير شرعية وشرعية . مما وضعها في مركز تنافسي للعمالة الليبية العاطلة عن العمل وخاصة من حملة الشهادات الثانوية وما دونها، حيث كانت المنافسة لصالح العامل الوافد بسبب انخفاض أجبره وقبوله بهذا الأجر.

3- ارتفاع معدلات مخرجات التعلم في السنوات الأخيرة وخصوصاً في مستوى الكليات والجامعات نتيجة ازدياد أعداد الكليات الموجودة داخل ليبيا وازدياد أعداد الطلاب مما أدى إلى ازدياد أعداد الخريجين في هذه الفترة.

4- ازدياد إقبال المرأة الليبية على العمل وخصوصاً في مجال التعلم من أجل مساعدة الأهل أو الزوج مادياً وهذا بدوره زاد من نسبة مشاركة المرأة في مجموع القوى العاملة الليبية وخاصة في السنوات الأخيرة.

5- انخفاض معدلات الهجرة للقوى العاملة الليبية للخارج في السنوات الأخيرة.

6- بروز ظاهرة الهجرة العكسية للعمالة الليبية رغبة منها لتحسين وضعها المالي والبحث عن وظائف جديدة داخل المدن تضمن لهم حياة كريمة ومستقرة مادياً.

خامساً: النتائج وأبرز التحديات:

بالرغم من أن عدم الاستقرار السياسي ما زال أشد العقبات أمام خلق فرص العمل وإعادة الاندماج في ليبيا، فإن الاتجاهات السائدة في سوق العمل تعكس أيضاً تحديات هيكلية، وفي الوقت نفسه، فإن فرص العمل الناشئة أمام الشباب يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحقيقا الاستقرار وبناء الدولة، وتشمل أبرز التحديات خلق فرص العمل والمجالات التي تحتاج إلى إصلاح[1]، حيث إن ليبيا تعتبر من أعلى معدلات البطالة في العالم إذا ما قيست على معدل الالتحاق بالتعلم العالي لديها، وهو ما يسلط الضوء على كل من ضعف الطلب على الأيدي العاملة وعدم تناسب المهارات، وقد زادت البطالة من 13.5% عام 2010م إلى 19.0% عام 2012م ، وفي ذلك العام قدرت البطالة بين الشباب بحوالي 48% والبطالة بين الإناث بحوالي 25% . بالنظر إلى تضخم القطاع

(1) ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، مجموعة البنك الدولي، 2012، ص22.

العام وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح قلة الوظائف المتاحة لليبيين سواء كانوا من العمال المهرة أو غير المهرة والانتظار لفترة طويلة للحصول على وظائف بالقطاع العام مع ضعف استعداد الليبيين لقبول وظائف بعينها، وقد أظهر تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012م أن 30% من الشركات الأجنبية تشكو من صعوبات في توظيف المواطنين الليبيين.[1]

من خلال ما سبق من التحليل للبيانات والمعلومات الواردة، يمكن القول أن مشكلة سوق العمل الليبي تكمن في جانب الطلب وليس في جانب العرض، ويدل ذلك على أن القطاعات الاقتصادية في ليبيا تواجه بعض المشاكل على مستوى الإنتاج والاستثمار ومن تم انخفضت قدرتها على استيعاب جزء كبير من الزيادة السنوية في عرض القوى العاملة.

أما فيما يتعلق بقدرة القطاعات الاقتصادية الاستيعابية للسنوات القادمة فيدل التحليل على أن قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي لا يساهم في استيعاب أي عمالة فائضة خلال سنوات البرنامج الاقتصادي، بينما يتضح أن بقية القطاعات سوف تزاد من قدراتها الاستيعابية، ويدل ذلك على أن معظم العاطلين عن العمل هم من ذوي التخصصات العلمية والفنية، في الوقت الذي يعاني قطاع الزراعة والصيد واستغلال الغابات من نقص في التخصصات في المهن الزراعية في الظروف الحالية والمستقبلية.مما يؤكد أن هناك خلل في هيكلية سوق العمل الليبي.وما يتضح من أن نسبة القوى العاملة الليبية المتخصصة والفنية في زيادة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة القوى العاملة غير المتخصصة والتي هي بانخفاض مستمر، وهذا ما يؤكد على أنه ليس هناك تنسيق مسبق على مستوى التخطيط بين خطط وسياسات التعلم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

من خلال الواقع الذي تواجه العملية الانتقالية وسوق العمل في حالة ليبيا والتي تتركز حول ضعف الأساسيات المؤثرة في العرض والطلب على الأيدي العاملة والتي تتمثل في ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك ضعف المؤسسات وعدم وجود بيئة أعمال مواتية متمثلةفي السوق المالية. مع عدم تطور رأس المال البشري كما يتجلى في ارتفاع البطالة والمؤشرات التعليمية.

سادساً: التوصيات:

يبدو أن الساحة المؤسسية الليبية لديها بالفعل اللبنات الأساسية لبناء سوق عمل تقوم بوظائفها، إلا أن وضع هذه اللبنات ضمن سياسات سليمة وإطار استراتيجي صحيح لتشجيع القدرة على التحمل والتعافي والنمو وخلق فرص عمل، أمر يتوقف على المحك . ويمكن ذلك بإدخال إصلاحات على مناخ العمل لزيادة الاستثمارات علاوة على برنامج وطني يراد من خلاله إصلاح

(1) البنك الدولي، الحرية من أجل الازدهار: الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2012م، ص13.

المؤسسات الرئيسية اللازمة لوزارة العمل والتأهيل بما يعزز من خدمات التوظيف بالقطاع العام وتشجيع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

على ضوء تحليل خصائص سوق العمل الليبي واتجاهاته المستقبلية يتضح أنه ليس هناك مؤشرات على قدرة السوق على استيعاب الفائض من العمالة الليبية خلال السنوات القادمة، ولزيادة قدرة السوق على استيعاب أكبر قدر من الفائض يرى الباحث في التوصيات التالية حلولاً جريئة لمشكلة عدم توازن المعروض من القوى العاملة الليبية مع المطلوب منها:

1- زيادة نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية العالية في قدراتها الاستقطابية للعمالة الليبية، كقطاعات الخدمة الاجتماعية والتعدين والصناعة والزراعة والتجارة.
2- التوسع في برنامج إعادة التأهيل والتدريب للعمالة العاطلة عن العمل وخاصة المتخصصين والفنيين، والمهمة بما ينسجم واحتياجات السوق المستقبلية.
3- مضاعفة جهود وزارة العمل والتأهيل بوزارة التخطيط الليبي فيما يتعلق بضبط سوق العمل الليبي وإحلال العمالة الوافدة غير الماهرة بعمالة ليبية مشابهة.
4- ربط سياسات التعلم والتدريب باحتياجات الخطط والبرامج التنموية.
5- التخلي عن مفهوم مسؤولية الحكومة الليبية في إيجاد وظائف للعاطلين عن العمل، والقيام بتعزيز دور القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة.
6- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وإلى تحديثها ومراقبتها بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل، مع الاستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل. وأن يلزم المدارس للترويج لقيم أهمية العمل الذاتي وامتلاك المشروعات وذلك لسد الفجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات التي يتطلبها.
7- تشجيع التدريب أثناء العمل بحيث يمكن من استخدام العديد من الحوافز في شكل إعفاءات ضريبية وخطط تمويلية مشتركة بشكل مثمر في محاولة لتحفيز القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في التدريب.
8- إصلاح هيكل السياسات الاقتصادية الكلية لضمان أداء جيد لسوق العمل بحيث تلعب الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي دوراً مهماً في توفير نمو مستدام ومحفز للتشغيل وتضمن أسعارً مستقرة من جهة أخرى، كما أن اتباع سياسة نقدية مرنة تساعد على الإبقاء على

تكلفة الاقتراض منخفضة مما يساعد ويحفز الاستثمارات ويطور ويحسن إنتاجية العمل بما يساهم في تطوير سوق العمل وإتاحة المزيد من فرص العمل به.

9- مراجعة نظام الأجور ووضع حد أدنى ملائم له في القطاعين العام والخاص بما يضمن حياة كريمة للعاملين ويلبي الاحتياجات الأساسية له.

10- مراجعة كافة التشريعات والقوانين التي تنظم سوق العمل في الدولة الليبية مع تحديد واجبات وحقوق العاملين من جهة، وحقوق وواجبات أصحاب العمل من جهة أخرى.

11- التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر كبير على جذب العمالة وتشغيل أكبر قدر ممكن من الأفراد بها، مع تقديم كافة الدعم المالي والفني لنمو هذه المشروعات خاصة مع تحقيقها لنمو اقتصادي كبير في المجتمع.

المراجع:

1. د.أحمد أبولسين، اختلاف سوق العمل (تحليل لبعض التجارب) والمعالجات الناجحة، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الثالث عشر، 2015م.
2. البنك الدولي، الحرية من أجل الازدهار: الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2012م.
3. المسح السكاني الليبي، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2012م.
4. المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس عشر، 2003م.
5. النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 55، 2015م.
6. د.بادي سيجل، ترجمة: د.طه عبدالله منصور، النقود والبنوك والأسعار، دار المريح، 1990م.
7. ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، مجموعة البنك الدولي، 2012.
8. د. طارق عبدالله المنقوش، الشكل والمضمون للاقتصاد الليبي (دراسة نصية تحليلية) ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، السنة الثانية، العدد الثالث، مارس 2014م.

9. د.طارق عبدالله المنقوش، قياس القدرة التنافسية لصادرات دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2010م.د.محمد عزيز، د.محمد سالم كعيبة، البطالة (مشكلة سياسية اقتصادية) ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2000م.
10. منظمة العمل الدولية "سياسات سوق العمل النشطة" لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، 2003م.
11. محمد هيثم الحوراني، اقتصاد العمل، الجامعة الأردنية، 1999م.

12. A.W.Phillips the Relation Between Unemployment and rate of chanqe of Money Wage Rates in the United Kingdom 1990-2000 Economica vol, 25, 2001.

دور وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة

دراسة على القطاع المصرفي الليبي ممثلا بالمصارف التجارية

د. ميلاد سالم المختار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

د. محمد عثمان الفيتوري كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المستخلص :

هدف البحث إلى التعرف على أنواع الخدمات الإلكترونية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية والدور الذي تلعبه للحد من أزمة نقص السيولة في هذه المصارف والتي أرهقت كاهل المواطن في ظل زيادة الأسعار وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وهل هذه الوسائل مستخدمة بشكل فعال وايجابي، كما بين البحث مفاهيم السيولة ومصادرها والأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة، وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة، وأوصى الباحثان بالتركيز على الوسائل الإلكترونية في التعاملات المصرفية والتجارية وتأهيل الكوادر البشرية ببرامج التدريب الداخلي والخارجي ونشر الوعي العام بأهمية هذه الوسائل وتطوير التشريعات التي تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث .

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

1- المقدمة :

إن التطور التكنولوجي في جميع المجالات وخاصة المصرفية أوجب على هذا القطاع مواكبة هذا التطور بإدخال الوسائل الإلكترونية لتسهيل الخدمات المصرفية للزبائن، ولكي تتمكن المصارف من القيام بدورها وتكييف برامجها بشكل يتلاءم مع التقدم الإلكتروني في جميع المجالات وخاصة في المعاملات المالية والتجارية العالمية والإقليمية فإنها مطالبة بتجديد دورها لتحقيق الأهداف والاستفادة من الفرص المتاحة لتعظيم إيراداتها .

إن التقدم الإلكتروني الهائل زاد بظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 1994م بما يعرف العمل المصرفي الإلكتروني يقوم بالمعالجة الإلكترونية للبيانات مما يوفر مزايا حيث انخفضت التكلفة بشكل كبير فمثلاً يقوم الصراف الآلي بعمل يعادل بشكل كبير خدمات فرع مصرفي، كما إن

استعمال المصرف المنزلي يوفر الوقت على المصرف والعميل وينجز العملية المصرفية المطلوبة بكفاءة، بالإضافة إلى تصميم خدمات مصرفية ملائمة مع احتياجات العملاء

إن المزايا المتعددة للعمل المصرفي الإلكتروني تتضح في الحد من الاعتماد على العملات الورقية مما يضع حلول للمشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة الحالية، إلا أن هذا العمل المصرفي الإلكتروني تواجهه تحديات خاصة بأمن المعلومات والتي قد تؤدي إلى العبث في حسابات العملاء أو إجراء عمليات تحويل ودفع إلكترونية وهمية .

وأمام هذه التطورات السريعة التي فرضت وجودها في عالم المصارف، فقد كان من الضروري القيام بدراسات واسعة توضح دور هذه الوسائل الإلكترونية ومدى تأثير السياسات الرقابية اللأزمة عليها، خاصة بعد طهور وسائل الدفع الإلكترونية وأصبح تداولها يشكل وسيلة سهلة للمستهلك للشراء دون الحاجة لحمل النقود، حيث تعتبر الوسائل أكثر أمناً ولها مصداقية عالية أكبر من التعامل بالشيكات.

2- مشكلة البحث :

بالرغم من انتشار الوسائل الإلكترونية المصرفية في الكثير من الدول وخاصة العربية إلا أن المصارف الليبية قامت باعتماد القليل من الوسائل الإلكترونية وأكثر العمليات المصرفية مازالت تؤدى بشكل تقليدي مما أدى إلى ظهور كثير من المختنقات والمشاكل .

ويمكن طرح مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي أسباب قيام النظام المصرفي الليبي بإدخال بعض الوسائل الإلكترونية فقط دون غيرها وعدم تفعيلها بشكل يحقق السياسات والأهداف ؟ وهل ساهمت هذه الوسائل في حل أزمة نقص السيولة ؟

3- أهمية البحث:

التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية والمزايا التي تقدمها وخاصة في حل مشاكل السيولة، ووضع البرامج الخاصة التي تقدم الأمن والسلامة للمصرف مما يؤدي إلى تحسين قدرته نحو تحقيق أهدافه، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة عجلة التقدم ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما تبرز أهمية هذا البحث على المستوى التطبيقي من خلال مساهمة نتائجه في دعم قدرات الإدارة المصرفية في مواجهة التحديات والتغيرات السائدة في بيئة الأعمال المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى ما يحققه من فوائد لعملاء المصرف من خلال ضبط أرصدة حساباتهم والمحافظة عليها.

4- أهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في محاولة الوقوف على دور وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي الليبي ممثلا بالمصارف التجارية ومن ثم تكمن الأهداف التفصيلية فيما يلي:

1) الوقوف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية وكيفية عملها .

2) الوقوف على التحديات والمخاطر المحيطة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني.

3) الوقوف على مفهوم السيولة وأسباب نقصها في المصارف الليبية .

4) الوقوف على مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة .

5) تقديم مجموعة من التوصيات وفقا لما سيتم التوصل إليه بالشكل الذي قد يسهم في تكوين فكرة واضحة عن كيفية الاستفادة من دور وسائل الدفع الإلكترونية في حل أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي الليبي.

5- فرضيات البحث :

اعتمد الباحثان في الإجابة علي مشكلة البحث وتحقيق أهدافه بالفرضيات التالية:

1- هناك بعض من وسائل الدفع الإلكترونية التي تستخدمها المصارف الليبية وتقدم من خلالها خدمات مصرفية فاعلة للعملاء .

2- تساهم وسائل الدفع الإلكترونية في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة.

3- تواجه وسائل الدفع الإلكترونية مخاطر وتحديات عديدة في ليبيا تقلل من فاعليتها .

6- منهجية البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف البحث واثبات الفرضيات أو نفيها وذلك من خلال الكتب والمراجع والمجلات المتخصصة ومواقع الإنترنت في هذا المجال، والحصول على المعلومات من الوثائق التي تصدرها المصارف أو تحتفظ بها ،ومن المقابلات الشخصية التي تمت مع رؤساء الأقسام المصدرة للوسائل الإلكترونية بالمصارف الليبية وعن البرامج المستخدمة لحماية ومراقبة هذه الوسائل .

7- مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث يتمثل في القطاع المصرفي الليبي وخاصة المصارف التجارية الليبية، وعينة البحث ممثلة في الأقسام المصدرة للوسائل الإلكترونية والجهات التي تقوم بالرقابة والحماية لهذه الوسائل .

8- حدود البحث :

حدود علمية : كل الكتب والمجالات والدوريات المطبوعة والإلكترونية، وكل المعلومات التي يمكن الحصول علي المختصين أو الموظفين ذوي العلاقة .

حدود وظيفية : كل المصارف التجارية الليبية .

حدود زمنية : خلال عام 2016 الذي تفاقمت فيه مشاكل السيولة .

المبحث الثاني :وسائل الدفع الالكترونية

1- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تطورت وسائل الدفع الالكتروني مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، ويقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع (رأفت رضوان، 49 : 1999).

1- **البطاقات المصرفية أو البطاقات البلاستيكية** : وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف (الشمري، 2008) .

وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي :

أ- **بطاقات الدفع** : تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له .

ب- **البطاقات الائتمانية** : وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

ج- **بطاقات الصرف الشهري** : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب .

تصدر البطاقات المصرفية من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزاvisa international : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.

– ماستر كارد Master carde international : هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

–أمريكان إكسبرس American Express : هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

*إكسبرس الخضراء : تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الذهبية : تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الماسية : تصدر لحامليها بعد التأكد من القدرة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حامليها حساب لديها .

*ديتر كلوب Diter Club : من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، تصدر بطاقات متنوعة مثل :

*بطاقات الصرف المصرفي لكافة العملاء .

*بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال .

*بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران .

2– **النقود الالكترونية** : بعد ظهور البطاقات المصرفية ظهرت " النقود الالكترونية " أو "النقود الرقمية " والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل Efrim Turban , et al ,2006: 279).

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

- حامل النقد الالكتروني : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة .
- النقد الافتراضي : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت .

3– **الشيكات الالكترونية** : وهو مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (المصرف) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما

وتسجيله في قاعدة البيانات لدى المصرف الالكتروني، (برهم، 2005) ،من المصارف التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك .

4- **البطاقات الذكية** : مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية، (غنيم، 246: 2009).

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "Mondex Card" التي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا نذكر منها (زين الدين، 2004):

- ☒ يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل .
- ☒ سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة .
- ☒ أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الالكترونية .
- ☒ إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .
- ☒ يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالمصرف وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .

5- الانترنت المصرفي :

يراد بهذا النظام هو تعامل العميل مباشرة مع حسابه من مكان تواجده وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking)، حيث يتم إنشاء مقر لها عبر الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنت وهو في منزله، ويمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر،ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى أجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل

تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم، وتتولى المصارف بصفة أساسية، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشائها لهذا الغرض، لذا لجأت المصارف في الآونة الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها، (الصيرفي، 218: 2005).

2- مزايا وسائل الدفع الالكتروني، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005) :

- بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .
- بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون العملاء طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة .
- بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت مليار دولار، (طه، 2000).

3- عيوب وسائل الدفع الالكتروني، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005):

- بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل في الدول المتقدمة زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .
- بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري، (طربيه، 2001).
- بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها .

4- الخدمات المصرفية الالكترونية

أ- الصرافة الالكترونية من خلال الصرافات الالكترونية :

من وسائل الصرافة الالكترونية أجهزة الصرف الآلي التي تؤدي دورا هاما في توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل فيما يلي

1- الموزع الآلي للأوراق:

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى المصرف .

2- الشباك الآلي للوراق :

هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر، وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك .

3- نهائي نقطة البيع الالكترونية:

تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا .

ب- خدمة الصرافة الالكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفي " Phone Bank "

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي " لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم المصرفية وتفادي المصارف طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع المصرف أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص، (احمد المبيضين، 138: 2010).

ج- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية :

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية عام 1960 "Banker Automated Clearing Services" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين

والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز...، (موسى، 2002).

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) "Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب مصرفي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير .

4- الانترنت المصرفي :

يراد بهذا النظام هو تعامل العميل مباشرة مع حسابه من مكان تواجده وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking)، حيث يتم إنشاء مقر لها عبر الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنت وهو في منزله، ويمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر،ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى أجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم، وتتولى المصارف بصفة أساسية، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشائها لهذا الغرض ،لذا لجأت المصارف في الآونة الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها، (أحمد غنيم، 241: 2009).

5- مخاطر وتحديات العمليات المصرفية الإلكترونية :-

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من المخاطر مقارنة بالمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي التقليدي، إن تلك المخاطر قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التعرف على المخاطر وإدارتها، لذلك فإن عرض المخاطر يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي :-

1. مخاطر خرق أنظمة الأمان والحماية :-

تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية اختراقها من قبل القراصنة Hackers لشبكة المعلومات، إلا أن التطوير يقدم كل يوم حلولاً للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر password إلى الرقم الشخصي pin number إلى برامج مؤمنة secure إلى حوائط نارية firewall، (الغندور، 2003) .

2. مخاطر التشغيل:-

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم توفر وسائل التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو إنجازها أو نتيجة خطأ معلومات، أو خطأ في تشغيل البرمجيات (الشمري، العبد اللات، 2008)، ويمكن أن تتمثل في الآتي :-

- عدم التأمين الكافي للنظم
- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء

3. مخاطر التعرض Risk Exposures :-

وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات (الشوره، 2008) .

6- صور الاعتداء على النقود الالكترونية

إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل حامل البطاقة

إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل الغير

7- وسائل حماية النقود الالكترونية من الاعتداء عليها

تأمين البيانات

شهادات التوثيق

8- الرقابة على أدوات الدفع الإلكترونية

تبدأ عملية الرقابة عادة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال بدءاً من مرحلة إصدار أداة الدفع ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بتسوية العلاقة مع العميل .

المبحث الثالث : السيولة (المفاهيم – الأسباب)

يشهد القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية أزمة سيولة وقلة تداوله، حيث تقلصت نسبة السيولة لدى المصارف بشكل ملحوظ ونظراً لتراجع حركة الإيداعات من قبل المودعين أصبحت المصارف لا تستطيع الوفاء بشيكات العملاء الصغيرة المسحوبة عليها .

لم تكن أزمة نقص السيولة هذه بمستبعده جراء الاضطراب الحاصل في ليبيا نتيجة الوضع الأمني الذي أثر علي إنتاج النفط الذي يمثل المصدر الوحيد لدعم الميزانية العامة في ليبيا وقد اثر هذا

بدوره على الوضع الاقتصادي بشكل عام نظراً لما تعيشه البلاد من وضع متدهور من الناحية الأمنية والسياسية.

فمن واقع المتغيرات والأحداث المتوالية التي شهدنها الساحة الليبية خلال الفترة الماضية أوفي الآونة الأخيرة والتي ألقت بظلالها على مختلف الجوانب وبالتحديد الجانب الاقتصادي نستطيع أن نوجز بعض الأسباب التي ساهمت في خلق تلك الأزمة أو كان لها أثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن النظام المصرفي في البلاد يعاني من عدم توفر السيولة، وهي تعد من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتي يمكن أن تنتهي به إلى الإفلاس في حالة تعرضه لأزمة سيولة شديدة وتشير الحقائق إلى أن المصارف تعاني مشاكل كثيرة حالت دون القيام بدورها .

وتؤكد الإحصاءات أن القطاع المصرفي الليبي كان الأكثر تضرراً من الأزمة التي تمر بها البلاد، حيث خسرت المصارف جزءاً كبيراً من رأس مالها وأرباحها وزبائنها، وأدى ذلك إلى انخفاض احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية نتيجة لتوقف إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالميا، وانتعاش السوق السوداء، وتدهور سعر صرف الدينار الليبي وتعاني المصارف مشكلة في هيكلة المصارف والتعظيم الإداري، وتعاني أيضا مخاطر أخر منها خطر السوق، وسعر الفائدة، وأسعار الصرف، ونقص السيولة، إلى جانب المخاطر المتعلقة بسمعة المصارف.

وتعرف إدارة السيولة من التحديات المستمرة التي تواجهها المصارف التجارية، فعدم توفر سيولة في المصارف يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل المصارف التجاري.

ومن جهة أخرى فان الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية للمصارف التجاري، أي أن تجميد الأموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية، وعلى هذا الأساس فإن كلتا الحالتين لا تعبران عن الأسلوب الرشيد في إدارة سيولة تتميز بالكفاءة والفاعلية، ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع السيولة في المصارف التجارية الليبية لكونها موضوعاً مهماً جديراً بالدراسة والتحليل .

أن المصارف تعاني من مشكلتين أساسيتين هما نقص السيولة، وعدم استقرار في الوضع الأمني والسياسي، لذلك فان هدف هذه الدراسة هو التعرف على أسباب نقص السيولة عند المصارف التجارية الليبية، وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والأمني في البلاد .

1- مفهوم السيولة

إن مفهوم السيولة بالنسبة للبنك، يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته حال الأجل، وذلك من خلال أرصدته النقدية السائلة المحتفظ بها، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود

سائلة دون تحمله خسارة، فالسيولة النقدية إذا، تستخدم خاصة لمواجهة طلبات المودعين عند رغبتهم في سحب ودائعهم، ومن تم يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة هما :

– السيولة الجاهزة أو الحاضرة : والتي تتكون من الأرصدة النقدية الموجودة التي يحتفظ به المصرف في خزائنه، أو الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي ،أو الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

– السيولة شبه النقدية أو شبه السائلة: وتشمل جملة من الأصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وسهولة منها: سندات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن إعادة خصمها لدى المصرف المركزي .

وتعتبر السيولة المصرفية ضرورية لمقابلة احتياجات الأموال وأي تقلبات قد تحدث سواء كانت متوقعة وغير متوقعة، فهي تمثل قدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماته وتغطية زيادات التمويل في القروض والاستثمار.

ويمكن تعريف السيولة بمقدار النقود السائلة أو الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى نقود، فالسيولة تنحصر في القدرة على الاستجابة لطلبات سحب الأموال على المدى القصير من الأطراف المتعاملة (مقترضين أو مودعين).

أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة

كما عرفها بنك جمايكا بأنها توفير الأموال للوفاء بجميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة عند تاريخ استحقاقها، وهذه الالتزامات يتم الوفاء بها من خلال التدفقات النقدية الداخلة، على أن تستكمل من حيث إن الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، أو من خلال قدرة المؤسسة المالية علي الاقتراض .

ما يلاحظ علي هذا التعريف هو أنه تناول ثلاث طرق لتوفير السيولة للمصارف، تتجلي في تدفقات النقدية الداخلة، قابلية الأصول للتحويل إلى نقد بسهولة، والقدرة علي الاقتراض .

إن أزمة نقص السيولة أسبابها ناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطرا للبيع في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ (الغافود وامزيكا، 2016:19).

فالسيولة تعني قدرة المصرف علي مقابلة التزاماته بصورة أساسية وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وطلبات التمويل، وهي تساعد المصرف علي تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة

نقصها وبالتالي عدم لجوؤه إلى تصفية بعض أصوله، وبذلك يمكن القول بأن السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، ويمكن النظر إلى السيولة من خلال مفهومين هما ،(أحمد، 2013: 16):

1. المفهوم الكمي: والذي يعرف السيولة بأنها كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستناداً إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.
2. مفهوم التدفق :ويعرف السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم اتجاه المصرف.

وعموما، يمكن إيجاز عنصر السيولة في :

أ- سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة.

ا- عدم التعرض لخسائر التحويل قدر المستطاع.

فإنّ الجارية والودائع والتوفير في المصارف التجارية، تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يمكن له أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء.

ويعنى مصطلح السيولة في الإدارة المالية بمدى المقدرة على سداد الالتزامات في الوقت المناسب ويشتق من بعض المصطلحات الأخرى على سبيل المثال:

- الأصول السائلة : وتعنى الأموال النقدية أو شبه النقدية
- الأصول السائلة السريعة : وتعنى الأموال النقدية سريعة التحول إلى نقدية
- الأصول النقدية : مثل النقدية بالخزينة، ولدى المصارف الحرة التي يمكن التصرف فيها
- نسبة السيولة : وتشير إلى مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها القصيرة بيسر

وتعنى أزمة نقص السيولة في ضوء المفاهيم السابقة: عدم المقدرة على سداد الالتزامات، وتوفير الضروريات والحاجيات لاستمرار النشاط في المواعيد المناسبة.

ويمكن قياس سيولة المصرف التجاري في فترة زمنية معينة على ثلاث مستويات مختلفة تتدرج في درجة شمولها وتتفاوت تدريجيا في مدلول السيولة وتوسيع عناصرها من مستوى لآخر، وهذه

المستويات تتمثل في ثلاث نسب هي: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة العامة.

2- أسباب نقص السيولة في المصارف الليبية، (الغافود وامزيكا، 2016:19) :

- تدهور الوضع السياسي والأمني في البلاد، والانفصال التام بين المنطقتين الشرقية والغربية.
- إغلاق حقول وموانئ نفطية منذ 2013، في وقت يعتمد المصرف فيه على إيرادات النفط بنسبة تصل إلى 90.% . وهذا يعني تقلص عوائد الخزينة من العملات الصعبة، وتراجع قيمة وحجم الصادرات، وهذا يؤثر على الإنفاق العام في جوانبه الإدارية التسيرية، والتنموية، يؤثر على مجمل الاقتصاد بحكم أن القطاع النفطي هو قائد الاقتصاد الليبي.
- انقسام المصرف المركزي بين الشرق والغرب ساهم بشكل كبير في الأزمة وخصوصا بعدما تم إيقاف عمليات المقاصة بينهم وقيام المصرف المركزي البيضاء بإصدار عملة جديدة وعدم قبولها من قبل المصرف المركزي طرابلس .
- سحب رجال الأعمال والتجار أموالهم من المصارف ،وذلك لعدم ثقتهم في المصارف وتردي الوضع الامنى أدى بهم للمسارعة في سحبهم أموالهم ومدخراتهم من المصارف. لذلك نجد أكثر من 23.8 مليار دينار تتحرك خارج القطاع المصرفي.
- غياب الثقة بين العملاء والمصارف فأصبح العملاء يفضلون تخزين كميات كبيرة من أموال لديهم عوضا عن إيداعها في المصارف وخاصة رجال الأعمال وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة لأنهم في حال إيداعها لا يمكنهم سحبها.
- زيادة مرتبات العاملين في كل القطاعات في سنة 2011 بدون دراسة، كانت هذه المرتبات بمبالغ كبيرة وفي الوقت نفسه كانت كل المرتبات والمعاملات المصرفية تسحب نقدا وليس بوسائل دفع أخرى .
- زيادة بند المرتبات إذ أصبح بند المرتبات في الميزانية 27 مليار سنة 2014 وبينما كان في 2013 20 مليار، وهذه المبالغ تُدفع عن طريق المصارف.
- انعدام السرية في المصارف وكشف حسابات العملاء ورجال الأعمال مما دفعهم إلى سحب حساباتهم.

- ضعف البنية التحتية مما يعيق تفعيل منظومة الاقتصاد الرقمي والوسائل الإلكترونية الحديثة، والتي يتيح العديد من الخدمات التي من شأنها أن تجعل التعامل النقدي محدودا وتفتح عمليات الشراء بالبطاقات الإلكترونية.
- انتشار الفساد الأخلاقي والمالي والاقتصادي والسياسي بين المسؤلين ورجال الأعمال وقد شمل هذا الفساد موظفي المصارف .

3- أهمية السيولة :

تبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، لكي تتمكن المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة. وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي، (الصيرفي، 2013: 37) :

- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.
- مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.

ولذلك فإن أحد أهم مهام المصرف قياس احتياجاته من السيولة وتلبيتها، وأن هذه الاحتياجات يجب أن تكون معروفة بصورة ديناميكية، لأنها ربما تكون مؤذية إذا امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح متدنية العائد بالنسبة إلى احتياجاته لهذه السيولة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة القليلة جدا ربما تؤدي إلى مشكلات كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف .

إن أهمية السيولة تنبع من قرار كيفية استثمار الودائع بأشكالها المختلفة، ومن قرار تمويل هذه الودائع فمن المعروف أن أغلب مطالب المصارف التجارية تكون مستحقة السداد عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، لذلك على إدارة المصرف أن تكون حذرة في اختيار الموجودات في حالة استثمار الودائع، حيث كلما كانت الموجودات أقرب إلى السيولة، كان من السهل على إدارة المصرف أن تواجه عمليات السحب المفاجئة في حالة قرارات التمويل لهذه الودائع في صورة نقدية، وبالتالي إمكانية تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى، كلما كانت موجودات المصرف تتصف بالسيولة قلت إيرادات المصرف، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

4- أهداف السيولة في المصارف :

تلتقي السيولة في كل منظمات الأعمال بنفس الأهداف إلا أنها في المصارف بغض النظر عن نوعها وحجمها، فهي تمثل العصب الذي تعيش عليه المصارف لذا فان لهذه الأهمية أهدافا

موضوعة للاستفادة من السيولة والمحافظة علي تدفقها بالشكل الصحيح والذي يضمن عدم نقصها وتهدف إلى ما يلي :-

-المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه

- تهدف السيولة إلى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين .

- إذا تمت إدارته السيولة بشكل جيد تكون مؤشر إيجابيا لكل من الإدارة والمودعين وحتى المصارف المحلية .

- توفير السيولة تحمي الأصول المصرف من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة؛ لأن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كبيرة على المدى الطويل .

- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، في وقت الطلب عليها من قبل عملائه .

- تجنب المصرف اللجوء للبنك المركزي والمصارف الأخرى للاقتراض بشروط قد تكون صعبة أو حتى مجحفة وقد تحدث خسائر للبنك .

5 -أساليب توفير السيولة :

يمكن للمصارف أن تتبع الأساليب التالية لتوفير السيولة اللازمة وهي(الغندور، 2003:63):

1-جذب أكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة وشبه المستقرة (طويلة الأجل) فكلما كانت الودائع طويلة الأجل كانت أفضل للبنك .

كيف يستقطب المصرف الودائع ؟

تشكل الودائع بمختلف أنواعها مع رأس المال واحتياطيات المصارف النشاط الاقتصادي ،أي أن الودائع بمختلف أنواعها هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، هذا يعني أن قدرة المصارف على منح القروض ووالتسهيلات الائتمانية تتناسب طردياً مع حجم هذه الودائع .

و هناك عوامل كثيرة لجذب الودائع منها ما هو ذو علاقة بالمصرف وأخرى بالعميل المتوقع ووسائل تلبية حاجاته ومواجهة رغباته، ومنها ما هو ذو علاقة بالبيئة المحيطة.

فعلى سبيل المثال، موقع المصرف، الانتشار المصرفي، الفائدة، الجوائز، مستوى الخدمة التي يقدمها المصرف، الدعاية، مستوى الوعي المصرفي، مدى الثقة والولاء بين العملاء والمصرف، هذا إضافة للعديد من العوامل التي هي دائما بحاجة للاستكشاف والتحليل آخذين بعين الاعتبار أن هذه

العوامل تحظى بأولويات وأهمية مختلفة من وقت لآخر باختلاف التطور المصرفي، تطور الحاجات، واختلاف نظرة العميل.

2- إيجاد توازن فيما بين القروض الجديدة والودائع الجديدة بمعنى مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة (الودائع) والتدفقات النقدية الخارجة (القروض الجديدة)،فإذا كان مجموع التدفقات الداخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة فهذا يعني إن هناك انحرافا ايجابيا (أي سيولة مرتفعة)، والعكس صحيح .

3- القروض القابلة للسداد: بمعني أن يحاول المصرف تحصيل الديون وجمعها من العملاء وهناك نوعان من الديون .

- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ويوجد رغبة للمدين بالسداد لكنه تأخر في ذلك .
- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ولا يوجد لدى المدين مقدرة على السداد وهذه أحيانا تصل إلى درجة ما يسمى بالديون المعدومة .

4- بيع الأصول :إذا حصل لدى المصرف سحوبات مفاجئة كبيرة (غير عادية) ونقص في السيولة وفشل المصرف في استخدام الطرق الثلاثة فسيلجأ لهذه الطريقة تعد خطرة لما يترتب عليها من خسائر فادحة تلحق المصرف وتجعله يلجا إلى أسوا الاحتمالات إلى بيع بعضاً من أصوله.

5- الاقتراض: تلجأ المصارف التجارية للاقتراض لمقابلة نقص السيولة لديها ومصادر الاقتراض التي تلجأ إليها المصارف هي إما المصارف والمؤسسات المالية أو المصرف المركزي وهذا غالبا ما يكون لفترة قصيرة، وذلك بسبب حصول سحوبات مفاجئة تضطر المصارف بسببها للاقتراض.

6- مكونات السيولة المصرفية

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أولا :الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائدا ،وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف من أربعة مكونات هي، (قطقجر،2010:49):

1-**النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والرصيد الذهبي.

2- **الودائع النقدية لدى المصرف المركزي:**

تلزم التشريعات الحديثة المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي .

3- **الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:**

وهي الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطيات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

4- **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

5- **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:**

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج الدولة ،بما لا يزيد عل نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية، من مجموع قيم الاعتمادات المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

ثانيا : الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها، إنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وكذلك تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف، (زين الدين،2004).

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزأين، الأول محدد قانونا، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري نفسه، أي إنها تعتبر بمثابة االدخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى االحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

وإن الغاية من الاحتياطي الثانوي تحقق ما يلي:

أ .توفير السيولة الموسمية.

ب .الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ج .التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

و الغاية من هذه أيضا الاحتياطيات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختياريًا وإما إجباريًا، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها(عقل، 2006 :161).

المبحث الرابع : مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في حل لأزمة نقص السيولة

إن الدول المتقدمة والتي تنعم باستقرار أمني وسياسي لجأت إلى ادخال الوسائل الإلكترونية غي العمل المصرفي لتقليل الاعتماد على العملات الورقية فهذه بعض الإحصائيات :

-انخفض الاعتماد في أمريكا على العملة الورقية إلى أقل من 50%

-السويد تصل التعاملات الإلكترونية فيها إلى 50% وتهدف خلال 5 سنوات قادمة إلى التخلص من العملة الورقية

-الهند يصل الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني إلى أكتر من 35%

-اليابان أغلب التعاملات تتم بطريقة إلكترونية الاعتماد على العملة الورقية قليل جدا

- الصين يصل التعامل الإلكتروني فيها إلى أكثر من 40% (الغندور، 2003) .

من خلال ما سبق نخلص إلى أن أهم ما توفره الطريقة الحديثة في الاستفادة من الخدمات المصرفية هو:

- اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل.
- خفض تكاليف العمل وزيادة أرباح المصرف.

وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم المصارف عن النظام الورقي مقابل استخدامها للنظام الإلكتروني للتعامل مع عملائها ومحاولة ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال الإلكترونية.

تستخدم المصارف الإلكترونية البريد الإلكتروني وبروتكول التبادل الإلكتروني للبيانات EDI و(www)، والمشاركة في المعلومات وإرسال الرسائل الفورية في العمليات المصرفية المختلفة من أجل تقديم خدمات مصرفية حديثة من حيث السرعة والسهولة وهذا ما يجعلها تستقطب عددا أكبر من العملاء وبالتالي تحل محل المصارف التقليدية ،ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه المصارف ما يلي، (النجار،2000) :

-توفير المعلومات الفورية للمتعاملين عن طريق قاعدة بيانات.

-بيع الخدمات المصرفية فوريا يحل محل الخدمات التقليدية بنسبة 60% بالمصرف.

-توفير مجتمع معلومات يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة.
-توفير معلومات للمستثمرين وللمقترضين والمودعين لتحسين القرارات وترشيدها.
-سهولة تبادل المعرفة المصرفية بين المصارف المحلية والدولية.

من خلال ما سبق نستخلص أن المصارف الإلكترونية استطاعت أن تحسن في العمليات المصرفية الإلكترونية وفي الخدمات والمنتجات المصرفية في الوقت نفسه، وقد أدى ذلك إلى :

- تقليل المخاطر التي تنجر وراء العمليات المصرفية.
- الإسراع في عمليات التسويات المالية.
- تحقيق رقابة مصرفية فعالة.

الوسائل الإلكترونية والحد من إصدار عملة جديدة :

إن السيولة لا يقتصر على النقود الورقية والمعدنية على الرغم من أنه الشكل الأساسي، وإنما هناك وسائل دفع أخرى يتم اللجوء إليها في تسوية العمليات التجارية سواء المحلية أو الدولية، ففي التجارة المحلية نجد مثلاً السندات التجارية بأنواعها – الشيكات، وفي التجارة الدولية هناك مثلا الاعتمادات المستندية– الحوالات المصرفية، وكل هذه العمليات تعتبر من وسائل الدفع التجارية، ومع التطور الذي حصل في العمليات المصرفية نشأت وسائل دفع حديثة مثل (البطاقات مسبقة الدفع – بطاقات الائتمان – البطاقات الذكية – الإنترنت المصرفي)

يمكن لوسائل الدفع الحديثة أن تحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي الورقي، كما يمكن اللجوء إليها لزيادة الكتلة النقدية من دون إصدار عملة جديدة، الأمر الذي يمكن السلطات النقدية من التحكم بالسيولة في السوق حسب الحاجة وخاصة في الأزمات، فعند حدوث أي ظروف استثنائية، فلن يضطر العملاء لسحب أموالهم ما داموا يستطيعون سداد مشترياتهم بواسطة هذه البطاقات، إن استخدام وسائل دفع حديثة يحتاج إلى ثقافة مصرفية ودرجة عالية من الوعي تنشأ تدريجياً لدى مستخدم وسيلة الدفع، إضافة إلى مؤسسات مصرفية منضبطة ومسؤولة، كما يرتبط

تعزيز فاعلية اعتماد الأجهزة المصرفية للأنماط الإلكترونية في تعاملاتها بمدى ثقة العملاء في ضمان ودائعهم النقدية واكتساب سيولتها الكاملة في اللحظة التي يرغبون فيها، وقد أثبتت الأزمة المالية التي شهدها الجهاز المصرفي الليبي عدم قدرته على الإيفاء بمطالب العملاء في سحب ودائعهم، وفشله في توفير القدر المناسب للسيولة. هذا بالتأكيد يتطلب من المصارف التجارية بذل جهود كبيرة لاستعادة ثقة العملاء بالقنوات الإلكترونية والانطلاق بحملات تسويقية تهدف إلى زيادة الوعي المصرفي بالخدمات التي تقدمها والتأكيد من خلالها على السيولة التامة التي يتمتع بها هذا

التداول بالإضافة إلى السرية والأمان وتشجيعهم على استخدام القنوات الإلكترونية من خلال حصولهم على العديد من الخدمات الجديدة مثل الإيداع والنقد وإصدار الصكوك والشيكات وتشجيع العملاء للتعامل بها وتقديم حوافز ومكافآت للمتعاملين بها.

استخدام الصرافة الالكترونية في تشغيل تعاملات المصارف الإلكترونية واستبدالها بأنماط العمل المصرفي التقليدي لتعزيز قدراتها في تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية وحثها علي التنافس في الساحة المحلية والدولية من خلال توظيف وسائط الاتصال الحديثة بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفية وبالتالي خفض التكاليف من خلال تجاوز قيدي الزمان والمكان في تعاملاتها.

تتميز الصرافة الالكترونية أنها متى تم اعتمادها من المؤسسات المصرفية الليبية ستوفر خيارات أوسع في اختيار الخدمات ونوعيتها وبتكاليف أقل من الوسائل التقليدية وبذلك تخفف على المصرف المركزي أعباء طبع وحدات نقدية جديدة أو إصدار نقدي جديد، إلا أن الصرافة إلكترونية مرتبطة بتوفر البنية التحتية التقنية الملائمة ضمن إطار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وإن استخدام هذه الوسائل سينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي وسيخفض حاجة الاقتصاد إلى كميات جديدة من النقود الورقية والمعدنية، كما أنه يخلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات المرتبطة بوسائل الدفع الحديثة .

المبحث الخامس :النتائج والتوصيات

أولا :النتائج

- إن حجم السيولة النقدية يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي من جهة وفي التضخم من جهة ثانية، حيث إن زيادة الإصدار النقدي دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم، وبالعكس إذا كانت السيولة النقدية أقل من حاجة النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى انكماش هذا النشاط .
- عدم تقديم خدمات مصرفية جديدة، فالخدمات الالكترونية في ليبيا لا تزال تعاني من عدة معوقات أساسية متمثلة في ضعف البنية التحتية التقنية الحديثة كأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال المتطورة والبرمجيات وأجهزة الإرسال وغيرها فضلا عن عدم انتشار مواقع الصراف الآلي بشكل جيد وكاف.

- انتشار الصراف الآلي في مدينة طرابلس وعدم توفرها في بقية المدن إلا بشكل قليل جدا، كما أن الأعطال المتكررة للصرافات الآلية تؤثر سلباً على استخدامها مما يؤدي إلى شعور العملاء بعدم الأمان أثناء تنفيذ عمليات السحب.
- أن استخدام البطاقات في السوق الليبي ما زال محدوداً ويقتصر بالدرجة الأولى على سحب الراتب أو مبالغ قليلة محددة، أما بقية الاستخدامات الأخرى للبطاقة وخاصة فيما يتعلق بعمليات الشراء فمازال مقتصراً على بعض المحلات التجارية
- يفضل عملاء المصارف التعامل بالخدمات التقليدية علي الخدمات الالكترونية وذلك بسبب عدم الإلمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتردي خدمة الانترنت وعدم توفير خدمات الإلكترونية شاملة.
- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مما جعل المواطن بين مشكلتين ارتفاع الأسعار من جهة ونقص السيولة النقدية في المصارف من جهة أخري .
- تسويق الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية ضعيف والمواطن الليبي مازال يعتمد على ثقافة النقد ولم يتعد إلى ثقافة الإيداع في المصارف واستثمار رأس ماله، فضلا عن كون الأرباح الممنوحة للمودعين قليلة جدا لا تتجاوز 5%.
- تعاني المصارف الليبية من الهياكل التنظيمية القديمة ذات المستويات الهرمية المتعددة وقلة الصلاحيات الممنوحة لمدراء الفروع إلى جانب ندرة الموارد البشرية المتخصصة في مجال الخدمات الإلكترونية.
- مازالت الخدمات الالكترونية في ليبيا في مراحلها الأولى وتحتاج إلى تكثيف الجهود من كل الأطراف المصرفية وعلى كل المستويات سواء من قبل المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو العملاء المتعاملين معهم.
- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وأدى إلى زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية.
- إن المصارف في ليبيا ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للانترنت في مزاولة نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء مقارنة مع المصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف التجارية

بخدمات الكترونية محدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي والمستخدمة في عدد محدود جدا من الفروع .

ثانيا :التوصيات

- علي المصرف المركزي اتخاذ التدابير اللازمة، والإجراءات الكافية، لتفعيل نشاط إدارات المخاطر المصرفية، وعلى وجه الخصوص مخاطر السيولة، التي تعد من أهم المخاطر، التي تواجه المصارف التجارية .
- وضع استراتيجيات وسياسات واضحة لتخطيط السيولة، ووضع النظم والضوابط الداخلية للمحافظة على مستوى مناسب يمكن المصارف من مواجهة السحوبات اليومية للعملاء، ويجعلها قادرة على التعامل مع الظروف الحرجة التي قد تفرضها الأوضاع الخاصة التي تمر بها البلاد أو ظروف السوق العامة المحلية أو الدولية.
- التشديد على أهمية مراعاة توافر المهارات والقدرات اللازمة للقائمين على إدارة السيولة، إدارة الخزينة، الشؤون المالية، إدارة الاستثمار، وإلى جانب العمل على تدريبهم وتأهيلهم ورفع قدراتهم بالصورة المطلوبة، لضمان بناء استراتيجيات من شانها أن تحد من مشكلة السيولة ومخاطرها التي باتت تهدد الاقتصاد الليبي .
- على مصرف ليبيا المركزي مشاركة مدراء المصارف التجارية والغرفة التجارية والخبراء في هذا المجال لحل أزمة نقص السيولة النقدية في المصارف .
- على مصرف ليبيا المركزي دعم أجهزة الرقابة الداخلية للمصارف حيث إن النظام الفعال للرقابة الداخلية ضروري لإدارة السيولة بصورة صحيحة.
- العمل على تطوير نظم المعلومات الإدارية وتطوير نظم التقارير الدورية وتحسين مستوى دقة وسلامة وشفافية التقارير الخاصة بالسيولة في المصارف التجارية الليبية .
- العمل على فتح قنوات اتصال وبناء علاقات جيدة مع كبار العملاء سواء التجار أم المساهمين أم المودعين وذلك للحصول على الدعم اللازم عند الحاجة.
- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تخطيط ومتابعة ومراقبة حركة النقدية الداخلة والخارجة، بما يساعد على التنبؤ بالفجوة التمويلية مسبقا واتخاذ التدابير المختلفة لمواجهتها قبيل وقوعها.
- فتح الاعتمادات المستندية لعملية توريد السلع والخدمات من الخارج بسعر الصرف الرسمي.

- ضرورة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، واستخدام البرامج التسويقية لتعريف العملاء بما يستجد من خدمات الإلكترونية تقدمها المصارف، والعمل على تحفيزهم لاستخدامها، ومحاولة تبسيطها لهم.
- ضرورة اهتمام المصارف التجارية الليبية بتحسين مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، والتي مازالت لم تجد الاهتمام الكافي من هذه المصارف، وذلك من خلال مواكبة التطورات الحديثة في هذا الجانب وتدريب العاملين عليها وتعريف العملاء بها بشكل مستمر .
- ضرورة العمل على توسيع استخدام تقنية الصراف الآلي من قبل المصارف وتضمينه كافة الخدمات في جميع مدن البلاد، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات، ومعالجة الأعطال المتكررة ومشاكل التوقف الناتجة لأسباب متعددة، مثل مشاكل شبكة الانترنت ونفاد الرصد وغيرها.
- تطوير القوانين واللوائح التي تعمل بها المؤسسات المصرفية لتستوعب آثار التطور التقني وتسمح بانجاز العمليات الإلكترونية .
- تأهيل وتنمية وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي على كافة المستويات من خلال برامج تدريبية مكثفة داخليا وخارجيا للنهوض بالكادر البشري والذي يعد العنصر الأكثر أهمية وذلك لما يمثله من دور فعال للنهوض بهذا القطاع حيث إن أدائه يؤثر بشكل فعال في عملية تقديم الخدمة المصرفية.
- تطوير أنظمة الاتصالات تقنياً لكونها تمثل أحد أهم عناصر البنية التحتية اللازمة، فوجود بنية تحتية قوية تدعم نظم الاتصالات سيسهم في الانتشار السريع لاستخدام تقنية المعلومات والاتصال بين المصارف والذي بدوره سيسهل في توجهها إلى الأعمال المصرفية الالكترونية.
- الاهتمام بشبكات الاتصال (الانترنت) بكل أنواعها الداخلية والخارجية في إنجاز العمل المصرفي، كونها تشكل إحدى أسس نجاح المصارف التجارية ومنها ربط الفروع بالمركز الرئيسي الذي يسهل تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الفروع مما يساعد في انجاز العمل بسرعة ويكون سببا رئيسيا في جلب العملاء الدين هم أساس عمل المصارف.

- رفع الوعي لدي عملاء المصارف بأهمية الخدمات الإلكترونية الحديثة وذلك القيام بحملات إعلانية وعقد المؤتمرات والندوات المختلفة لعملاء المصارف للتعريف عن بالخدمات الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تقديم خدمات ذات جودة عالية في وقت اقل.

المراجع :

أحمد المبيضين، باسم، **التجارة الإلكترونية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

احمد، نفال، **دراسة تحليله مخاطر السيولة وأثرها على راس المال**، جامعة بغداد، العراق، مجله العلوم الاقتصاديه، جامعة بغداد، العدد 36، عام 2013.

البوسعيدي، شبيب بن ناصر، **وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية**، مركز الغندور، مصر، القاهرة، 2010.

الشمري، محمد نوري، والعبد اللات عبد الفتاح زهير، **الصرافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 .

الصيرفي، محمد، **التجارة الإلكترونية**، سلسة كتب المعارف الإدارية، الكتاب الثامن، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.

الصيرفي، محمد، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006.

الشورة، جلال عايد، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .

الغندور، حافظ كامل، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)**، بيروت، لبنان، 2003 .

الغافور، عبدالسلام، مختار وامزيكا،سفرج احمد، **محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجاريه**، مجله العلوم الاقتصادية والسياسية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الأسمرية زليتن، العدد السابع ،يونيو 2016.

برهم، نضال إسماعيل، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

رضوان، رأفت، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1999.

زين الدين،صلاح، **دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الإلكترونية والمصرف المركزي**،بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب المنعقد خلال لفترة من 12 – 14 / أغسطس، 2004، جامعة إلىرموك – الأردن .

طه، طارق، إدارة المصارف ونظم المعلومات المصرفية، الإسكندرية – مصر، 2000 .

طربيه، جوزيف، **الصرافة الإلكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد**، إتحاد المصارف العربية، العدد 244، المجلد 21، أبريل 2001 .

غنيم، احمد، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، المنصورة، 2009.

قطقجر، سامر، صناعه التمويل في المصارف والمؤسسات الاسلاميه، دار سعاع للنشر والعلوم، دمشق، سوريا، 2010.

موسى، أحمد جمال الدين، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في عالم المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2002 .

نادر، جمال، **أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

Efraim Turban , et al , **Electronic commerce : a managerial perspective**, Pearson Prentice Hall , New Jersey , USA ,(2006).

دور الجهود الوطنية الليبية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال

د . عبدالحميد علي المقروس الأكاديمية الليبية – فرع بنغازي

أ. عبدالرؤوف سعيد عبــود المعهد الوطني للإدارة - طرابلس

الملخص

اجمع الاقتصاديون ورجال القانون على اعتبار عملية غسيل الأموال جريمة، وأطلقوا عليها مصطلح جريمة العصر، وهذه الجريمة غذتها العولمة، وتبنتها وسائل الاتصال الحديثة ونظم المعلومات، وعممتها الأجهزة المصرفية المتقدمة في العالم، فليس غريباً أن يتنامى حجم الأموال المغسولة، إلى جانب خطورتها وعواقبها السلبية المتمثلة في آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي لا يمكن إغفالها، فان هذه الظاهرة لا تقتصر على غسيل الأموال المحصلة من عمليات غير مشروعة، بل هي امتداد لصور إجرامية متنوعة.

وبهذا يثار التساؤل حول ما مدى الجهود الوطنية الليبية في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال؟ وستشكل المحاور الأساسية التي يهدف البحث إلى تسليط الضوء عليها: مفهوم وأسباب نشوء ظاهرة غسيل الأموال، والأساليب المستخدمة في عمليات غسيل الأموال والآثار السلبية المترتبة عليها، والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال.

وذلك بهدف التوصل إلى مجموعة من النتائج تعطى مؤشرات للتوصيات التي تمثل وسيلة فاعلة للتصدي لظاهرة ونشاطات غسيل الأموال والحد منها نهائياً أو الوصول بها إلى أدنى المستويات.

المقدمة

أصبحت عمليات غسيل الأموال إحدى الظواهر التي نمت في المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، ولهذا فقد بدأت تحظى باهتمام المتخصصين في المجال الاقتصادي والمالي لآثارها السلبية على الاقتصاد الذي تجري بداخله من خلال تصرفات أو معاملات يترتب عليها اختفاء الصفة أو انتفاء الصلة بالمصدر غير المشروع لهذه الأموال، ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال فى نطاق الدورة التجارية والاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها واستثمارها بصورة طبيعية.

واحتلت ظاهرة غسيل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية، إذ تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات العالم النامي، وإدراكاً من المجتمع الدولي لتأثير عمليات غسيل الأموال السلبية على الاستقرار الاقتصادي، ازداد الاهتمام بظاهرة غسيل الأموال وبسبل

مواجهتها من قبل العديد من الدول، والتي ساهمت في عقد اتفاقية الأمم المتحدة التي تتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والذي تبلورت في مجموعة العمل المالي الدولي التي تختص بمكافحة غسيل الأموال والروافد الداعمة له.

ومما لا شك فيه تنامي خطورة المصادر التي تغذي عمليات غسيل الأموال وما ينتج عنها من أموال تحتاج إلى التغطية عن مصادرها وهو ما يجعل أصحابها يسعون إلى إدخالها في الدورة الاقتصادية والمالية للتمويه وإخفاء مصدرها غير الشرعي، ومما زاد من مخاطر هذه الظاهرة سرعة التحولات الدولية التي عرفها العالم وسرعة الاتصالات وتداخل المصالح بين الأطراف الدولية.

مشكلة البحث

لم تعد ظاهرة غسيل الأموال موضوعاً ذاتياً أو محلياً وطنياً وإنما أصبحت مشكلة تعم العالم بأسره لان تأثيراتها تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية وحتى الأخلاقية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وهو ما جعل أطراف المجتمع الدولي يحاولون الاهتمام بالظاهرة وتقديم الحلول اللازمة لها.

ويمكن الحد من انتشار ظاهرة غسيل الأموال بسن التشريعات والقوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية وتفعيل تطبيقها، وكفاءة إدارة التنسيق والتعاون بين المؤسسات المالية ذات الصلة، كل هذه الظروف مجتمعة وغيرها تساهم في الحد من تفاقم هذه الظاهرة.

وحيث تجد عصابات غسيل الأموال البيئة المناسبة والمناخ الملائم لممارسة أعمالها وازدهار نشاطاتها في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية أو عسكرية، ولا يخفى على احد الظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي حالياً والتي تشكل تربه خصبة لنمو وانتشار ظاهرة غسيل الأموال، والتي تعتبر جريمة مالية لها آثار سلبية من خلال اختراق نقاط الضعف في النظم المالية، مما أدى إلى أهمية تناول هذا الموضوع من خلال البحث لظاهرة غسيل الأموال والمنافذ التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الأموال وسبل مكافحتها منعا ًلحدوث أضرار سلبية على الاقتصاد الليبي.

وبهذا يثار التساؤل حول **ما مدى الجهود الوطنية الليبية في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال؟**

ويشتق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور السلطات الليبية في سن التشريعات والقوانين واللوائح في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- ما هو دور مصرف ليبيا المركزي في اتخاذ الإجراءات والتدابير في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

- ما هو دور المؤسسات المالية الليبية في اتخاذ الإجراءات والتدابير في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم وأسباب نشوء ظاهرة غسيل الأموال.
- الأساليب المستخدمة في عمليات غسيل الأموال.
- الآثار السلبية لعمليات غسيل الأموال.
- المبادرات الدولية والإقليمية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال.
- الجهود الوطنية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث باعتبار أن عمليات غسيل الأموال تشكل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الوطني ككل مما يُوجب اتخاذ أنجع التدابير والإجراءات ذات الكفاءة والفاعلية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

منهجية البحث

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث فانه سيتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لمراجعة أدبيات الدراسة بهدف التعرف على مساهماتها في موضوع البحث وكذلك الممارسة العملية.

مفهوم ظاهرة غسيل الأموال

ارتبطت ظاهرة غسيل الأموال في أول أشكالها بنشاط القرصنة البحرية، في حين سجل أول حضور لها في القرون الوسطى عقب تحريم الكنيسة لعمليات الربا المتفشية بشكل كبير في أوروبا ما دفع المرابين إلى إخفاء أموالهم الربوية وإظهارها في صور مختلفة، فيما تبلور الشكل الواضح للظاهرة خلال ثلاثينيات القرن المنصرم اثر ازدهار أنشطة المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية وحاجة العصابات إلى إخفاء مصادر أموالها ليتسنى استخدامها كأموال مشروعة، وعاد المصطلح للبروز وجرى تداوله في وسائل الإعلام عقب فضيحة ووتر جيت، ومع بداية الثمانيات من القرن الماضي تفشت ظاهرة غسيل الأموال وانتشرت في مختلف دول العالم متجاوزة حدود الدول والأقاليم، ما دفع السلطات في عدد من الدول إلى تجريمها (العريان،2005).

ولقد تأثرت المجتمعات بالتطور الاقتصادي الذي شهده العصر الحالي في ميدان تطور الصناعات والاتصالات والدخول في عصر العولمة دون حواجز اقتصادية بين الدول، مما ولد أنواع جديدة من

الجرائم في سبيل سرقة المال والثراء غير المشروع وابتكار أساليب جديدة ومتطورة لإخفاء مصادر الأموال وغسلها (تيناوي، 2006).

وجريمة غسيل الأموال تخفي مصدر الأموال الناتجة عن نشاطات غير مشروعة وتعطي صفة الشرعية، بمعنى أخر فان عملية غسيل الأموال تظهر الأموال وكأنها قد ثم الحصول عليها عن طريق قانوني وبمصادر دخل مشروعة، أو تظهرها وكأنها ملك لآخرين لا علاقة لهم بالمالك الحقيقي، ويعتبر القانونيون هذه الجريمة بأنها جريمة تبعية أي تفترض وقوع جريمة أصلية سابقة عليها، حيث ينصب نشاط عمليات غسيل الأموال على الأموال والمتحصلات الناتجة عن الجريمة الأصلية (العبيدي: بدون).

ويتم هذا العمل بالتعاون مع بعض الخبراء من أمثالهم في الأخلاق والأهداف، ويوجد من الأساليب التي تساعد على إخفاء الأموال المشبوهة وصرف الأنظار عن مصادر تلك الأموال، وذلك ليتجنب القائمون بتلك العمليات أي محاولة لتجريمهم وإدانتهم أو مصادرة أموالهم، ويصعب الوصول إلى أرقام حقيقية عن حجم هذه الجريمة باعتبارها أنشطة تدرج ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.

وقد بين المشرع الليبي مفهوم غسيل الأموال "بأنه يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من أتى سلوكاً من أنماط السلوك التالية:

- " تملّك الأموال غير المشروعة، أو حيازتها أو استعمالها أو استغلالها أو التصرف فيها على أي وجه أو تحويلها أو نقلها أو إيداعها أو إخفاؤها، بقصد تمويه مصدرها غير المشروع.
- تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة، أو إخفاء مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها أو حيازتها.
- الاشتراك فيما سبق بأي صورة من صور الاشتراك "(القانون رقم 2 لسنة 2005).

وقد عرفت مجموعة العمل المالي الدولي غسيل الأموال، "بأنه حيازة أو امتلاك أو استعمال لأصل مع العلم المسبق ان هذا الأصل ثم الحصول عليه نتيجة ارتكاب جريمة أو المشاركة في تلك الجريمة، أي أنها عمليات الحصول على أموال من نشاطات غير مشروعة" (www.fatfgaf.org).

كما عرفها سوق الأوراق المالية الليبي "بأنه محاولة تغيير صفة الأموال التي ثم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، وعرفها ايضاً بأنها مجموعة العمليات التي يجريها حائزو الأموال غير الشرعية لمحاولة إضفاء الصفة الشرعية عليها مما حصلوا عليه من مصادر غير قانونية ولإخفاء الأصل غير القانوني له" (www.lsm.gov.ly).

ومما سبق يتضح بأن مصطلح غسيل الأموال ينطوي تحت مفهوم إدارة عمل أو نشاط اقتصادي أو مالي مخالف للقانون أو يقع تحت بند إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون واستثماره لتوليد دخل، وبهدف إخفاء مصدر هذا المال المشبوه وتحويله إلى مال ذو مصدر مقبول – شرعي– وإدخاله في دورة الاقتصاد الوطني.

عناصر عمليات غسيل الأموال ومراحلها

تشمل عناصر عملية غسيل الأموال كل من الأطراف الآتية (www.lsm.gov.ly)، (سلمان وميخا، 2007):

- الغاسل: هو من يملك أموال غير مشروعة سواء كان شخص طبيعي أو منظمة ويسعى إلى غسلها.
- المغسول: الأموال أو المتحصلات من جراء عملية غسيل الأموال.
- الغسول: هو المكان المراد غسيل الأموال التي ثم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة فيه.

ولتنفيذ العملية الخاصة بغسيل الأموال فإنها تمر بالمراحل التالية (نجم وحمدان:2009)، (الجنابي،2014)، (تيناوي، 2006):

- المرحلة الأولى: التوظيف أو الإحلال أو الإيداع، وهو توظيف الأموال غير المشروعة في صورة إيداعات بالمصارف أو المؤسسات المالية، أو شراء الأسهم، أو عقارات، أو شراء مؤسسات مالية أو تجارية أو غيرها.
- المرحلة الثانية: التمويه أو التغطية أو التعتيم، وهو خلق مجموعة معقدة من العمليات المالية بغرض تضليل أي محاولة للكشف عن المصدر الحقيقي للأموال مثل القيام بعدد من التحويلات من خلال حسابات متعددة في عدة مصارف في دول مختلفة.
- المرحلة الثالثة: الدمج أو التكامل، تشكل المرحلة الأخيرة من سلسلة عملية غسيل الأموال، وهي الأكثر علانية من المرحل السابقة بحيث تتمثل في دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية وإضفاء الصفة الشرعية عليها وإكسابها المظهر القانوني السليم.

خصائص عمليات غسيل الأموال

توجد العديد من الخصائص التي تميز عمليات غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى، فمنها الاقتصادية والاجتماعية والمصرفية والتي تؤثر على طبيعة تحركاتها وأهدافها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (عبدالله، 2012):

- إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل الأموال غير المشروعة.

- تتواكب عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تشهد تلك العمليات تطوراً كبيراً في تكتيكها، وكذلك بالتطور في وسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل الأموال وتحويلها.

- إن عمليات غسيل الأموال تتم من خلال خبراء متخصصين على علم تام بقواعد الرقابة والإشراف على النقد وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، وعلى علم بفرص ومجالات الاستثمار والتوظيف التي توفر الأمان لهذه الأموال.

- ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية بعمليات التحرير الاقتصادي والمالي.

- ظاهرة غسيل الأموال تعود بالفائدة على الدولة المستقبلة للأموال المهربة، قصد غسلها وإعادة صفها من جديد في الاقتصاد الوطني.

- عملية غسيل الأموال عملية مصرفية، حيث تتكاثر عمليات غسيل الأموال في المؤسسات المالية والمصرفية لما لها من صفة الكتمان والسرية المفروضة عليها فيما بينها وبين المتعاملين معها.

أسباب ظهور ظاهرة غسيل الأموال وأساليبها

هناك العديد من الأسباب التي ساعدت على نشوء وظهور وانتشار ظاهرة غسيل الأموال أهمها(عبدالله، 2012):

- البحث عن الآمان وإضفاء الشرعية على أموال هي فى الأصل ذات مصدر غير مشروع قانوناً.

- تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفسح المجال أمام الخبراء المتخصصين والمحترفين للاستفادة من وجود بعض الثغرات التي تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال.

- تردد بعض الدول النامية بوضع التشريعات والضوابط لمواجهة عمليات غسيل الأموال خشية أن يكون ذلك متعارضاً مع العولمة المالية وتحرير تحركات رؤوس الأموال.

- العولمة الاقتصادية والانفتاح بين الدول ونمو العلاقات بين المصارف مما يزيد من الخدمات المالية المشبوهة للقنوات المشروعة التي تستخدم كتغطية للعمليات النقدية المشبوهة.

- ضعف النظم الرقابية، حيث يعد النظام الرقابي احد الوظائف المهمة لأي منظمة لاسيما في النشاط المصرفي، وكثيراً ما يستغل غاسلو الأموال المصارف في تحقيق عملياتهم في إعادة دورة غسيل الأموال بوجود ضعف في مراقبة الأموال أو الإجراءات.
- الفساد الإداري والسياسي إذ تعد جرائم الاختلاس للمال العام والرشوة من اهم الجرائم المرتبطة بالفساد الإداري، إلى جانب ارتباطها بعملية غسيل الأموال.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- انتشار القروض السيئة السمعة التي تخفي وراءها الفساد والرشوة وسرقة أموال المصارف.
- ظهور البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على معالجتها، إلى جانب عن عدم قدرة القطاعات الإنتاجية على توفير احتياجات المجتمع.

هذا وتتعدد أساليب غسيل الأموال حسب طبيعة العمليات ومقدار مبالغها وظروفها ومكانها، ويمكن تقسيم تلك الأساليب إلى أساليب تقليدية قانونية وتجارية وأساليب مصرفية، نعرضها كما يلي:

- الأساليب التقليدية وأهمها تهريب وتبادل العملة، والملاذات الضريبية في الدول التي تمتاز بانخفاض نسب الضريبة، وتأسيس الشركات الوهمية، وإبرام الصفقات الوهمية من خلال اختلاق وصولات زائفة تتضمن أسعاراً هي أضعاف الأرقام الفعلية التي دفعت ثمنا للبضائع، هذا إذا كانت هناك بضائع قد تم شراؤها فعلاً، وشراء أسهم أو عقارات بأسماء وهمية أو شركات وهمية (خلف، 2007).
- الأساليب المصرفية ومنها فتح الحسابات السرية والحسابات مجهولة الهوية، وغسيل الأموال بوساطة الإعتمادات المستندية لنقل الأموال من مكان لأخر بطريقة مشروعة، وكذلك غسيل الأموال بشراء العملة الأجنبية لتمويل الواردات، كما ان هناك خدمات تقدمها المصارف يمكن أن تستغلها عصابات غسيل الأموال في عملياتها لغرض غسيل أموالها وإضفاء المشروعية عليها وأهمها خدمة السرية المصرفية (الموسوي، 2009).

الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال

تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم المنظمة، ولها العديد من الآثار سلبية تمتد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نذكر منها(تيناوي، 2006)، (جميل، 2011):

- ان تسرب الأموال المغسولة إلى الاقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث تشوه في نمط الإنفاق والاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع.

- ان نجاح خروج الأموال المغسولة من الاقتصاد القومي للدول يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي مما يهدد احتياطيات الدولة لدى المصرف المركزي.

- ان غسيل الأموال يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، حيث ينمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي.

- يرتبط غسيل الأموال بزيادة الإنفاق غير الرشيد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وحدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

- يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء (محدودي الدخل في المجتمع)، مما يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار اجتماعي.

- ان تسرب الأموال المغسولة إلى الاقتصاد الوطني للدول يمكن ان يؤدي بالحكومة إلى فرض ضرائب جديدة، أو زيادة معدلات الضرائب من اجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار بعد تهريب الأموال إلى الخارج، ما يعني زيادة الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول المحدودة.

- يؤدي غسيل الأموال إلى تعطيل تنفيذ السياسات المالية العامة عن طريق التهرب من دفع الضرائب، مما ينعكس سلباً على ميزان المالية العامة وبالتالي على موارد الحكومة المتاحة لمقابلة التزاماتها، وعلى أدائها الاقتصادي والاجتماعي.

- تؤدي عملية غسيل الأموال إلى انهيار الأسواق المالية التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، حيث يكون اللجوء إلى شراء الأوراق المالية من الأسواق المالية ليس بهدف الاستثمار ولكن من اجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال، وعندما يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في الأسعار بشكل عام في الأسواق المالية ومن ثم انهيارها.

- يمكن لغسيل الأموال ان يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، إذ يؤدي إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار، والجراءة على ولوج مجالات الاستثمار

المحفوفة بالمخاطر، مما ينعكس سلباً على رجال الأعمال والمستثمرين من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

- ان غسيل الأموال بشكل عيني يؤدي إلى زيادة حجم الواردات الأجنبية ومن ثم المساهمة في حدوث اختلال في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وزيادة المعروض من عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى ومن ثم اتجاه قيمة العملة الوطنية إلى الانخفاض خاصة في ظل الاتجاهات العالمية الراهنة إلى تطبيق سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي.

- يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية، حيث توجد علاقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي، ودورها في حدوث الانقلابات السياسية مما يزعزع امن واستقرار دول العالم النامية.

- ان تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان البناء الاجتماعي في البلاد بصعود المجرمين القائمين على عملية غسيل الأموال إلى هرم المجتمع.

- إذا أصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصدره، قد يؤدي الأمر إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع الذي ينعم بالسلام الاجتماعي.

- تساهم عمليات غسيل الأموال في شيوع ظاهرة تحدي القانون وروح التمرد لدى الشباب والاستهانة بالسلطة الشرعية وعدم الرغبة في التمسك بالأنظمة والقوانين المعمول بها نتيجة عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- تساهم الرشوة التي يدفعها غاسلوا الأموال في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات حيث تقدم الرشوة لرجال الأمن والسياسة لكي يغضوا أبصارهم عن أنشطة جماعات الإجرام غير المشروعة.

دور المؤسسات المالية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال

تؤدي المؤسسات المالية دوراً كبيراً في مجال غسيل الأموال وقد يستغلها البعض لارتكاب هذه الجريمة لذا تحدد اغلب القوانين العديد من الالتزامات عن المؤسسات المالية كالمصارف وشركات الوساطة والصرافة والتامين وغيرها من الالتزام بها، ومنها (الجنابي، 2014):

- عدم فتح أي حساب أو إجراء أي عملية ماليه بأسماء مزيفه أو غير كاملة أو غير واضحة، ويجب التحقق من هوية العملاء استناداً لوثائق إثبات رسميه.

- التحقق من المستندات الرسمية للشخصيات المعنوية التي توضح اسم الشخصية المعنوية وعنوانها ومكان وتاريخ تسجيلها وأسماء المديرين المفوضين للتوقيع نيابة عنها.

- الاحتفاظ بسجل منفصل لكل عملية يحتوي على جميع البيانات المطلوبة.
- عدم الإفصاح للعميل أو المستفيد أو أي شخص أخر غير السلطات المختصة بتطبيق أحكام القانون عن أي اشتباه أو إجراء من إجراءات الإخطار أو التحري أو الفحص أو التحقيق التي تتخذ في شان المعاملات أو العمليات المالية المثبتة في أنها تتضمن غسيل أموال.
- الإبلاغ الفوري بأي عمليه يشتبه بأنها تتضمن غسيل أموال.
- الاحتفاظ لمدة كافية من تاريخ انتهاء المعاملة أو العملية أو إقفال الحساب بكل السجلات وهذه تعتبر فترة تقادم لإيضاح التعامل المالي والصفقات التجارية لكل عمليه سواء كانت محليه أو خارجية.
- تنفيذ إجراءات التدقيق التي يصدرها المصرف المركزي بهذا الخصوص من وقت لأخر.
- تقديم أي معلومات أو مساعده تطلبها السلطات المنفذة للقانون.

الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

إدراكاً من المجتمع الدولي لتأثير عمليات غسيل الأموال السلبية على الاستقرار الاقتصادي، ولذلك يتزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وبسبل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات، فقد توالت الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل من أجل الحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها وإخضاعها للعقاب ومن تم ضبط المسئولين عنها ومعاقبتهم، من خلال إصدار عدة اتفاقيات ووثائق دولية تهدف إلى التصدي لها بالتشديد على جميع الدول للرقابة على المصارف وتحديث القوانين والأنظمة الوطنية بما يجعلها قادرة على تفعيل مكافحة عمليات غسيل الأموال على الصعيد الوطني والتعاون مع مختلف الدول عبر قنوات ثنائية وإقليمية دولية، ويمكن توضيح أهم هذه الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال كما يلي (سلمان وميخا، 2007) (نجم وحمدان:2009) (ربابعة، 2014)، (تيناوي، 2006):

- اتفاقية فيينا: صدرت هذه الاتفاقية عن الأمم المتحدة 1988 وهي تتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بتجريم سلوكيات تنطوي على غسيل الأموال الناتجة من الاتجار بالمخدرات والمواد الشبيهة، وتعتبر من أوائل الاتفاقيات الدولية التي تعرضت لموضوع غسيل الأموال، وقد تركت هذه الاتفاقية للدول حرية التصرف واتخاذ الإجراءات التي تراها كل دولة مناسبة وذلك حسب ظروفها لتحريم منع تحريف أو تمويه أو تبديل أو حذف حقيقة الأموال إذا كانت متحصلة من إحدى الجرائم الخطرة.

- لجنة بازل: صدر عن لجنة بازل سنة 1988 بيان حول منع استخدام القطاع المصرفي لأغراض غسيل الأموال أيا كان مصدره، وقد أصدرت اللجنة في سنة 1990 إرشادات مرتبطة بمكافحة غسيل الأموال أهمها إزالة القيود الخاصة بالسرية المصرفية، وفي سنة 1997 أصدرت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة بما فيها قواعد اعرف عميلك، وفي سنة 2001 أصدرت اللجنة ورقة حول المبادئ الأساسية للتعرف على العملاء والمتمثلة في سياسة قبول العملاء ومتطلبات ونواحي التعرف على العملاء والمبادئ المتعلقة بالإشراف والمتابعة المستمرة للحسابات، والمبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر.

- مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال FATF: أنشئت المجموعة سنة 1989 من قبل الدول الصناعية الكبرى لتقوم بدورين رئيسيين: وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، وتقييم مدى التزام الدول بتطبيق هذه المعايير والتوصيات، إذ قامت المجموعة بوضع أربعين توصية خاصة بمكافحة غسيل الأموال تمثلت أهمها في تجريم عمليات غسيل الأموال، ومصادرة عائداتها، والتأكيد على مسؤولية المؤسسات المالية والمصرفية في التعرف على هوية عملائها، والاحتفاظ بسجلات كاملة عنهم، ورفع تقارير بالعمليات المشبوهة للسلطات المعنية (www.fatfgaf.org).

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إدراكًا من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية التعاون الإقليمي لمكافحتها، قررت 14 دولة من دول المنطقة إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2003، تتضمن مذكرة التفاهم التي تم بموجبها إنشاء المجموعة ستة أهداف على المجموعة أن تعمل على تحقيقها وهي: تبني تنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي حول مكافحة غسل الأموال، تبني تنفيذ التوصيات الخاصة لمجموعة العمل المالي حول مكافحة تمويل الإرهاب، تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التعاون سوياً لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في جميع أنحاء العالم، العمل سوياً لتحديد الموضوعات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية

لمعالجتها، اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة طبقاً للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

- إدارة منع ومصادرة الأموال المتأتية من أعمال إجرامية (فوباك) التابعة للانتربول الدولي: تم تأسيس هذه الإدارة عام 1993 كإدارة تابعة للانتربول الدولي تكمن مهمتها في جمع المعلومات والأخبار وترجمتها وحفظها لديها ضمن أرشيف خاص، تلك المعلومات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، كما تقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بملاحقة الموجودات غير الشرعية.

- المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO: أصدرت سنة 1992 إرشادات وتوصيات تهدف من خلالها تجنب استخدام أنشطة الوساطة في الأوراق المالية لإغراض غير مشروعة، وفي سنة 1998 أصدرت المنظمة ورقة حول المبادئ والمعايير الأساسية لتشريعات الأوراق المالية تم تعديلها سنة 2002، وكان الهدف من هذه المبادئ الارتقاء بمصداقية كفاءة أسواق الأوراق المالية وسلامة معاملاتها، كما أكدت على ضرورة وجود إطار تشريعي لممارسة الأنشطة غير المشروعة، ومنح هيئات الإشراف والرقابة على هذه الأسواق صلاحيات تشريعية وتنفيذية، إلى جانب صلاحيات التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية مع امتلاك الأطراف والمؤسسات العاملة في أسواق الأوراق المالية للسياسات والإجراءات الملائمة للرقابة الداخلية في جرائم الأموال (https://www.iosco.org).

- الجمعية الدولية لمراقبة التأمين IAIS: في سنة 2000 أصدرت الجمعية المبادئ الأساسية للتأمين، وتم بيان دور السلطات الرقابية في معالجة جرائم غسيل الأموال، وحثت الجمعية على أهمية تبادل المعلومات مع السلطات النظيرة، وفي سنة 2002 صدرت عن الجمعية إرشادات شاملة حول مكافحة غسيل الأموال داخل أنشطة التأمين وذلك بتحديد متطلبات قيام مراقبي التأمين بعمليات التفتيش والتحقق من السجلات والعمليات التي تقوم بها شركات التأمين والوسطاء، ومتطلبات تبادل المعلومات مع النظراء بالداخل والخارج، ومتطلبات التأكد عن الترخيص من الفاعلية وملائمة شركات التأمين طالبة الترخيص لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

بالفترة الأخيرة حاولت ليبيا مواكبة التغييرات التي يشهدها العالم، حيث تعتبر ليبيا من بين الدول التي حاولت اتخاذ إجراءات لمكافحة غسيل الأموال وهذه الإجراءات ارتقت إلى سن قانون خاص بمكافحة غسيل الأموال وهو القانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، وفيما يلي نعرض أهم الجهود الوطنية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

جهود السلطات الليبية المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

أقر القانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال بأن تنشأ بمُوجب هذا القانون لجنة تسمى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من ضمن اختصاصاتها ما يلي:

- اقتراح الأنظمة والإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال.
- تسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الممثلة فيها، والتنسيق بينها.
- تمثيل الدولة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.
- إعداد نموذج التقرير عن المعاملات المشبوهة، وتحديد كيفية إرساله إلى وحدة المعلومات المالية بالمصرف المركزي.

كما تنشأ بموجب هذا القانون وحدة تسمى وحدة المعلومات المالية لمواجهة عمليات غسيل الأموال تتبع مصرف ليبيا المركزي، ترسل إليها تقارير المعاملات المشبوهة من كافة المنشات المالية والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، وتقدم إليها البلاغات عن هذه المعاملات من أي شخص أو جهة.

ولهذه الوحدة أن تتبادل مع نظيراتها في الدول الأخرى المعلومات والتقارير عن الحالات التي يشتبه في انطوائها على عمليات غسيل أموال، وذلك وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية أو تكون الدولة طرفاً فيها، أو وفقاً لقواعد المعاملة بالمثل.

كما ان القرار رقم 300 لسنة 2007 بشان إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2005 بشان مكافحة غسل الأموال والتي تضمنت في مجملها التوضيحات التفصيلية للمحاور التالية:

- اختصاصات وأعمال كلا من وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.
- ألزم كل المؤسسات المالية بوضع النظم الكفيلة بتطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات والمنشورات والتعليمات التي تصدر بمقتضاهما.
- ألزم الجهات الرقابية باتخاذ ما يلزم من وسائل الرقابة المكتبية والميدانية للتحقق من التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية والضوابط الرقابية التي تصدر بموجبها.
- وضع المؤسسات المالية والجهات الرقابية والوحدة الرئيسية برامج لتنفيذ خطط تدريب وتأهيل العاملين بها بما يكفل إعدادهم للقيام بالمهام المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومسايرة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم في هذا المجال.

- التعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الأموال وفق القواعد المقررة في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون الدولة طرفا فيها أو تطبيقاً لمبدأ التعامل بالمثل.

وفي إطار العمل على محاربة الأنشطة الغير المشروعة المرتبطة بظاهرة غسيل الأموال والمتعلقة بأعمال الفساد فقد اقر المشرع الليبي القانون رقم 11 لسنة 2014 بشان إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تضمنت اختصاصاتها القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص الجرائم المنصوص عليه في القانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال.

كما ان المشرع الليبي لم يغفل تحديث القوانين ذات العلاقة بظاهرة غسيل الأموال من حيث التوصيف للجرائم الأصلية السابقة لأعمال غسيل الأموال، وإعادة تنظيم وتحديث الأجهزة الرقابية، ومن ابرز هذه القوانين: القانون رقم 10 لسنة 2005 بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، القانون رقم 19 لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، القانون رقم 20 لسنة 2013 بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية، بالإضافة إلى قوانين أخرى التي وضعت لمواجهة أبرز صور الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات والاتجار بها وتصنيعها وترويجها واستعمالها.

جهود مصرف ليبيا المركزي المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

من ضمن المجهودات المبذولة في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال فقد اتخذ المصرف المركزي بعض الإجراءات والتدابير في هذا المجال أهمها:

- منشور محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم 1 لسنة 2002 بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال.
- منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم أ.ر.م.ن/ 1 لسنة 2005 بشأن طلب تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتبسيط الإجراءات وتطبيق سياسات التعرف على العملاء (اعرف عميلك).
- منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم أ.ر.م.ن/ 12 لسنة 2007 بشأن طلب ضرورة الالتزام باستخدام نماذج التحقق من هوية العملاء (KYC).
- منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم أ.ر.م.ن/ 7 لسنة 2012 بشأن سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعناية الواجبة تجاه العملاء.

جهود المؤسسات المالية الليبية المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

يلزم القانون رقم 2 لسنة 2005 بشان مكافحة غسل الأموال كل مصرف من المصارف العاملة في الدولة بإنشاء وحدة فرعية تسمى الوحدة الفرعية للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال تتولى رصد ومتابعة كافة العمليات والصفقات التي يجريها المصرف أو المؤسسة المالية، أو المتعاملون مع المصرف أو المؤسسة المالية، والتي يشتبه في علاقتها بصفقات غير مشروعة أو عمليات غسل أموال أو العمليات المتعلقة بإيداع أو تحويل أموال مجهولة المصدر، وتتولى هذه الوحدة الفرعية الإبلاغ عن المعلومات أو البيانات التي تتصل بهذه العمليات إلى وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي.

هذا وقد ألزم القانون رقم 2 لسنة 2005 بشان مكافحة غسل الأموال جميع الجهات التي تحصل على معلومات أو بيانات وفقاً لأحكام هذا القانون، أن تحافظ على سريتها وألا تكشف عنها إلا بالقدر الضروري اللازم لاستخدامها في التحقيقات والدعاوى والقضايا المُتعلِّقة بجريمة غسيل الأموال والجرائم الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

وقد أجاز القانون رقم 2 لسنة 2005 بشان مكافحة غسل الأموال لكافة الجهات المختصة بالترخيص أو الإذن للمنشات المالية والتجارية والاقتصادية بممارسة أنشطتها، والجهات المكلفة بالرقابة والتفتيش عليها، ووضع الآليات المناسبة للتأكد من التزامها بالنظم واللوائح الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، وإخطار وحدة المعلومات المالية في مصرف ليبيا المركزي بالحالات المشبوهة فور اكتشافها.

ومن ضمن المجهودات المبذولة في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال فقد اتخذ سوق المال الليبي بعض التدابير والإجراءات (قواعد وتشريعات عمل السوق)، حيث وضع السوق ضوابط وقواعد تنظم عمليات التداول بين الوسيط وعميله كي يكفل عدم وجود عمليات غسيل أموال من خلاله، وذلك بإلزام الوسطاء بإبلاغ المستثمرين بخصائص السوق قبل تعاملهم فيه، ويكون الوسطاء مسؤولين عن سلامة عمليات التداول التي يجرونها ومطابقتها للقوانين واللوائح والنظم والقرارات النافذة والتي تحكم عمليات التداول وعلى الأخص التحقق من شخصية المستثمر وملكيته للأوراق المالية وصفته وأهليته للتصرف فيها، التأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وعلى نحو خال من الغش أو النصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية.

كما ان القواعد المنظمة لعمل سوق المال الليبي تلزم الوسيط بتقديم بيان بأسماء العاملين لديه ومسمياتهم الوظيفية وممثليه ومساعديه والذين يشترط فيهم الكفاية والإلمام الكافي بالعمل، وأن

يشتمل هذا البيان كذلك على نماذج توقيعاتهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم، وأسماء وعناوين أقاربهم حتى الدرجة الثانية، وكذلك تعبئة الاستبيانات والإدلاء بالبيانات والمعلومات التي تطلب منه.

ويكون دور سوق المال الليبي بالرقابة على شركات الوساطة للتأكد من قيامها باتخاذ الإجراءات المتمثلة في مبدأ اعرف عميلك ويتعين عليها عدم إجراء أي معاملة مجهولة المصدر، أو بأسماء صورية أو وهمية، أو بأرقام سرية، سواء تعلق الأمر بفتح الحسابات، أو ربط ودائع، أو قبول أموال أو تحويلها، أو التعامل بها على أي وجه كان.

وعلى ضوء ما تم بيانه نجد أن سوق المال الليبي قد وضع القواعد الكفيلة لمكافحة غسيل الأموال لذا يجب على موظفيه تفعيل هذه القواعد وتطويرها وفقاً لما يتلاءم مع تطور عمل السوق لكي يكفل القيام بواجبه الرقابي على أكمل وجه.

النتائج والتوصيات

من خلال عرض المبادرات الدولية والإقليمية التي تبذل من أجل الحد من ظاهرة غسيل الأموال والسيطرة عليها، وعرض التشريعات والقوانين واللوائح الوطنية ذات العلاقة، والإجراءات والتدابير التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي واختصاصات وأعمال كلا من وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وما ألزم به المشرع الليبي كل مصرف من المصارف العاملة في الدولة بإنشاء الوحدة الفرعية للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وبيان القواعد الكفيلة لمكافحة غسيل الأموال التي اتخذها سوق المال الليبي باعتباره سلطة إشرافية ورقابية، توصل البحث لعدد من النتائج نوضحها في النقاط التالية:

- توفر البنية الأساسية التشريعية فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد مما يعزز دور السلطات الليبية في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- إنشاء وحدة المعلومات المالية التي تعتبر بمثابة مركز وطني على مستوى الدولة الليبية لمواجهة غسيل الأموال ضمن الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي وتعتبر إحدى الإدارات التابعة له مما يعزز من دور مصرف ليبيا المركزي في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- الوحدة الفرعية للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال بكل مصرف من المصارف العاملة في الدولة يضمن مراقبة جميع العمليات التي تجريها المصارف للإبلاغ عن الحالات المشبوهة والتعامل معها مما يعزز من دور المؤسسات المالية في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

- في إطار القيام بالواجب الرقابي على شركات الوساطة وضع سوق المال الليبي ضوابط وقواعد تنظم عمليات التداول بين الوسيط وعميله كي يكفل عدم وجود عمليات غسيل أموال من خلاله مما يعزز من دور المؤسسات المالية في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

مما سبق نستنتج حجم الجهود الوطنية الليبية المبذولة في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، إلا انه من الضروري العمل قدماً لتحديث وتطوير التشريعات والقوانين السارية حالياً وسد ثغراتها ومواكبة التطور في أساليب غسيل الأموال وفق المتطلبات الدولية، وكذلك من الأهمية بمكان العمل على تقييم مدى الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح والإجراءات والمنشورات المتعلقة بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

وحيث يقع على عاتق السلطات الليبية اتخاذ الإجراءات والضوابط الكفيلة بمنع استفحال ظاهرة غسيل الأموال في الاقتصاد الوطني لما لها من آثار مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومن أهم الخطوات التي نوصي باتخاذها:

- العمل على محاربة الأنشطة الغير المشروعة مثل سرقة المال العام والرشوة وغيرها من المصادر غير المشروعة لما لها من آثار سلبية على تنفيذ الخطط التنموية ومعدلات الأداء.
- ضرورة متابعة عمليات انتقال العملة ودخولها عبر الحدود للتأكد من مصادرها واستحداث وحدة مالية تتولى التنسيق مع مصلحة الجمارك ومصرف ليبيا المركزي لمتابعة عمليات غسيل الأموال.
- العمل على عقد لقاءات أو ورش عمل تضم جميع المدراء العامين للمؤسسات المالية، ورؤساء الجهات الرقابية لتحقيق توعية وفاعلية عالية المستوى.
- تطوير وتدريب العاملين في المصارف والمؤسسات المالية على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسيل الأموال والإبلاغ عنها.
- العمل على عقد الندوات والمؤتمرات لما لها من أهمية في نشر الوعي لدى المواطنين وإطلاعهم على خطورة وعواقب عمليات غسل الأموال.

المراجع

- أحمد الهادي سلمان، لهيب توما ميخا، (2007)، الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد السابع والستون.
- أحمد صبحي جميل، (2011)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها دراسة استطلاعية عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون.

- جاسم خريبط حلف، (2007)، المفهوم القانوني لجريمة غسيل الأموال، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد التاسع عشر.

- خبابة عبدالله، (2012)، انعكاسات غسل الأموال على تمويل التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون.

- صباح مجيد العبيدي، (بدون)، عمليات غسيل الأموال ابرز المضامين وسبل المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع.

- عباس نوار كحيط الموسوي، (2009)، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والسبعون.

- عبدالصاحب نجم، خولة حسين حمدان، (2009)، إجراءات المؤسسات المالية والرقابية في مكافحة غسل الأموال دراسة في التشريعات العراقية، مجلة القاديسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني.

- عبدالله محمد ربابعة، (2014)، السبل التشريعية والقضائية لمواجهة الجرائم المستحدثة- جريمة غسل الأموال أنموذجا، الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، خلال الفترة 2-4/ 2014/9، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان.

- فارس عبدالله كاظم الجنابي، (2014)، دور السياسات الإدارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بتحقيق الاستراتيجية المصرفية – دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص المؤتمر العلمي الخامس.

- محمد علي العريان، (2005)، عمليات غسيل الأموال واليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

- هشام اخمد تيناوي، (2006)، المخدرات وظاهرة غسل الأموال، ندوة علمية بعنوان المخدرات والعولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- موقع المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO على شبكة المعلومات الدولية، www.iosco.org.

- موقع مجموعة العمل المالي الدولية FATF على شبكة المعلومات الدولية، www.fatfgaf.org.

- موقع سوق المال الليبي على شبكة المعلومات الدولية، دليل مجابهة عمليات غسل الأموال لشركات الوساطة المالية، www.lsm.gov.ly .
- القانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال.
- القرار رقم 300 لسنة 2007 بشان إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2005 بشان مكافحة غسل الأموال.
القانون رقم 11 لسنة 2014 بشان إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

تقدير العلاقة السببية بين تقلبات مستويات السيولة وقيمة الدينار الليبي

د.سامي عمر ساسي

د.يوسف يخلف مسعود

الملخص

هدفت الدراسة الى التحقق من وجود علاقة سببيةبين الكتلة النقدية (السيولة المحلية والسيولة المصرفية) على قيمة العملة المحلية بالاقتصاد الليبي،وقياس الاثر في الاجلين القصير والطويل. واستخدم منهجية التكامل المشترك، بالإضافة إلى اختبارات السببية لجرانجر،واسلوب نموذج متجه الانحدار الذاتي (*VAR*)، لتقدير نموذج الدراسة وذلك للفترة 1990– 2016. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بالمدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وفي المدى القصير اظهرت ان متغير السيولة المحلية المخلف فترة زمنية واحدة "*M2-1*" له تأثير طردي على متغير السيولة المحلية "*M2*" للسنة الحالية في الاتجاه الطردي. وكذلك توصلت الى ان متغير السيولة المحلية المخلف فترة زمنية واحدة "*M2-1*" له تأثير طردي على متغير السيولة المصرفية "*Lq*" للسنة الحالية في الاتجاه الطردي.

المقدمة

كانت السلطات النقدية وأدواتهامنذ بداية العقد السابع من القرن الماضي وحتى سنة 2011 وظيفتها الرئيسية هي خدمة السلطات المالية وما تحتاجه الموازنة العامة من نقود في الدولة الليبية، اي بعبارة اخرى لم تكون للسلطات النقدية اي دور حقيقي تلعبه في لاقتصاد الليبي لمكافحة التضخم والعمل على استقرار سعر الصرف والحد من البطالة وتنويع مصاد الدخل الليبي، ولكن بعد 2011 اعطيت وفق القانون الصادر عن الجهات التشريعية الليبية للسطات النقدية والمتمثلة في المصرف الليبي المركزي استقلالية تامة في بناء سياسته واتخاذ قرارته، الامر الذي جعله يقفز على كل ادوات السياسات الاقتصادية الاخرى في البلاد، ويرسم سياساته بعيدا عن اهدافه الحقيقية الا وهو العمل على استقرار الاقتصاد الوطني بالتظافر مع ادوات السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

في غياب تام لسلطات الدولة (التنفيذية والرقابية والتشريعية والقضائية) وإنقسام البلاد الى عدة حكومات وعدة سلطات تشريعية غير فاعلة، تم فسح المجال بشكل تام للمصرف الليبي المركزي والقائمين عليه بإتخاذ قرارات وبناء سياسات لعمله غير مدروسة وفي مأمن تام من المحاسبة والعقاب، ومن ابرز تلك السياسات والقرارات التي ساهمت في تفاقم الأزمات الاقتصادية بشكل جامح،هو منع الجمهور من الحصول على العملات الصعبة (لغرض العلاج او التعليم او حتى التجارة)، وفتح المجال امام فئة محددة من المواطنين (بعض التجار) لاقتناء تلك العملات وذلك عن طريق فتح الاعتمادات التجارية لهم (يوسف واخرون، 2016)، وكذلك اصدار بطاقات السحب الالكتروني (Visa Card) التي منحت لفئة محدد من المواطنين. الامر الذي ساهم بشكل قوي في ظهور سوق الموازية لبيع العملات، وانتعش السوق الموازي بشكل كبير في ظل هذه السياسات المتبعة من المصرف الليبي المركزي، فنجم عنها نقص شديد للسيولة المصرفية وأحيانا اختفائها تماما لدى المصارف التجارية الليبية الى درجة ان المواطنين منعوا من الحصول على مرتباته المودعة تحت بند ودائع جارية لدى المصارف التجارية، وتركز السيولة المحلية عند فئة محدد من المواطنين، فتسبب في انخفاض قيمة الدينار الليبي بشكل مأساوي وارتفاع كبير في الاسعار.

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: هل للسيولة المحلية والسيولة المصرفية اثر على قيمة الدينار الليبي في الاجلين الطويل والقصير؟ ام السيولة المحلية او السيولة المصرفية هما من يتأثران بقيمة العملة المحلية؟

اهداف الدراسة

1- التعرف على اثر الكتلة النقدية (السيولة المحلية والسيولة المصرفية) على قيمة العملة المحلية بالاقتصاد الليبي في الاجلين القصير والطويل.

2- التعرف على إمكانية وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية وقيمة الدينار الليبي من عدمها.

فرضيات الدراسة

ارتكزت الدراسة على فرضية مفادها ان الكتلة النقدية الهائلة في الاقتصاد الليبي لعبت دوراً كبيراً في تدهور قيمة الدينار الليبي إزاء العملات الاجنبية، إذ ان هناك علاقة عكسية بين عرض النقد (السيولة النقدية) وقيمة الدينار الليبي في الاجلين الطويل والقصير.

اهمية الدراسة

إن معرفة العوامل التي تؤثر في قيمة العملة المحلية، يعد هدف جوهرى تسعى كافات السلطات الاقتصادية في الدول إلى تحقيقه، لانه بالحفاظ على قيمة العملة والتعرف على العلاقات السببية مع السيولة النقدية بانواعها يساعد السلطات الاقتصادية وخاصة النقدية منها على اتخاذ قررات ورسم سياسات من شأنها أن تساعد على الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق مناخ مناسب للنمو الاقتصادي، ومن هنا تستمد هذه الدراسة اهميتها.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على استخدام أساليب التحليل الكمي القياسي، المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة، ومنهجية التكامل المشترك. بالإضافة إلى اختبارات السببية لجرانجر، فضلا عن تقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (*VAR*).

حدود الدراسة

تتخذ هذه الدراسة من الفترة الزمنية الممتدة من 1990 الى 2016م، اما الحدود المكانية فتكمن على الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة

تتضارب الدراسات حول طبيعة العلاقة او الاثر للسيولة على قيمة العملة من عدمه، حيث ترى بعضها ان أثر السيولة على قيمة العملة المحلية عكسي، في حين ترى أخرى ان الأثر طردي، وأكتفت عدد من الدراسات على تحديد وجود أثر من عدمه، إلا أنه ترى بعض الدراسات ان العلاقة بين السيولة وقيمة العملية المحلية هي علاقة سببية تبادلة. حيث أكدت دراسة على الاقتصاد الجزائري والمغربيأن أثر السيولة عكسي على قيمة العملة (Benbouziane et. al., 2006)، وفي نفس السياق أتفقت معها دراسة على الاقتصاد الصيني أن زيادة السيولة تؤدي إلى تحفيض قيمة المحلية، وهذا يؤدي الى إختلال خارجي (Zhang, 2009)، ولم تشد دراسة استخدم فيها أسلوب البيانات المقطعية للفترة من 1990– 2011، حيث توصلت إلى أن أثر السيولة العالمية سلبي على قيمة العملة (Draft, 2014).

إلا أنه من جهة أخرى كشفت دراسة على الاقتصاد الإيراني للفترة 1973– 2008، أن حجم السيولة له تأثير طردي على قيمة العملة المحليةبالمدى القصير(Safdari at. el., 2012)،

وأفصحت دراسة أخرى على الاقتصاد الإيراني للفترة 1959– 2010، على نفس النتيجة، حيثأظهرت أن نسبة السيولة له تأثير طردي على قيمة العملة المحلية(Mehrara et. al., 2015).

في حين لم يخوض غمار الجدل عدد من الخبراء والبحاثحول تحديد طبيعة العلاقة بين السيولة وقيمة العملة، إنما أكتفت بتحديد الأثر فقط، حيث أشارت دراسة على الاقتصاد الليبي، للفترة 1970– 2010، إلى أن السيولة تؤثر في قيمة الدينار الليبي، وقيمة الدينار تؤثر في السيولة النقدية بالاقتصاد الليبيبالمدى الطويل (نورالدين، 2013)، وعلى نفس الصعيد أكدت دراسة على الاقتصاد الكوري أن السيولة النقدية لهاأثر على قيمة العملة المحلية "Won"مقابل الدولار الأمريكي والمارك الألماني والين الياباني (Miyakoshi, 2000). وفي نفس الإتجاه توصلت دراسة على الاقتصاد الإيراني الى وجود أثر للسيولة المحلية على السيولة المصرفية، ولا يوجد أثر لقيمة العملة المحلية على السيولة المصرفية. (Khozani, 2016). في حين بينت دراسة على منطقة اليورو، أن أثر السيولة على قيمة العملة المحلية يختلف عبر الزمن (Baumeister et. al., 2008)). وأتفقت دراسة "Baumeister" مع دراسة على الاقتصاد السويسري حيث أظهرت أن العلاقة بين السيولة وقيمة العملة تظهر في المدى الطويل(Sutter, 2013). وكذلك لم تشد دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة 1990–2011، عن الدراستين آنفتي الذكر، حيث أظهرت ان قيمة العملة لها تأثير على السيولة المحلية في الآجل الطويل(داغر وأخر، 2014).

وأكتفى طيف من الخبراء والبحاث بالاشارة الى قوة أثر السيولة على العملة المحلية، حيث أشارت دراسة على الاقتصاد النيجيري إلى أن السيولة المحلية لها تأثير كبير على قيمة العملة المحلية (Ujuju et. al., 2016). وبلورة دراسة على الاقتصاد العراقي نفس النتيجة، أي أن السيولة النقدية لهاأثر كبير على قيمة العملة المحلية (شندي، 2006). وأفصحت دراسة أخرى على الاقتصاد العراقي، أن للسيولة النقدية أثر كبير على قيمة العملة المحلية في السوق الموازي (بخيت ومزنان، 2009). ودعمت دراسة على الاقتصاد التايلندي نتائج الدراسات الآنفة الذكر، حيث أظهرت ان السيولة النقدية لها أثر كبير على قيمة العملة المحلية مقابل الين الياباني بالمدى القصير (Baharumshah et. al., 2009). وأكدت دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة 1980–1995،أن هناك قوة تأثير السيولة النقدية على قيمة الدينار العراقي (بخيت، 2005). في حين ترى دراسة "Belke" أن أثر السيولة الفائضة كبير على الأصول والأسعار أكثر بثلاث أضعاف من

تاثير السياسة النقدية، وأن السيولة العالمية لهاأثر على قيم العملات المحلية والإستقرار الاقتصادي لتلك الدول (Belkeet. al., 2009).

بالرغم من التضارب الواضح بين الخبراء والبحاث في مجال علم الاقتصاد في تحديد طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية وقيمة العملة وإتجاهها، الا ان هباش يري في دراسته على الاقتصاد الجزائري للفترة 1992– 2011 على وجود أثر ضعيف ومتبادل بين السيولة النقدية وقيمة الدينار الجزائري (باش، 2014). وتتطرف النتائج التي توصل اليها "AUDO" في دراسته على الاقتصاد الكيني للفترة 2008– 2013، حيث نفي وجود أي أثر لقيمة العملة المحلية على السيولة المصرفية أوالعكس (AUDO, 2014).

وركز عدد من خبراء الاقتصاد والبحاث الى أضرار السيولة على الاقتصاد، فأشارت دراسة على الاقتصاد الإمريكي 1999 الى 2003، إلى أن مخاطر السيولة أكبر من مخاطر التضخم (Shen,2006). وأفصحت دراسة على مناطق جنوب الصحراء الأفريقية الكبري، حيث أظهرت أن الاقتصاد النيجيري والأوغندي ومنطقة (CEMAC) أن السيولة الفائضة في المدى القصير تضعف من فعالية أدوات السياسة النقدية للتأثير على ظروف الطلب في الاقتصادSaxegaard, 2006)). ولكن في حالة العراق تؤكد دراسة على أن مشكلة إنخفاض قيمة العملة المحلية ليست بسبب فائض السيولة المحلية وإنما هي مشكلة ناتجة عن ضعف الانتاج المحلي وإختلال في جانب العرض(هلال، 2014)، وترى دراسة أخرى على الاقتصاد الامريكي، أن السيولة وقيمة العملة محدد رئيس للاسعار (Driessenm et. al., 2014).

إلا أن عدد من المهتمين بعلم الاقتصاد قدموا وصف أو نصائح من شأنها أن تحد من الاضرار التي قد تنجم عن فائض السيولة وتدني قيمة العملة، حيث أكدت دراسة على الاقتصاد الكندي أن حسن توزيع السيولة في السوق او التداول تقع على عاتق المصارف، أما الرفاه فهو مسئولية السلطات النقدية في الدولة (Chiu et al, 2007)، وترى دراسة "Edmond"أن السيولة تتأثر بسبب تجزئة أسواق الاصول مثل سوق السندات والاوراق المالية (Edmond et.al., 2005).

مما تقدم يمكن بلورة الخلاصة التالية،ان زيادة السيولة النقدية وقيمة العملة المحلية تعد من الظواهر المتلازمة إحداهما بالإخرى ووجود إحداهما في أي بلد على إختلاف مستوى تطوره يسبب ظهور الأخرى (*هلال، 2014*). عليه يتضح جليا أن تحديد طبيعة العلاقة أو مدى قوة الأثر بين السيولة

وقيمة العملة لاتزال محل خلاف وجدل بين الخبراء والبحاث في دراساتهم وأبحاثهم، وبالتالي لا يمكن الجزم بأن السيولة هي من تؤثر في قيمة العملة فقط او العكس.

وصف النموذج القياسي

بعد الأطلاع على الدراسات السابقة تم بناء معادلات الأنحدار المتعددة، لتقدير العلاقة بين متغير سعر الصرف الرسمي ومتغير السيولة المحلية ومتغير السيولة المصرفية ،وتم وصف نموذج الدراسة في المعادلات (1) و(2)و(3) التالية:

$$\sum Exr = \beta_0 + \beta_1 \sum LQ + \beta_2 \sum M2 + \beta_3 \sum D1 + U_t \quad (1)$$

$$\sum LQ = \beta_0 + \beta_1 \sum Exr + \beta_2 \sum M2 + \beta_3 \sum D1 + U_t \quad (2)$$

$$\sum M2 = \beta_0 + \beta_1 \sum LQ + \beta_2 \sum Exr + \beta_3 \sum D1 + U_t \quad (3)$$

حيث أن:

Exr	متغير سعر الصرف الرسمي
LQ	متغير السيولة المصرفية
$M2$	متغير السيولة المحلية
$D1$	مؤشر الاستقرار السياسي
U_t	المتغير العشوائي
B	(0, 1, …4) ثوابت نموذج الدراسة

تقدير النموذج القياسي

اختبارات جذر الوحدة

تجنباً لتقدير زائف للنموذج عليه يستجوب إجراء اختبارات السكون للتأكد من أن البيانات ساكنة وخالية من مشكلة جذر الوحدة، لذلك سيتم إجراء اختبار ديكي فلر المعدل (*ADF*) ، ولزيادة الإطمئنان على دقة ووضوح النتيجة سيتم إجراء اختبار فليبس بيرون (*PPT*) (Levin & Chu, 2002; Greene & William, 2000; &Asteriou .b& Hall, 2007)،وذلك على النحو التالي:

أولاً– اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار(*ADF*):

تم اختبار متغير سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية"*Exr*"، ومتغير السيولة المحلية"*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية"*Lq*"، ومتغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*"، للفترة من 1990– 2016م، والجدول التالي يوضح الوضع التي استقرت فيه متغيرات الدراسة:

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فللر المعدل (*ADF*)

Variables	*Level*		*1st difference*		*2st difference*	
	Constant	*Trend and constant*	*Constant*	*Trend and constant*	*Constant*	*Trend and constant*
Exr	–2.010329$^{0.2808}$	–0.579357$^{0.9718}$	–2.120663$^{0.2388}$	–6.129078$^{0.0002}$	–11.56480$^{0.0000}$	–11.32964$^{0.0000}$
M2	1.164351$^{0.9970}$	–3.521922$^{0.0616}$	–3.452819$^{0.0184}$	–3.753545$^{0.0370}$	-	-
Lq	0.201667$^{0.9673}$	–1.741395$^{0.7033}$	–4.516353$^{0.0015}$	–4.521099 $^{0.0080}$	-	-
D1	-	-	-	-	-	-

نلاحظ ان سلسلة متغير سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*"لم تستقر في المستوى والفرق الأول، أي غير ساكنة عند استخدام البيانات الأصلية لها،إلا أنه أستقرت عند الفرق الثاني، أما السلسلتين الخاصتا بمتغير السيولة المحلية "*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية "*Lq*" فقد استقرتا في الفرق الأول، ولم يتم الحصول على قراءة لسلسلة متغير عدم الإستقرار السياسيوالأمني"*D1*".

ثانيا– اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة بإستخدام اختبار(*PPT*):

في الكثير من الدراسات يتم القيام بإجراء اختبار فليبس بيرون، من أجل التأكد من أن متغيرات الدراسة فعلا غير مستقرة، وخاصة إذا كان طول الفترة الزمنية قصيرة نسبياًأو متوسطة، لإن معادلات اختبار ديكي– فلر تعتمد على تخليف البيانات، الأمر الذي ينجم عنه ضياع جزء من السلسلة الزمنية، عليه للحصول على نتيجة واضحة لا يشوبها أدنى شك، يجب إستخدام اختبار فليبس– بيرون(Frederic, 2001)،والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فليبس بيرون (*PPT*):

جدول (2) نتائج اختبار فيلبس– بيرون(*PPT*)

Variables	*Level*		*1st difference*	
	Constant	*Trend and constant*	*Constant*	*Trend and constant*
Exr	–2.014237$^{0.2793}$	–0.535325$^{0.9747}$	–5.139326$^{0.0003}$	–6.036348$^{0.0002}$
M2	0.963531$^{0.9948}$	–1.332773$^{0.8565}$	–3.394173 $^{0.0210}$	–3.903564$^{0.0272}$
Lq	0.504078$^{0.9835}$	–1.591441$^{0.7686}$	–4.458336$^{0.0018}$	–4.742633$^{0.0044}$
D1	–0.480384$^{0.8800}$	–1.661325$^{0.7393}$	–5.000016 $^{0.0005}$	–5.118005$^{0.0019}$

نلاحظ من الجدول (2) انمتغير سعر الصرف كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*"، ومتغير السيولة المحلية "*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية "*Lq*"، ومتغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*DI*"، غير مستقرة في المستوى، أي عند تحليل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات بالبيانات الاصلية وجدتأن كلها غير مستقرة، وعند تحويل البيانات للفرق الأول استقرت جميعهاً. وبالتالي نلاحظ أن نتائج اختبار فليبس- بيرن قد أظهر ان متغيرات الدراسة غير ساكنة، وأنها تعاني من مشكلة جذر الوحدة عند المستوى، ولكن عند معالجتها بالتحويل إلى الفرق الأول أستقرت جميع متغيرات الدراسة.

عليه يلاحظ أن اختبارات ديكي- فلر واختبارات فليبس- بيرن، قد أظهرت أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، وأستقرت عند معالجتها بأخذ الفرق الأول أو الثاني، إذاً جميع متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة.

اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

تم إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وان كانت هناك علاقة في المدى الطويل، فهل توجد أكثر من علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا. (Lyhagen&Lothgren, 2001; Ahn& Moon, 2001;Pedroni 2000;&Phillips & Moon, 2000)، وعليه فإن الجدول التالي يوضح نتيجة التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة.

جدول (3) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسةبطريقة "Johansson Co-integration"

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.609647	43.20129	47.85613	0.1278
At most 1	0.449724	19.68370	29.79707	0.4445
At most 2	0.163038	4.750315	15.49471	0.8347
At most 3	0.011964	0.300903	3.841466	0.5833

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.609647	23.51759	27.58434	0.1525
At most 1	0.449724	14.93338	21.13162	0.2936
At most 2	0.163038	4.449412	14.26460	0.8091
At most 3	0.011964	0.300903	3.841466	0.5833

يلاحظ أن اختبارات التكامل المشترك بشقيها، اختبارات(*Trace*) واختبارات (*Max-Eigen Statistic*)، قد أظهرتاعدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1% و5%.

تحديد فترات الإبطاء الزمني

تجنباً للتقدير الجزافي لفترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة، ولضمان الحصول على أفضل تقدير لنموذج متجه الانحدار الذاتي(*VAR*)،فإن ذلك يتطلب تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد البحث، والتي يجب أن يتضمنها النموذج القياسي للدراسة. ولتحديد فترة الإبطاء المثلى، فإن ذلك يتطلب أعتماد معيار لتحديد فترة الإبطاء المثلى. وإن أفضل اختبارات لهذه المعايير الموضح نتائجها بالجدول التالي:

جدول (4) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−527.4671	NA	3.43e+13	42.51737	42.71239	42.57146
		141.4034	1.07e+11	36.72720	37.70230	36.99765
1	−439.0900	*	*	*	*	*
2	−424.6308	18.50783	1.36e+11	36.85046	38.60565	37.33728

أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى، حسب المعايير الخمسة الموضحة بالجدول (4) أن الفترة الأولى هي فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها نموذج الدراسة.

اختبارالعلاقة السببية لمتغيرات الدراسة "*Granger Causality Tests*"

لتحديد إتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*"، ومتغير السيولة المحلية "*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية "*Lq*"، ومتغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*"، وبإستخدام اختبار العلاقة السببية وفقاً لأسلوب جرانجر.

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*"، ومتغير السيولة المصرفية "*Lq*"، أي أن كل منهم لا يؤثر في الأخر. وكذلك عدم وجودها بين كل من متغير سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*"، ومتغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*".

كما أشارت نتائج الاختبارات أيضاً إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تتجه من سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية"*Exr*"ومتغير السيولة المحلية "*M2*"، بينما لا يؤثر متغير السيولة

المحلية "*M2*"في سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*". وأظهرت نتائج الاختبار أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تتجه من متغير السيولة المصرفية "*Lq*"إلى متغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*". بينما لا يؤثر متغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*" على متغير السيولة المصرفية "*Lq*".

كما أشارت نتائج الاختبار أيضاً إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تتجه من متغير السيولة المحلية "*M2*"متغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*". بينما لا يؤثر متغير عدم الإستقرار السياسي والأمني "*D1*" ومتغير السيولة المحلية "*M2*".ويعرض الجدول (5) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (5) يوضح اختبار "*Granger Causality*"لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F–Statistic	Prob.
LQ does not Granger Cause EXR	25	0.52615	0.5988
EXR does not Granger Cause LQ		1.23707	0.3115
M2 does not Granger Cause EXR	25	0.73865	0.4903
EXR does not Granger Cause M2		2.74560	0.0884
D1 does not Granger Cause EXR	25	0.16562	0.8485
EXR does not Granger Cause D1		0.68240	0.5168
M2 does not Granger Cause LQ	25	12.3284	0.0003
LQ does not Granger Cause M2		0.63240	0.5416
D1 does not Granger Cause LQ	25	0.85154	0.4417
LQ does not Granger Cause D1		6.84086	0.0054
D1 does not Granger Cause M2	25	2.25864	0.1305
M2 does not Granger Cause D1		10.1148	0.0009

تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج (*VAR*)

نتيجة لعدم وجود علاقة بالمدى الطويل بين متغيرات الدراسة، عليه تم إستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (*Vector Auto Regression*). وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج التالية:

اولا– تقدير أثر السيولة المحلية والسيولة المصرفية على قيمة الدينار الليبي

$$\sum EXR \quad M2_{-1} + \sum EXR_{-1} + 0.000000088_{(0.9065)} \sum 0.950900_{(0.0000)} \quad (4)$$
$$LQ_{-1} + -0.070410_{(0.5977)} \sum 0.000000_{(0.9010)}$$

أسفرت نتائج التقدير في المدى القصير عن عدم قدرة متغير السيولة المحلية "*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية"*Lq*" على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*". وهذه النتيجة تتفق مع نتائج اختبارات العلاقة السببية لجرانجر *Granger* "*Causality*".

ثانياً– تقدير أثر السيولة المصرفية وقيمة الدينار الليبي على السيولة المحلية

$$\sum M2 = M2_{-1} + \sum EXR_{-1} + 0.858264_{(0.0001)} \sum -2499.529_{(0.1315)} \quad (5)$$
$$LQ_{-1} + 6724.706_{(0.0529)} \sum 0.457670_{(0.4376)}$$

أسفرت نتائج التقدير في المدى القصير عن عدم قدرة سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحليةالمخلف سنة "Exr_{-1}"ومتغير السيولة المصرفية المخلف سنة "Lq_{-1}"على تفسير التغيرات التي تحدث على متغير السيولة المحلية "*M2*". بينما متغير السيولة المحلية المخلف لفترة زمنية واحدة "$M2_{-1}$"له تأثير ذو دلالة احصائية معنوية على متغير السيولة المحلية "*M2*" للسنة الحالية في الاتجاه الطردي.

وللتحقق من مدى دقة التقديرات، يمكن النظر إلى قيمة إحصائية "*F*" المحسوبة والتي بلغت 216.0290 وقيمة "*Prop. F–statistic*" التي بلغت 0.000320، مما يدل على معنوية النموذج المقدر. كما يتضح القدرة التفسيرية "R^2" للمتغيرات الداخلة في النموذج إذ أن نحو 97% من التغيرات التي تحصل في متغير السيولة المحلية "*M2*" كمتغير تابع في هذا النموذج تفسر بدلالة المتغيرات المستقلة.

اختبارات تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

للإعتماد على النموذج المقدر لابد من التحقق من خلوه من مشاكل القياس مثل مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة التوزيع الطبيعي ومشكلة تباين حد الخطأ. وبإجراء هذه الاختبارات، بينت النتائج خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت إحصائية داربون وتسون "*D.W*" تقترب من 2 والتي كانت تساوي 1.80. كما أظهرت أيضاً نتائج اختبار "LM" أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي او مشكلة تباين حد الخطأ "*Heteroskedasticity*"في سلسلة البواقي،كذلك بينت أيضاً النتائج أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويعرض الجدول رقم (6) نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (6) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	Probability	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.008628	0.9914	No
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	3.273263	0.0500	No
Normality test	Jarque-Bera 1.246619	0.536167	No

وللتثبت من عدم وجود تغيرات هيكلية في بيانات النموذج المقدر خلال فترة الدراسة، تم إجراء اختبار استقرار النموذج "*Stability Test*".وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة "*CUSUM*" والذي يظهر بجلاء من الشكل أدناه أن إحصاء الاختبار لم تخرج عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم وجود قفزات مفاجئة في بيانات الدراسة مع مرور الزمن. ويعرض الشكل (1) اختبار الاستقرار "*Stability*" في المدى القصير.

الشكل رقم(1) يوضح اختبار الاستقرار "*Stability Test*" في المدى القصير

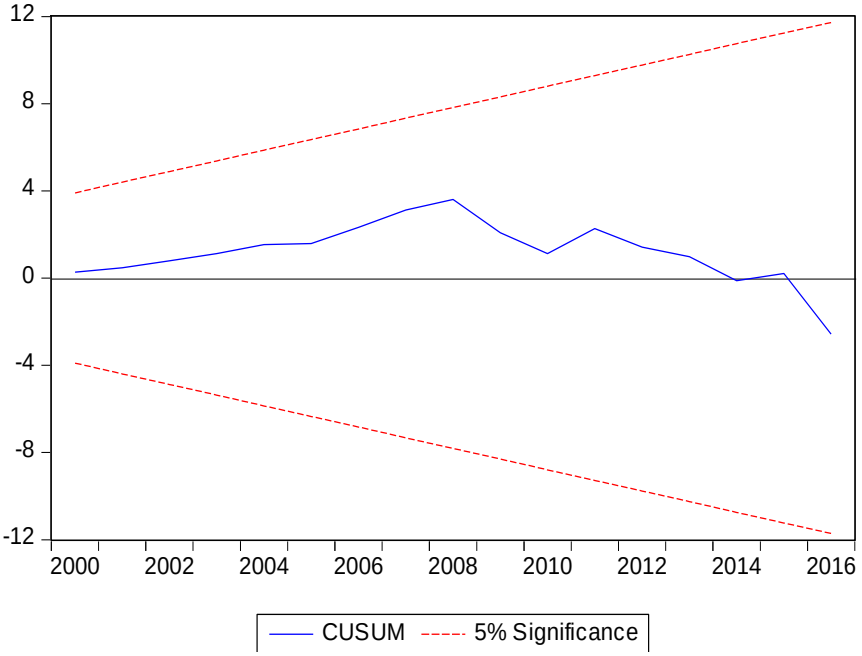

ثالثاً– تقدير أثر السيولة المحلية وقيمة الدينار الليبي على السيولة المصرفية

$$\sum LQ \quad M2_{-1} + \sum EXR_{-1} + 0.227164_{(0.0027)} \sum = -660.5289_{(0.1768)} \quad (6)$$
$$LQ_{-1} + 1749.073_{(0.1617)} \sum 0.176522_{(0.4597)}$$

أسفرت نتائج التقدير في المدى القصير عن عدم قدرة سعر الصرف– كمؤشر لقيمة العملة المحليةالمخلف سنة "Exr_{-1}"، ومتغير السيولة المصرفية المخلف سنة "Lq_{-1}"على تفسير التغيرات التي تحدث على متغير السيولة المصرفية"Lq". بينما متغير السيولة المحلية المخلف فترة زمنية واحدة "$M2_{-1}$" له تأثير ذو دلالة احصائية معنوية على متغير السيولة المصرفية"Lq" للسنة الحالية في الإتجاه الطردي.

وللتحقق من مدى دقة التقديرات، يمكن النظر إلى قيمة إحصائية "F" المحسوبة والتي بلغت 120.4514 وقيمة "$Prop.\ F-statistic$" التي بلغت 0.000000، مما يدل على معنوية النموذج المقدر. كما يتضح القدرة التفسيرية "R^2" للمتغيرات الداخلة في النموذج إذ أن نحو 95% من التغيرات التي تحصل في متغير السيولة المصرفية"$M2$" كمتغير تابع في هذا النموذج تفسر بدلالة المتغيرات المستقلة.

اختبارات تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر.

للاعتماد على النموذج المقدر لابد من التحقق من خلوه من مشاكل القياس مثل مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة التوزيع الطبيعي ومشكلة تباين حد الخطأ. وبإجراء هذه الاختبارات، بينت النتائج خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت إحصائية داربون وتسون "$D.W$" تقترب من 2 والتي كانت تساوي 1.50. كما أظهرت أيضاً نتائج اختبار "LM" أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي او مشكلة تباين حد الخطأ "$Heteroskedasticity$"في سلسلة البواقي،كذلك بينت أيضاً النتائج أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويعرض الجدول رقم (7) نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (7) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	***F-statistic***	***Probability***	***Result***
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	2.977503	0.0750	*No*
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	2.092324	0.1318	*No*
Normality test	***Jarque-Bera***	0.583922	*No*
	1.075974		

وللتثبت من عدم وجود تغيرات هيكلية في بيانات النموذج المقدر خلال فترة الدراسة، تم إجراء اختبار استقرار النموذج "*Stability Test*".وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة "*CUSUM*" والذي يظهر بجلاء من الشكل أدناه أن إحصاء الاختبار لم تخرج عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم وجود قفزات مفاجئة في بيانات الدراسة مع مرور الزمن. ويعرض الشكل (2) اختبار الاستقرار "*Stability*" في المدى القصير.

الشكل رقم(2) يوضح اختبار الاستقرار "*Stability Test*" في المدى القصير

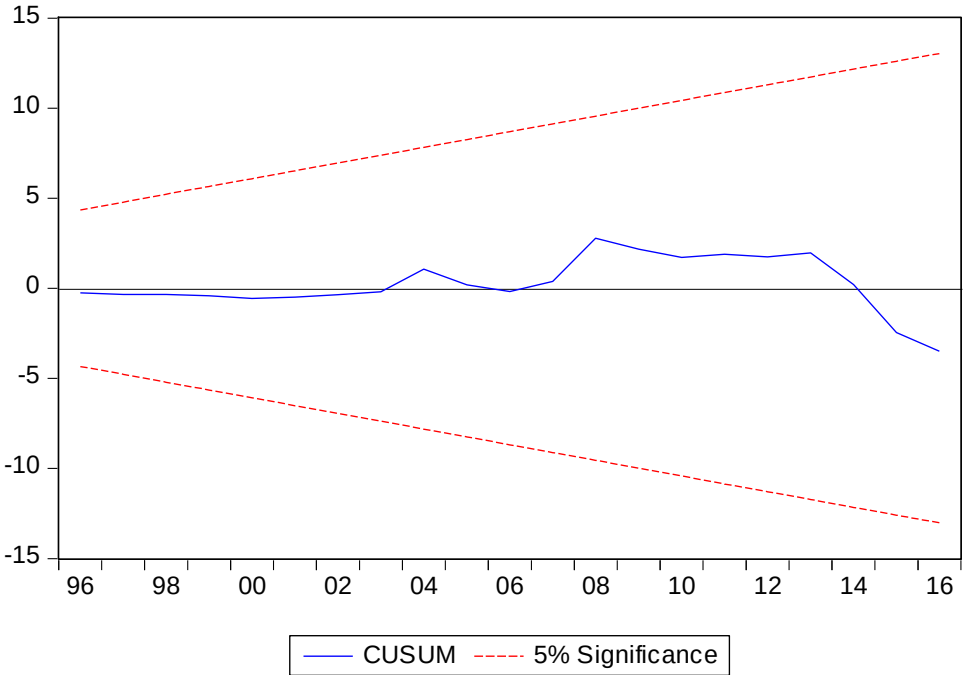

النتائج

1- اظهرت اختبارات "*ADF*" واختبارات "*PP*"، ان متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، واستقرت عند معالجتها بأخذ الفرق الاول او الثاني، اذن جميع متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة جذر الوحدة اي انها غير ساكنة.

2- اظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك عدم وجود علاقة للتكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1% و5%.

3- لا توجد علاقة بالمدي القصير بين متغير سعر الصرف- كمؤشر لقيمة العملة المحلية "*Exr*" كمتغير تابع وكل من متغير السيولة المحلية "*M2*"، ومتغير السيولة المصرفية "*Lq*".

4-في المدى القصير لا يؤثرسعر الصرف- كمؤشر لقيمة العملة المحليةالمخلف سنة"Exr_{-1}" ومتغير السيولة المصرفية المخلف سنة "Lq_{-1}"على متغير السيولة المحلية "*M2*". بينما متغير السيولة المحلية المخلف فترة زمنية واحدة "$M2_{-1}$" له تأثير ذو دلالة احصائية معنوية على متغير السيولة المحلية "*M2*" للسنة الحالية في الاتجاه الطردي.

5- في المدى القصير لا يؤثر سعر الصرف- كمؤشر لقيمة العملة المحليةالمخلف سنة "Exr_{-1}"، ومتغير السيولة المصرفية المخلف سنة "Lq_{-1}" على متغير السيولة المصرفية "*Lq*". بينما متغير السيولة المحلية المخلف فترة زمنية واحدة "$M2_{-1}$" له تأثير ذو دلالة احصائية معنوية على متغير السيولة المصرفية"*Lq*" للسنة الحالية في الاتجاه الطردي.

التوصيات

1- توصي الدراسة السلطات النقديةالإستفادة من التأثير التي تمارسه السيولة المحلية على السيولة المصرفية والسيولة المحلية المتراكمة للسنوات السابقة في تحسين قيمة الدينار الليبي.

2- يجب وضع خطط الى تحويل الاقتصاد الليبي من كونه اقتصاد إستهلاكي الى اقتصاد قائم على الإنتاج، من أجل رفع كفاءة السياسة النقدية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي أكثر إستقرار.

3- العمل على فسح المجال لتظافر السياسات الاقتصادية معاً، من أجل رفع قيمة العملة الليبية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي وبالتالي تهيئة المناخ للتنمية الاقتصادية.

4- على السلطات النقدية الحالية الإستفادة من التجربة السابقة بهدف الحد من الأخطاء التي وقعت بها السلطات السابقة.

5- يجب على السلطات النقدية ان تأخذ بعين الإعتبار الوضع الراهن للاقتصاد الليبي والعرض والطلب الحقيقيين على الدينار عند تحديد قيمتة إزاء العملات الأخرى، وأن تعمل على جعل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي قريب من السعر التوازني وعدم المبالغة في قيمته الحقيقية.

المراجع

أولاً– المراجع العربية

- أديب شندي، (2006)، "**سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه**"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد (11).

- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،(2016)،"**قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك**"،[تاريخ الدخول، 2017.01.11]. رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك.
- جنان سليم هلال، (2014)، "**العلاقة السببية بين النمو النقدي والتضخم– دراسة قياسية لحالة العراق للمدة من 1980– 2013**"، *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد (4)، العدد (9)، ص ص 55– 73.

- حيدر نعمة بخيت ونصر حمود مزنان، (2009)، "**اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980–1995**"، *مجلة دراسات الكوفة*، المجلد (5)، العدد (1)، ص ص 415– 426.

- حيدر نعمة بخيت، (2005)، "**اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980**–1995"، *جامعة الكوفة*، العراق، العدد (22)، ص ص 1– 13.

- عبدالله ابراهيم نورالدين، (2013)، "**العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا**"، *Alex. J. Agric. Res.*، المجلد (58)، العدد (2)، ص ص 149– 160.

- فارس هباش، (2014)، "**دراسة تحليلة للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف– دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992– 2001) و(2002– 2011)**"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد (14)، ص ص 211– 238.

- محمود داغر واحسان عاشور، (2014)، "**العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 1990– 2011**"، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد (20)، العدد (78)، ص ص 213– 240.

– مصرف ليبيا المركزي (1998)، "**النشرة الاقتصادية**"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

– مصرف ليبيا المركزي (2003)، "**النشرات الاقتصادية**"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

– مصرف ليبيا المركزي (2016)، "**النشرات الاقتصادية**"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

– يوسف يخلف وسامي ساسي عبدالفتاح المالطي، (2016)، "**محددات عجز الموازنة العامة كملمح رئيس للأزمة الاقتصادية الليبي**" ، *ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي*، جامعة سبها وجامعة عمر المختار، للفترة 30-2016.03.31، ص ص 1-13.

ثانياً- المراجع الاجنبية

- Ahn S.C. & H.R. Moon (2001) "**large-n-N & Large –T Properties of Panel Data Estimators & the Hausman Test"**, *USC CLEO Research Paper No.*C01-20.

- AnsgarBelke; Walter Orth; & Ralph Setzer, (2009), "**Liquidity and the Dynamic Pattern of Asset Price Adjustment: A Global View**", *OECD Headquarters, Paris,* Pp 2- 35.

-ArezooJabariKhozani, (2016), "**Reviewing the effects of liquidity variables, capital saving, inflation and GDP on Meli Bank profitability**", *International Journal of Humanities and Cultural Studies,* Pp 382- 390.

- Barbara Caroline Sutter, (2013), "**Three Essays in Monetary Economics - Liquidity and its Effects on Inflation and Interest Rates**", PHD Thesis, *Centre Swiss National Bank,* Pp 1- 142.

- Chengsi Zhang, (2009), "**Excess Liquidity, Inflation and theYuan Appreciation: What Can ChinaLearn from Recent History?**", *The World Economy*, Pp 999- 1018.

- Chris Edmond and Pierre-Olivier Weill, (2005) "**Models of the Liquidity Effect**", Palgrave Dictionary of Economics, New York University, Pp 1- 6.

- Christiane Baumeister; EvelineDurinck; &GertPeersman, (2008), "**Liquidity, Inflation and Asset Prices in a Time-Varying Framework for the Euro Area**", *Ghent University*, Pp 1- 48.

- DimitriosAsteriou& Stephen G.Hall (2007), "**Applied Econometrics- A Modern Approach using E-views Revised Edition**" 1st, *Palgrave Macmillan*.

- Greene, William .H. (2000) "**Econometrics Analysis**", 4TH ,*Prentice Hall*, New Jersey.

- Jonathan Chiu; &Cesaire Meh, (2007), "**Banking, Liquidity and Inflation**", *Bank of Canada*, Pp 1- 38.

- JoostDriessen, Theo E. Nijman and Zorka Simon, (2014), "**The missing piece of the puzzle:Liquidity premiums in inflation-indexed markets**", *Network for Studies Pensions, Aging and Retirement*, Pp 2- 38.

- Larsson, R., J. Lyhagen& M. Lothgren (2001) "**Likelihood Based Co-integration Testes in Heterogeneous Panels**", *Econometrics Journal*, 4, pp. 109-42.

- Levin, A., C.F. Lin & C.S. Chu (2002) "**Unit Root Testes in Panel Data: Asymptotic and Finite Sample Properties**", *Journal of Econometrics*, 108, pp. 1-24.

- Lucky E. Ujuju1 Lyndon M. Etale, (2016), "**The Role of Interest Rates and Liquidity Ratios in Controlling Inflation in Nigeria**", *European Journal of Business and Management*, Vol.(8), No.(20), 90- 95.

- Magnus Saxegaard, (2006), "**Excess Liquidity and Effectiveness of Monetary Policy: Evidence from Sub-Saharan Africa**", International Monetary Fund working paper, Pp 1- 52.

- Mehdi Safdari; MasoudAbouie-Mehrizi; and MarzieElahi, (2012), "**Investigating the effect of liquidity on inflation in Iran**", *African Journal of Business Management*, Vol.(6), Pp 6151- 6155.

- Mishkin, Frederic S. (2001) "**The Economics of Money, Banking and Financial Markets**", 6th .

-Miyakoshi, T., (2000), "**The monetary approach to the exchange rate: Empirical observation from Korea**", *Applied Economics letters*, Vol.(7), 791-794.

- Mohamed Benbouziane&AbdelhakBenamar, (2006), "**On the liquidity effect in Algeria and Morocco: An empirical investigation**", *Faculty of economics and management, Tlemcen University*, Pp 1- 17.

- Mohsen Mehrara1, Ahmad Sujoudi, (2015), "**The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy**", *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, Vol.(51), Pp 89- 94.

- PatrickNyakiraAudo, (2014), "**The Relationship betweeninflation rates andliquidityofCommercial Bank in Kenya**", MASTER Thesis, *School of Business University Nairobi*, Pp 1- 71

- Pedroni, P. (2000) "**Fully Modified OLS for Heterogeneous Cointegrated Panel**", *Advances in Econometrics*, 15, pp. 93-130.

- Phillips, P.C.B. & H.R. Moon (2000) "**Linear Regression Theory for Non-stationary Panel Data**", *Econometrics*, 67, PP. 1057-111.

- Preliminary Draft, (2014), "**Nonlinearrelationship between globalliquidityand assetprices: evidence from aPanel Threshold Model**", *Bordeaux University*, Pp 1- 18.

- Pu Shen, (2006), "**Liquidity Risk Premia and Breakeven Inflation Rates**", *Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review*, Pp 29- 54.

-Senliew, Venus khim: Baharumshah: Ahmad Zubaidi and Chin Hong Puah, (2009), "**Monetary Model of Exchange rate for Thailand: Long run Relationship and Monetary Restriction**", *Global Economic Review*.

- YashMehra, (1984), "**Inflationary expectations, Money growth, and the vanishing liquidity effect of money on interest: A further investigation**", *Federal Reserve Bank of Richmond*, Pp 23- 35.

التغيرات في اسعار النفط وأثرها علي الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة في ليبيا

د. نجيب سالم بيوض د .حسني رمضان الشتيوي

د .أبوبكر جمعة معتوق

الملخص

ركزت هذه الدراسة علي القاء الضوء على أثر التغير في اسعار النفط علي الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2000 – 2015) ،وتحديد أثر الموارد النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة. حيث إعتمدت الدراسة في جمع البيانات علي استخدام التقارير السنوية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي سنويا. ومن خلال الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج الواردة في الجانب العملي للدراسة والتي كان من أهمها أن التغير في أسعار النفط له أثر كبير علي الإيرادات والمصروفات السنوية الفعلية المعدة في الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2015)، كما أن أرتفاع وإنخفاض أسعار النفط خلال الفترة المحددة اثرا طرديا على الإيرادات والمصروفات السنوية في الموازنة العامة الليبية. في حين أن المشاكل السياسية والاقتصادية والإجتماعية والأمنية الذي تعاني منه ليبيا أثرت بشكل كبير علي إمكانية التحديد الدقيق لا ثر التغيرات في أسعار النفط علي إيرادات ومصروفات الفترة (2011 – 2015) مما خلق تباينا كبير في حجم ومستوي الإيرادات والمصروفات الفعلية في الموازنات العامة الليبية، وأفرز تداعيات خطيرة متلث تحديات حقيقية أمام السياسات المالية تمثلت في شكل عجز في الموازنة وخصوصا في سنة 2015. كما توصلت الدراسة الى مجموعة من المقترحات الواردة في خلاصة الدراسة كان من أهمها ضرورة البحث عن مصادر بديلة للدخل من الإيرادات النفطية من إجل تحسين موارد الميزانية العامة في ليبيا من خلال تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية وتحسين قانون الضرائب بما يتلائم مع المستجدات المالية في ليبيا.

المقدمة

لكي تقوم الدولة بتغطية النفقات العامة فلابد لها من ايرادات عامة تحصل عليها من مصادر مختلفة، وتمثل الايرادات النفطية المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة في ليبيا والتي تستعين بها كأداة

لتوفير الموارد اللازمة لتغطية الانفاق علي الخدمات العامة او بصورة أخري كوسيلة لإشباع الحاجات العامة.

ومن المتعارف عليه أن اسعار النفط تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات نتيجة لتأثرها بعدة عوامل، وقد اصبحت هذه الظاهرة متكررة بشكل مثير للقلق علي المستوي العالمي، حيث امتد تأثيرها الي الدولة المنتجة والمصدرة للنفط لاسيما الدول العربية والتي في غالبها تعتمد علي النفط كمصدر رئيسي في تحقيق مواردها المالية مما يجعل ميزانياتها العامة معرضة لمخاطر التقلبات في اسعار النفط.

ومن المعلوم ان الميزانية العامة في ليبيا تعتمد بشكل كبير علي الايرادات النفطية وعليه فان اسعار النفط العالمية ومعدلات انتاج ليبيا النفطي لهما تأثير مباشر علي مداخيل ليبيا لكون الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماد شبه كامل علي النفط المصدر.

إشكالية البحث

تعتمد اغلب الدول العربية المنتجة للنفط وبشكل كبير علي الايرادات النفطية في تمويل موازناتها، وتعتبر ليبيا احدي تلك الدول التي عرفت تطورا كبير فيما يخص الصناعة النفطية حيث تعتبر احدي الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير علي الايرادات النفطية غير المستقرة، في تغطية نفقاتها، فقد وصلت نسبة مساهمة الأيرادات النفطية إلى مانسبته (95%) من ايرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2015) وهذا يجعل الميزانية العامة في ليبيا عرضة لتأثر وبشكل كبير بالتغيرات التي تحدث في اسعار النفط، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاتي:

ما هو اثر التغيرات في اسعار النفط علي الإيرادات والمصروفات الفعلية المتضمنة في الميزانية العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2000 – 2015) ؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا الدراسة في انها تدرس العلاقة بين التغيرات في اسعار النفط والايرادات والمصروفات الفعلية المدرجة في الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (2000–2015).

أهداف البحث

الهدف من الدراسة هو التعرف علي التغيرات التي حدثت في اسعار النفط وأثرها علي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية العامة في ليبيا.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في التحليل للوصول الى النتائج المطلوبة، اما اسلوب التحليل، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى أثر التغير في اسعار النفط علي الإيرادات والمصروفات السنوية الفعلية في الموازنة العامة للدولة الليبية.

الإطار النظري المتعلق بالدراسة:

اولا : مفهوم السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه

يعرف سعر النفط بانه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوي أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة بقوي فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه او في طلبه أو الاثنين معا (الدوري، 1983، ص 194-195).

العوامل المؤثرة في اسعار النفط

هناك العديد من العوامل التي من شأنها التأثير في اسعار النفط الخام حيث يري الكثير من الخبراء أن النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوي العرض والطلب) وانما هناك عوامل أخري تحدد سعر النفط وهي(عوامل سياسية اقتصادية انتاجية بيئية مالية).

ثانيا مفهوم الموازنة العامة

تجدر الاشارة هنا الي ان اول ميزانية وضعت هي تلك التي وضعها سيدنا يوسف عليه السلام والتي تخبرنا بها قصته عليه السلام قال تعالي (اجعلني علي خزائن الارض اني حفيظ عليم).

والميزانية العامة ما هي الامرأة للحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تسود بلدا من البلد في مرحلة معينة من مراحل تاريخها فتعكس فيها كافة الاحداث التي تمر بهذا البلد معبرة عنها بلغتها الا وهي لغة الارقام (الشربيني، 1971، ص 35).

توجد عدة تعريفات للموازنة يوردها بعض الباحثين من اهمها ما يأتي:

عبارة عن "تقرير مفصل بإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة عن العام المالي المقبل ويعتمد هذا التقرير من السلطة التشريعية" (أبوزيد، 2002، ص 249).

وعرفت أيضا بأنها عن "عملية توقع واجازة لنفقات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد تعبر عن اهدافها الاقتصادية والمالية" (حشيش، 1960، ص 269)

كما عرفت بأنها "صك تعده السلطة التنفيذية ويتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها ولمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات يعرض علي السلطة التشريعية لتناقشه وتقرر ما تراه مناسبا منه في صيغة قانونية يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهام الجباية والانفاق خلال فترة زمنية محددة" (السيوفي، 1989، ص 71).

مما سبق نلاحظ أن جميع التعريفات التي يوردها الكتاب توضح مضمون الميزانية رغم ما بينها من تباين واختلافات في الصياغات والتراكيب اللغوية.

وأيا كان مفهوم الميزانية العامة فان اعدادها يتم بواسطة الحكومة التي تقوم بتقديمها بعد اعدادها الي السلطة التشريعية التي تتولي مهمة اعتمادها واقرارها وبالتالي تصبح الميزانية العامة بمثابة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه.

ثالثا: التغيرات في أسعار النفط على إيرادات ومصروفات الموازنة العامة:

نتيجة للعديد من المشاكل المالية العالمية، وقوى الطلب والعرض في أسعار النفط، والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خلقت واقعاً جديدا أمام السلطات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط، تمثل في تراجع مرونة السياسيات المالية فيها بدرجات متفاوتة بحيث أدت لتراجع حاد في الإيرادات العامة لهذة الدول من جهة، وإنخفاض إجمالي النفقات الرأسمالية والجارية من جهة أخري، الامر الذي أدي إلى انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط.

ومن أجل حلحلت هذه التداعيات والمشاكل على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي فقد قامت العديد من الدول العربية بإتباع سياسية مالية توسعية، بالإضافة الي سياسية نقدية نشطة، مثل تخفيض مستوي السيولة المحلية لتقليص معدلات التضخم، علي الرغم من أن الظروف لم تكن

متاحة لكل الدول بالقدر نفسه لتبني سياسة مالية توسعية، فقد أدى إنخفاض الإيرادات العامة إلى عدم قدرة بعض الدول على اتخاد سياسة مالية توسعية بدرجة مستعجله نتيجة التراجع الحاد في الطلب الكلي المحلي، بينما كان بمقدور دول أخرى تبني سياسة مالية توسعية نسبيا مستفيدة من الأوضاع المالية المريحة التي كانت عليها قبل تضائل الطلب والمشاكل المالية والسياسية والإجتماعية (بلقلة، 2013).

فقد قامت العديد من الدول العربية بسياسات مالية توسعية، اختار بعض منها التوسع في الإنفاق الاستثماري ومن امثلثها الأمارات والسعودية وقطر بينما تبنى البعض الآخر زيادة وتيرة في الإنفاق الجاري ومنها ليبيا.

الجانب العملي:

سيتم فيما يلي تحليل البيانات الخاصة بالإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للدولة الليبية خلال الفترة (2000 – 2015) ودراسة اثر التغير في اسعار النفط عليها.

1 – علاقة الايرادات العامة بأسعار النفط

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان الفترة (2000 – 2010) شهدت نموا مطردا وبشكل ايجابي في الايرادات العامة باستثناء 2003 التي شهدت انخفاضا بمعدل (6.2%) مقارنة بسنة 2002 وسنة 2009 م التي حدث فيها انخفاض في الايرادات العامة بمعدل (42%) مقارنة بالسنة السابقة. كما يلاحظ ايضا ان الايرادات العامة بلغت في سنة 2010 ما قيمته (61503.1) بزيادة بلغت (56840.9) عن سنة 2000 وبمتوسط نمو بلغ ما نسبته (42.1%) وهو متوسط نمو مرتفع نسبيا. بينما شهدت هذه الفترة ايضا تقلبات في اسعار النفط ارتفاعا وهبوطا نتيجة لتأثرها بعوامل مختلفة, حيث ارتفعت اسعار النفط من (27.6 دولار) في سنة 2000 لتصل الي ذروتها في سنة 2008 بما قيمته (94.1 دولار) ولكنها عادت فانخفضت في سنة 2010 الي ما قيمته (77.38 دولار).

ومن خلال المقارنة بين التغير في الايرادات العامة والتغير في اسعار النفط، يمكن ملاحظة ان هناك علاقة طردية بين التغير في اسعار النفط والتغير في الايرادات العامة باستثناء سنة 2003

حيث انه بالرغم من ارتفاع اسعار النفط في سنة 2003 الي (28.1 دولار) أي بارتفاع قدره (3.74 دولار) بالمقارنة عن ما كانت عليه في سنة 2002، الا ان الايرادات العامة انخفضت بقيمة (533.9) في سنة 2003 بالمقارنة مع الايرادات العامة في سنة 2002, كما أدى الإنخفاض في أسعار النفط فى سنة 2009 إلي إنخفاض في الإيرادات العامة الفعلية، وبصفة عامة نجد ان الارتفاع في اسعار النفط من سنة الي اخري قد ادي الي ارتفاع في الايرادات العامة للدولة الليبية.

كما يظهر من الجدول (1) ان الفترة (2000 – 2010) شهدت معدلات نمو موجبة في الايرادات النفطية الليبية باستثناء سنة 2003 والتي شهدت انخفاضا في معدل نمو الايرادات النفطية والذي بلغ ما نسبته (40%)، وبلغت الايرادات النفطية خلال سنة 2010 ما قيمته (55713.0 مليون دينار) بزيادة عن سنة 2000 بلغت ما قيمته (53510 مليون دينار) بمتوسط نمو سنوي بلغ ما نسبته (73%).

تبين البيانات ايضا ان الايرادات غير النفطية في نفس الفترة قد تقلبت انخفاضا وارتفاعا، حيث انها انخفضت في سنتي 2001 و2002 بنسبة (2.5) و(15.5%) علي التوالي، ثم ارتفعت بشكل قياسي بنسبة (47.5%) في سنة 2003 ونمت ايضا بشكل اكبر في سنة 2008 بنسبة (76.06) علي الرغم من انها عادت للانخفاض في سنتي 2009 و2010، الا ان متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات غير النفطية خلال هذه الفترة بلغ ما نسبته (128.3%)، وقد يكون هذا الإرتفاع نتيجة التطور في النشاط الاقتصادى الناجم عن زيادة الإيرادات النفطية في هذه الفترة.

و تظهر بيانات الفترة (2000 – 2010) ان مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة تراوحت بين (47.2%) و(92.6%), بينما تراجعت نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في اجمالي الايرادات العامة من ما نسبته (52.8%) في سنة 2000 الي ما نسبته (7.4%) في سنة 2005 الا انها ارتفعت لتصل الي ما نسبته (8.9%) في 2007 وما نسبته (9.2%) في 2010.

جدول (1) تطور بنود الايرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط*	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49
الايرادات النفطية	2203.0	3603.0	6551.0	3929.0	7427.0	34378.0	43566.0	48638.3	64417.0	35347.0	55713.0	15830.1	66932.2	51775.7	19976.6	10597.7
الايرادات الضريبية	637.1	1426.9	715.1	890.6	1037.7	1044.0	1259.7	1376.0	2790.0	2504.8	2247.5	460.7	617.6	851.0	660.9	671.3
رسوم جمركية	395.2	362.5	364.0	384.8	852.6	548.0	526.9	528.0	499.2	876.7	1393.9	237.5	248.9	141.6	59.5	46.0
الايرادات الأخرى	1426.2	1326.5	944.0	1709.2	1240.8	1136.0	1735.4	284.0	5034.5	3056.5	2148.7	285.0	2332.7	1995.3	846.3	5528.4
اجمالي الايرادات العامة	4662.2	5998.8	8574.1	8040.2	10965.4	37106.0	47088.0	53366.3	72741.2	41785.0	61503.1	16813.3	70131.4	54763.6	21543.3	16843.4
معدل نمو الايرادات العامة %	–	28.6	42.9	(6.2)	36.3	238.3	26.9	13.3	36.3	(42.5)	47.1	(72.6)	317.1	(21.9)	(60.6)	(21.8)
نسبة الايرادات النفطية الي اجمالي الايرادات	47.2	60.06	76.4	48.8	67.7	92.6	92.5	91.1	88.55	84.59	90.58	94.1	95.4	95.5	92.7	62.9
معدل نمو الايرادات النفطية %	–	63.5	81.8	(40)	89	362.8	26.7	11.6	32.44	45.1	57.61	(71.5)	322.8	(22.6)	(61.4)	(46.9)
معدل نمو الايرادات غير النفطية	–	(2.5)	(15.5)	47.5	4.9	(12.8)	29.1	34.2	76.06	(22.6)	(10.06)	(83.1)	225.3	(6.6)	(47.5)	298.6

المصدر: اعداد الباحثين بالاستعانة بالنشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي، 2003, 2009، 2016

* دولار للبرميل الواحد

** مبالغ الإيرادات والمصروفات بالمليارات الدينارات

شهدت الفترة (2011 – 2016) في بدايتها انخفاضا ملحوظا في الايرادات العامة وهذا مبرر بالنظر الي الاحداث السياسية التي شهدتها سنة 2011 مما ادي الي تقلص كبير في الصادرات النفطية وبالتالي انخفاض كبير في الايرادات النفطية, الا ان الايرادات العامة ارتفعت بما نسبته (317.1%) في سنة 2012 ثم تراجعت بما نسبته (21.9%) وواصلت تراجعها خلال السنوات اللاحقة لتتقلص بما نسبته (60.6%) في 2014 وما نسبته (21.8%) في 2015.

و بمقارنة التغير في الايرادات العامة مع التغير في اسعار النفط في هذه الفترة، باستثناء سنة 2011 للأسباب انفة الذكر، فان الايرادات العامة قد تأثرت بالارتفاع في سعر النفط ايجابا حيث انها بلغت (70131.4 مليون دينار) في 2012 بزيادة بلغت (8628.3 مليون دينار) فيما ارتفع سعر النفط من ما قيمته (77.38 دولار) في 2010 الي ما قيمته (109.45 دولار) في 2012 بزيادة قدرها (32.07 دولار)، ومع انخفاض اسعار النفط في سنة 2013 الي ما قيمته (105 دولار) انخفضت الايرادات العامة بنسبة (21.9%) وفي سنة 2014 انخفضت الايرادات العامة بشكل كبير بما نسبته (60.6%) متأثرة بانخفاض اسعار النفط الي ما قيمته (96.29 دولار) ومع انخفاض اسعار النفط في سنة 2015 الي ما قيمته (49.49 دولار) تقلصت الايرادات العامة بمعدل (21.8%).

توضح بيانات الفترة (2011 – 2015) ان الايرادات النفطية تراجعت بشكل كبير في سنة 2011 وبما نسبته (71.5%) الا انها عادت للارتفاع وبشكل قياسي في سنة 2012 بما نسبته (322.8%) الا انها انخفضت وبشكل متواصل خلال السنوات اللاحقة بمتوسط انخفاض سنوي نسبته (43.6%)، وبالمقارنة سجلت الايرادات غير النفطية ايضا انخفاضا بشكل اكبر في سنة 2011 بما نسبته (83.1%) الا انها عادت وارتفعت في سنة 2012 بما نسبته (225.3%) ثم انخفضت في سنتي 2013 و2014 بما نسبته (6.6%) و(47.5 %) علي التوالي، الا انها عادت للارتفاع وبشكل كبير في سنة 2015 بما نسبته (298.6%) ويرجع سبب هذه الزيادة الي بواقي مخصصات سنوات سابقة استرجعتها الدولة خلال هذه السنة لمواجهة التراجع في الايرادات النفطية (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

تظهر بيانات الجدول (1) ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للدولة الليبية قد ارتفعت بالمقارنة مع الفترة السابقة حيث تراوحت بين ما نسبته (62.9 %) و(95.5%)، بينما تراجعت مساهمة الايرادات غير النفطية في هذه الفترة بشكل لافت، باستثناء سنة 2015، تراوحت

مساهمتها في الايرادات العامة بين (4.5%) و(7.3%), مما يظهر زيادة نسبة هيمنة الايرادات النفطية في الفترة (2011 – 2015) وما ينطوي عليه من مخاطر نتيجة ارتباطها بالتغيرات في اسعار النفط وكذلك انتاجه وتصديره.

و يمكن ملاحظة ان العرض السابق لتطور الايرادات العامة في الفترة (2000 – 2015) يظهر هيمنة الايرادات النفطية علي هيكل الايرادات العامة خلال هذه الفترة حيث ان مساهمتها ارتفعت بصورة تدريجية متماهية مع الارتفاع في اسعار النفط في مقابل انخفاض في مساهمة الايرادات غير النفطية والذي قد يؤثر سلبا علي الموازنات العامة وخاصة في حالة انخفاض اسعار النفط, الامر الذي قد يستدعي ضرورة تعزيز الجهود من اجل تنمية القطاعات غير النفطية كمصادر للإيرادات العامة وذلك بتشجيع التنوع في النشاطات الاقتصادية خصوصا الانتاجية والخدمية للقطاع الخاص مع اعطاء المزيد من الاهتمام لحسن ادارة الاستثمارات العامة الداخلية والخارجية وتطوير كفاءة تحصيل الايرادات غير النفطية خصوصا الضرائب والرسوم الجمركية.

علاقة اسعار النفط بالمصروفات العامة.

تبين بيانات الفترة (2000 – 2010) الواردة في الجدول (2) ان المصروفات العامة تزايدت من سنة الي اخري بشكل تصاعدي، باستثناء سنة 2003 التي شهدت انخفاضا في اجمالي المصروفات العامة بما نسبته (14.6%)، حيث تزايدت المصروفات العامة بمتوسط نمو سنوي نسبته (38.5%) منتقلة من ما مقداره (5250.2) في سنة 2000 الي ما يعادل (54498.8) في سنة 2010. كما يمكن ملاحظة المصروفات الجارية شكلت النسبة الاكبر من اجمالي أن المصروفات العامة في بداية الفترة حيث وصلت الي ما نسبته (72.6%) في سنة 2001 الا ان هذه النسبة انخفضت في السنوات اللاحقة لتصل الي ما نسبته (34.4%) في سنة 2008، بحيث شكلت المصروفات الرأسمالية ما نسبته (65.6%) من اجمالي المصروفات العامة في نفس السنة مما يعتبر امرا ايجابيا يدل الي توجه السياسة المالية في تلك الفترة الي زيادة الانفاق علي مشاريع البنية التحتية الهامة جدا لأغلب قطاعات الاقتصاد الليبي لاسيما قطاعات التعليم والصحة والاسكان والمرافق والمواصلات.

وعند مقارنة اجمالي المصروفات مع التغير في اسعار النفط يتضح انه باستثناء سنة 2003 التي شهدت انخفاضا في المصروفات العامة فان هذه الفترة شهدت ارتفاعا في المصروفات العامة لتصل الي ما مقدره (54498.8) بزيادة مقدارها (49248.6) مدفوعة بالزيادة في الايرادات العامة والتي تأثرت بالارتفاع الكبير في اسعار النفط.

جدول (2) تطور المصروفات العامة تبعا للتغيرات في اسعار النفط 2000 – 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49
اجمالي المصروفات	5250.2	5631.6	8487.0	7246.2	7726.0	21343.0	21378.0	30883.0	44115.5	35677.2	54498.8	23366.5	53941.6	65283.5	43814.2	43178.9
المصروفات الجارية	3709.2	4092.6	4210.3	4336.2	4144.6	11070	10339	11890.0	15212.2	16693.3	30769.4	23366.7	48441.6	52007	39331.8	38767
المصروفات الرأسمالية	1541.0	1539.0	3701.7	2910.0	3581.4	10273.0	11039.0	18993.0	28903.3	18983.9	23729.4	0	5500.0	13276.5	4482.4	4411.9
معدل نمو اجمالي المصروفات %	–	7.2	50.7	(14.6)	6.6	176.2	0.16	44.4	42.8	19.1	52.7	(57)	130.8	21.01	(32.8)	(1.44)
نسبة المصروفات الجارية الى اجمالي المصروفات	70.6	72.6	49.6	59.8	53.6	51.8	48.3	38.5	34.4	46.7	56.4	100	89.8	79.6	89.7	89.7

المصدر: اعداد الباحثين بالاستعانة بالنشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي، 2003, 2009، 2016

* دولار للبرميل الواحد

شهدت الفترة (2011 – 2015) باستثناء سنة 2011 ارتفاعا في اجمالي المصروفات العامة الي مستويات قياسية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث زاد الانفاق العام الي ما مقداره (65283.5) في سنة 2013 علي الرغم من تراجعه في السنوات اللاحقة الي ما مقداره (43178.9) في سنة 2015 ولكن بصفة عامة فان متوسط نمو المصروفات العامة سنويا خلال هذه الفترة بلغ ما نسبته (23.5%). وتبين البيانات ايضا ان نسبة المصروفات الجارية الي اجمالي المصروفات العامة قد ارتفعت بشكل كبير في هذه السنوات مقارنة بالفترة السابقة حتي انها وصلت الي ما نسبته (100%) في سنة 2011 وعلي الرغم من انخفاضها في السنوات التالية الا انها بقيت عند مستويات مرتفعة تراوحت بين ما نسبته (79.9%) و(89.8%) مما يعني ان الانفاق الرأسمالي قد انخفض الي مستويات متدنية جدا بحيث لم يتجاوز ما نسبته (20.4%) وهذا يعتبر مؤشرا سلبيا نظرا للأهمية الكبيرة للموازنة بين الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي في السياسة المالية للدولة الليبية بحيث يتم الاهتمام ليس فقط بالمصروفات الجارية بل ايضا بالمصروفات الرأسمالية بحيث يتم الاستمرار في الصرف علي البنية التحتية للقطاعات المختلفة واستكمال المشروعات المتوقفة واستحداث مشروعات جديدة قد تكون ذات اهمية كبري للمواطنين الليبيين لاسيما في قطاعات التعليم والصحة والكهرباء والنفط.

الخلاصة

كان للتغيرات في اسعار النفط في الفترة (2000 – 2015) تأثيرات واضحة علي الايرادات العامة والمصروفات العامة الفعلية للدولة الليبية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا مما ادي الي زيادة كبيرة في التدفقات النقدية الواردة، وكنتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية ازدادت قدرة الدولة الليبية علي التوسع في الانفاق العام الجاري والرأسمالي مما ساهم ايضا في تحسن اداء النشاط الاقتصادي وقد انعكست هذه التطورات بالإيجاب علي الايرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم الجمركية والتي شهدت ارتفاعا بصورة طردية مع وتيرة النشاط الاقتصادي. ولكن يمكن الإستنتاج بأن أيضا الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية التي مرت بها ليبيا في السنوات الأخيرة قد أثرث بصورة واضحة علي إلايرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة.

ويمكننا ان نستخلص أن مشكلة التقلبات في أسعار النفط تمثل تحديا كبير أمام السياسة المالية والاقتصادية للدولة الليبية من أجل تقليص الإعتماد علي الموارد النفطية كأهم محرك للنشاط الاقتصادي، من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحفيز القطاعات الصناعية والخدمية في القطاع

الخاص الليبي ومحاولة جذب الإستثمارات الخارجية، ويمثل التراجع في ايرادات الدولة الليبية في السنوات الاخيرة، والذي من اهم اسبابه الانخفاض في اسعار النفط الي جانب التراجع في انتاج وتصدير النفط نتيجة المشاكل الأمنية والسياسية، تحديا كبيرا امام السلطات الليبية، حيث انها يجب ان تعمل علي اكثر من صعيد في هذا الاطار، ففي مجال الايرادات العامة فان الضرورة تقتضي العمل علي تعزيز الايرادات غير النفطية لاسيما الايرادات الضريبية والرسوم الجمركية، اما فيما يخص المصروفات العامة فانه من الضروري العمل علي ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، كما يجب العمل علي ضبط المصروفات الجارية ومحاولة زيادة المخصصات للمصروفات الرأسمالية نظرا لأهميتها في تطوير البنية التحتية اللازمة لمعظم القطاعات الاساسية للمجتمع الليبي.

قائمة المراجع:

1. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة "دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العامة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983
2. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت علي تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهرربغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، مجلد 15، العدد 1، ص 319-347
3. إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، 2013.
4. سالم محمد بن غربية، أحمد فرج باكير، محاسبة الاموال العامة والمحاسبة القومية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 2001.
5. محمد أحمد الدوري، محاضرات فى الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
6. منشورات مصرف ليبيا المركزي 2003.
7. منشورات مصرف ليبيا المركزي 2009.
8. منشورات مصرف ليبيا المركزي 2016.
9. صبري أبوزيد، عبدالحميد صديق، اقتصاديات المالية العامة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2002.
10. عماد الدين الشربيني، الموازنة العامة، القاهرة، المطبعة السلفية، 1971.
11. قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دمشق، دار طلاس، 1989.

ظاهرة غسيل الأموال وطرق مكافحتها

د. محمد ساسي كردمين كلية تقنية المعلومات – جامعة الزاوية

د. فتحية رمضان وادي كلية اقتصاد صرمان -جامعة صبراتة

اولاً : المقدمة

تعد ظاهرة غسيل الأموال احد صور الجرائم الاقتصادية المنظمة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال هى في الأصل ذات مصدر غير مشروع ففي ظل تحول العالم إلى قرية كونية، ونتيجة للاندماج الحاصل في أسواق المال الدولية، وسياسة الاقتصاد الحر وحرية التجارة، فضلا عن ثورة الاتصالات والانترنت، وفي ظل التطور التقني في الأنظمة المصرفية والمالية لم يعد مشكلة غسيل الأموال موضوعا ذاتيا أو محليا أو إقليميا بل أصبح ظاهرة عالمية تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها لأوضاعه الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية [1]

ويزداد الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة ربما يرجع إلى موجة الأزمات التي تعرضت لها العديد من المراكز المالية في العالم ولارتباط هذا النشاط باستقرار أسواق المال الدولية وبأمان القطاع المصرفي والمالي وذلك انطلاقاً من الحجم المتزايد والمتنامي لعمليات غسيل أو تبييض الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والأسلحة وتزوير العملات، التهرب الضريبي وعمليات اختلاس المال العام واصبحت عمليات غسيل الأموال إحدى الظواهر التي نمت في المجتمع الدولي والاقليمي، هذه العمليات تتم في المراكز المالية الدولية التي تزخر بالمميزات التي يستفاد منها في انشطة الجريمة المنظمة سببه التطور في اساليب غسيل الأموال مثل نيويورك، لندن، زيورخ، جينيف، باريس، هونج كونج، وكذلك التقدم التكنولوجي في وسائل نقل وانتقال الأموال وأجهزة ومعدات تقديم الخدمات المالية التي أتاحت التنويع في أساليب غسل الأموال وفنونها .

ثانياً : المشكلة البحثية .

توالت الجهود الدولية والإقليمية والمحلية الرامية إلى منع استخدام الأنظمة المصرفية كقنوات مفتوحة لعمليات غسيل الأموال غير المشروعة من خلال إصدار عدة تدابير وقائية يتعين على المصارف الالتزام بها كالتحقق من العميل، التركيز على البرامج الداخلية لمنع عمليات غسيل الأموال وغيرها، ولنتمكن من معرفة المعوقات التي تواجه المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال، فقد تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – غسل الأموال وآثاره، وضوابط مكافحته، السنة الثالثة، إصدار 00/5

ما دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال وما الإجراءات المتبعة؟

وما طبيعة وأساليب الرقابة المتبعة في البنوك ؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال وبين الإجراءات المصرفية المطبقة للتحقق من العميل.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال وبين إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف.

رابعاً: أهداف الدراسة...

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في ليبيا للرقابة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها.

2- التعرف على التدابير الوقائية التي تفرضها سلطة النقد على المصارف لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

خامساً: أهمية الدراسة...

1- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور المصارف باعتبارها صمام الأمان لمواجهة عمليات غسيل الأموال والتي لا تخضع عملياتها إلى حدود معينة بقدر ما يحكمها توفر بيئة مناسبة ومرنة لمزاولة نشاطها وهذا ما توفره الدول التي لا يوجد فيها تشريع يجرم هذه العمليات أو لضعف أو سؤ فهم في تطبيق القوانين والإجراءات المصرفية والمالية والاقتصادية والأمنية الخاصة بعملية المكافحة.

2- يمكن أن تعد الدراسة دليلا إرشاديا للقائمين على القطاع المصرفي والمسئولين عن مكافحة عمليات غسيل الأموال في التعرف على واقع الدور الذي تقوم به المصارف في مكافحة غسيل الأموال ،بهدف الحيلولة دون تفشي هذا النوع من الجرائم في المجتمع الليبي وإحداث هزات أو إشكاليات للجهاز المصرفي ومن ثم الاقتصاد القومي.

سادساً : الدراسات السابقة

1-ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

حلقة النقاش المنعقدة بالرياض 2009/06/27م

إعداد : دكتور // عبدالله بن مرزوق العتيبي – الخبير بشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والمتخصص في علاج سلوك الإدمان .

غسل الأموال Money Laundering

جريمة غسل الأموال تختلف عن الجرائم الأخرى في كونها مرحلة لاحقة لغيرها في الجرائم المادية فهي تقع مثلاً بعد جرائم المخدرات – السرقات أو الجرائم الأخرى كما تذكر بعض المصادر أن مصطلح غسل الأموال نشأ بسبب ملكية عصابات المافيا غسالات كهربائية ضمن محلات تجارية في امريكا لإخفاء مصادر دخلها من المسكرات، الدعارة، القمار، الابتزاز وذلك لخلط الأموال الشرعية بغيرها من الأموال الغير شرعية، فكان أول ظهور لمصطلح غسل الأموال في المحيط القضائي والقانوني هو عام (1982) ومن افضل التعاريف لمصطلح غسل الأموال هو: أي عملية للقيام بتحويل الأموال ذات المصادر غير الشرعية إلى أموال شرعية عن طريق فصلها عن مصدرها الأصلي بعدة طرق ووسائل تعتمد على التمويه والإخفاء واستخدامها وكأنها اموال شرعية .

2- جريمة تبييض الأموال ومفهومها ومخاطرها والآليات المصرفية لمكافحتها – مداخلة من إعداد أ. سمير شعبان .

هناك تعريفات من وجهة نظر الفقهاء لجريمة تبييض الأموال :

أولاً: التعريف الضيق : يقتصر التعريف الضيق لتبييض الأموال غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات ومن بين المنظمات والدول والتي أخذت بهذا التعريف اتفاقية فيينا عام 1988 – قانون المخدرات والمؤثرات العقلية اللبناني– التوصية الصادرة عن مجلس المجموعة الأوروبية عام 1991.

ثانياً: التعريف الواسع : يشمل جميع الأموال القذرة الناتجة عن جميع الجرائم والأعمال الغير المشروعة ليس فقط تلك الناتجة عن تجارة المخدرات، ومن التشريعات التي اعتمدت هذه التعريف القانون الأمريكي لعام 1986 وإعلان المبادئ الخاصة لمنع استعمال القطاع المصرفي لتبييض الأموال ولجنة بازل في كانون الأول عام 1988م.

3-دراسة أ.عوض الله (2005) بعنوان الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات .

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسيل الأموال وخصائصه وأسبابه وعلاقته بالاقتصاد الخفي والمراحل التي يمر بها من إيداع وتمويه وإدماج، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسيل الأموال كما يشير البحث إلى دور المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال اتباع إجراءات محددة وإلزام العاملين بها كما تم استعراض التشريعات والجهود الدولية والعربية في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال وتوصي الدراسة بضرورة تبني المصارف لسياسات داخلية واضحة لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتطوير العاملين بمواجهة هذه العمليات ومراعاة الدقة والحذر في فحص العمليات المصرفية والمالية وخاصة المشكوك فيها.

السمات الأساسية لغسل الأموال:

1-عمليات فتح الحسابات:

يعلن العميل عند التقدم بطلب فتح حساب لدى أحد المصارف بأن له معاملات تجارية وهي في الواقع بعيدة عن الحقيقة بهدف إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

2-العمليات المالية النقدية:

أ- إيداعات نقدية كبيرة بشكل متكرراً في حساب معين في صور كميات كبيرة من النقد الصغيرة .

ب- الاحتفاظ بحسابات متعددة للشخص الواحد وايداع مبالغ نقدية في كل تلك الحسابات بحيث تشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً

جـ- التركيز على السحوبات والايداعات النقدية بدلاً من استخدام الصكوك أو الحوالات المصرفية .

3-العمليات المالية غير النقدية:

تحويل مبالغ كبيرة من حسابات محلية إلى حسابات أجنبية والعكس .

4-عمليات خارج المؤسسات المالية :

أ- قيام أصحاب الأموال الغير النظيفة بشراء المجوهرات والسيارات والعقارات دون النظر إلى أسعارها .

ب- شراء مؤسسات مالية وتجارية.

أما أبرز العاملين في عملية غسيل الأموال هم المؤسسات المالية التقليدية مثل المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير التقليدية مثل مكاتب الصرافة ومراكز تحويل النقود وشركات الوساطة للأسهم والمعادن والسلع بالإضافة إلى أصحاب الخدمات المتخصصة مثل المحاسبين والمستشارين الماليين الذين لهم دور كبير في عملية الغسل من خلال ابتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة.

***الأنشطة الغير مشروعة والمولدة للأموال القذرة[1]**

يعد الدافع الرئيسي وراء عمليات غسيل الأموال هو البحث عن ملجأ لتطهير الأموال والإفلات من المطاردة، فإلى وقت قريب كان المقصود بالأموال القذرة والتي تكون محلا لعمليات غسيل الأموال تلك المستمدة من تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، إلا أن المدلول اتسع ليشمل الاتجار غير المشروع في سلع وخدمات أخرى بعضها تقليدي وبعضها مستحدث دون حصره بجرائم المخدرات، حيث يصعب حصرها في إطار أو عدد معين ومنها:

1- الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة وفقا للقوانين والتشريعات الدولية والتي من أهمها المخدرات والمؤثرات العقلية، التجارة في الرقيق، تهريب البشر، والمتاجرة بالأعضاء البشرية، والمتاجرة في العملات الأجنبية فيما يعرف بالسوق السوداء، وكذلك الاتجار في السلع التي تعاني نقصا في السوق المحلية من خلال الاحتكار ومخالفة أنظمة التسعير.
2- التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الالتزامات المستحقة على النشاط إلى خزانة الدولة.
3- الفساد الإداري والسياسي والمالي من خلال الاستقطاع غير المشروع للوظيفة العامة من اجل تحقيق مكاسب شخصية، كمنح التراخيص أو ترسية المناقصات مقابل رشاوى الأموال القذرة : هو مصطلح يطلق على الأموال المغسولة والناتجة من أعمال ونشاطات غير شرعية. تدفع للموظفين الذين يخالفون نصوص اللوائح والقوانين، كما يشمل الفساد العملات التي يحصل عليها الموظفين مقابل عقد صفقات الأسلحة، والسلع الرأسمالية.
4- الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة مثل أنشطة الجاسوسية الدخول الناتجة عن الغش التجاري والتجارة في السلع الفاسدة، والتعدي على حقوق الملكية الفكرية كتقليد العلامات التجارية العالمية الاقتراض من المصارف المحلية وتحويل المبالغ للخارج وبدون سداد للالتزامات، أو من خلال جمع الأموال من صغار المدخرين والمستثمرين وتهريبها للخارج دون وجود ضمانات مالية أو قانونية كافية.

[1] -الأموال القذرة : هو مصطلح يطلق على الأموال المغسولة والناتجة من أعمال ونشاطات غير شرعية.

5- أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم والضرائب الجمركية المقررة .الدخول الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال وتزوير الوثائق والمستندات، وجرائم البيئة، وعمليات تزييف العملات والذهب والمعادن الثمينة، المضاربة في الأوراق المالية، العمليات الجراحية التي يجريها الأطباء لغرض الاسترباح فقط

الآثار المترتبة على جريمة غسيل الأموال:

جريمة غسيل الأموال من الجرائم الخطيرة التي يترتب عليها آثار سلبية متنوعة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية وفيما يلي بيان أهم الآثار السلبية المترتبة على جريمة غسيل الأموال:

الأثر الأول :الآثار الاقتصادية السلبية لغسيل الأموال:

تتسبب عمليات غسيل الأموال بآثار سلبية على الوضع الاقتصادي يمكن إيجازها في التالي:

1- تتمثل عمليات غسيل الأموال وتهريبها إلى الخارج استقطاعات من الدخل القومي مما يؤدي إلى إضعافه، ويشكل نزيفا للاقتصاد الوطني، ويحرمه من استثمار هذه الأموال داخل الدولة، وبالتالي فهو يحرمه من القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يترتب عليها من توفير فرص عمل، زيادة الإنتاج، توازن الأسعار واستقرارها.

2- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى حدوث توزيع عشوائي للدخل القومي منشأة فجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لاستئثار عدد قليل من الأفراد لأموال ضخمة هى في الحقيقة أموال غير مشروعة ومنتزعة من الفئات المنتجة للمجتمع، مما يربك الحكومة ويجعلها تقف عاجزة عن إمكانية إعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق الاستقرار للدولة، فمثلا التهرب الضريبي يؤدي إلى ضعف في إيرادات الدولة مما ينتج عنه لجوؤها إلى فرض ضرائب جديدة أو اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي من اجل تمويل برامجها الاقتصادية.

3- يؤدي هروب رأس المال إلى الخارج إلى اتساع نطاق الفجوة التمويلية حيث أن المدخرات يتم إيداعها في البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات الاستثمار داخل البلاد، كما يؤدي الطلب على النقد الأجنبي إلى إضعاف قيمة العملة المحلية وتدهور القوة الشرائية لها.

4- تفشي البذخ والنمط الاستهلاكي الترفي إضافة إلى تجميد الكثير من الأموال في صورة أصول جامدة كاللوحات الزيتية النادرة أو المعادن النفيسة دون أي استفادة من هذه الموجودات في العجلة الاقتصادية والتنمية للمجتمع، مما يساعد على الكساد والركود الاقتصادي .

5- العلاقة طردية بين إيرادات الجرائم الاقتصادية وبين زيادة عمليات غسيل الأموال، لذلك فان غاسلي الأموال يلجوا إلى السيطرة على القطاع الاقتصادي من خلال التغلغل لمواقع النفوذ فيه، فقد قدرت إيرادات عصابات المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 95 مليار دولار سنوي معظمها من تجارة المخدرات.

6- التأثير السلبي على النظام المالي والمصرفي من خلال إغراء بعض مسئولي المصارف بالتعاون مما يسبب في تفشي الفساد وإضعاف دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال.

الأثر الثاني :الآثار الاجتماعية السلبية لغسيل الأموال:

1- حدوث خلل في البناء الاجتماعي، وتآكل الطبقة الوسطى من المجتمع وظهور طبقة المترفين من أثرياء جريمة غسيل الأموال مما يزيد في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإعلاء قيمة المال بغض النظر عن مشروعيته كمحدد للمركز الاجتماعي للأفراد.

2- سوء إنجاز المشاريع، وسرقة المنح والتبرعات الواردة للدولة صورة من صور الفساد الإداري، والتي يلجأ مرتكبيها إلى غسيل أموالهم.

3- ازدياد معدل الجريمة محليا وعالميا وبمختلف أنواعها، وأخذها لصور معقدة ومركبة، كما تساهم في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمعات، وانتشار ظاهرة التمرد وتحد القانون وسيادة ثقافة المخدرات .

الأثر الثالث :الآثار السياسية السلبية لغسيل الأموال:

1- يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث اضطرابات سياسية وتشويه للمناخ الديمقراطي للمجتمع، حيث يصعد أصحاب الدخل الغير مشروع إلى المناصب العليا أو يملكون التأثير عليهم .

2- يقوم غاسلو الأموال بتمويل النزاعات الداخلية والإقليمية وإمدادها بالسلاح والمساعدات وإشعال الفتن الدينية والعرقية والانقلابات، لتولد خلل سياسي، اجتماعي، اقتصادي ومن الأمثلة على ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية،حرب الخليج، انهيار الشيوعية.

3- اشتهار الدولة بعمليات غسيل الأموال يؤدي إلى فقدها المصداقية، ويعرضها للعقوبات الدولية والتي قد تطال صادراتها وإيراداتها واستثماراتها.

***مصادر الأموال المغسولة**

تتعدد مصادر الأموال غير المشروعة بتعدد أفعال الجريمة والتي يصعب حصرها في إطار وعدد معين وسوف نقوم فيما يلي باستعراض هده المصادر.

الفرع الاول: المصادر ذات الطابع الاقتصادي

أولا :تجارة المخدرات

لعل من أهم عمليات غسيل الأموال هي تلك التي تتعلق بتجارة المخدرات , نظرا للمردود الضخم من الأموال التي تدرها وقد أعلن رالف لايندر Ralf lainder وهو خبير عالمي في مكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة[1] .

ولعل من أشهر عمليات غسيل الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات تلك التي وقعت في الوم حيث أشار تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في عام , 1992 إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال بلغ 100 مليار دولار سنويا ,كان يتم تحويلها إلى أموال مشروعة وقد لوحظ مؤخرا اتجاه تجار المخدرات إلى إجراء عمليات غسيل الأموال في أمريكا .

ثانيا :الغش والتدليس

وهي عمليات خداع المستهلكين وبيعهم بضائع تظهر وكأنها السلعة المطلوبة بينما الواقع ليس كذلك , ويقع في هده الجرائم الناس الدين يدققون في البضائع التي يشتروها وبما أنه لا يزال إمكان السلع المغشوشة والمدلسة معروفة مند القديم وإن اختلفت الوسائل المستعملة في الغش والتدليس باختلاف مستويات التقنية مع مرور الزمن فإن دلك يعني أن هده الظاهرة لم تحارب بما فيه الكفاية ولا زال أصحاب هده العمليات غير المشرعة يحققون أرباحا ضخمة تكون مصدر لغسيل الأموال[2].

ثالثا :الجرائم على المال

تعد الجرائم الواقعة على المال كما هو واضح من اسمها بأنها جرائم تهدف إلى الحصول على أموال طائلة وضخمة . ويعمل مرتكبوها على إخفاء وتمويه مصدرها لتبدو وكأنها أموال تتعلق بالبنوك ,كما جاء في تقرير الجرائم المالية من أهم مصادر الدخل غير المشروع كالغش البنكي والاستعمال الاحتياطي لبطاقات الائتمان [3].

---

[1] - عياد عبد العزيز ,تبيض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر,الدار الجامعية, الطبعة ,1 الجزائر, 2007 ,ص1

[2] - الندوة العلمية الحادية والأربعون ,الجرائم الاقتصادية وأساليب مكافحتها ,أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, مركز الدراسات البحوث، الرياض 1998، ص1.

[3] - نادر عبد العزيز شافي ,مكافحة تبيض الأموال,الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق ,جامعة بيروت , ,منشورات الحلبي الحقوقية ,الجزء , 3 الطبعة, 12002 ص137.

رابعا:التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي تمكن الممول كليا أو جزئيا من عدم دفع الضريبة وذلك بممارسة الغش ومخالفة القوانين وغيرها.

خامسا:اختلاس الأموال

أي الحصول على الأموال بطريقة غير شرعية وذلك باستغلال النفوذ, فيقوم المختلس بإيداعها في البنوك خارج البلد ثم يحاول إعادتها مستقبلا إلى البلد الأم بطريقة شرعية ,فمع زيادة الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق نمت عمليات الاختلاس بشكل كبير جدا بسبب المعونات من الدول الصديقة.

سادسا :النصب والاحتيال

وأبرز مثال له هو الاقتراض من البنوك بحجة إقامة مشاريع استثمارية ثم الهرب إلى خارج البلاد بعد الحصول على القروض, وهناك أيضا شركات توظيف الأموال التي يلجأ إليها مؤسسوها إلى جذب مدخرات صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتحقيق أرباح كبيرة , وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدخرات إلى الخارج ويهرب أصحاب تلك الشركات إلى الخارج أيضا.

سابعا: تجارة الأسلحة

أصبحت تجارة الأسلحة رائجة بسبب التبرعات في العالم سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها ,نتيجة للديكتاتوريات الحاكمة والسياسات العنصرية القومية والطائفية,وقد أصبحت مافيا الأسلحة تجني الأرباح الطائلة والخيالية من صفقات الأسلحة المصدرة والمستوردة , وبالتالي يكون لها أرباح ومبالغ كبيرة من المال تضطر لإخفاء مصدرها .

ثامنا : تزييف العملة

يعرف التزوير أو التزييف بأنه كل اصطناع لعملة صحيحة وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة, إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول أو الغش أو الإضرار ,ويعتبر نشاط تزييف الدولارات الأمريكية من المصادر المتاحة للحصول على دخول غير مشروعة بواسطة عصابات دولية تتولى الطبع والتزييف والترويج في دول متعددة في مختلف أنحاء العالم .

***المراحل التي تمر بها عملية غسيل الأموال..**

أولا: مرحلة الإحلال

ويقصد بها إدخال الأموال القذرة في البنوك وغيرها ,ويقصد بالتوظيف تلك الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات أو الجرائم الأخرى الخطيرة كالإتجار بالأعضاء البشرية, أو الاتجار بالرقيق الأبيض أو الأسلحة, بأن يتم إيداع تلك الأموال في حسابات بنكية في صورة إيداعات أو شراء مؤسسات مالية تجارية أو شراء أسهم وخاصة أسهم لحاملها التي تشير إلى مصدر تلك الأموال أو شراء السبائك الذهبية وهي خطوة هامة وخطيرة لأنها تشير إلى وجود مبالغ طائلة في يد مالكها دون أن يتواجد لديه أي مصدر مشروع لهذا الدخل,لذا فهو يسارع إلى إيداعها أو تغير شكلها .ويطلق على هذه المرحلة مرحلة الغسل المبكر لهذه الأموال,ثم تليه مرحلة إضفاء الصفة الشرعية على هذه الأموال , فعندما يتم إيداع النقود المتأتية عن طريق غير مشروع في البنوك يطلق على هذه العملية اسم القاعدة نظرا لأن الخطوات التالية في غسيل تبنى على هذه القاعدة.

ثانيا: مرحلة التغطية

تتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة ,ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة وكل ذلك من أجل إخفاء مصادر هذه الأموال وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة ويكون ذلك من خلال استخدام الأوراق المالية التي من السهل تحويلها إلى خطابات الضمان وشيكات الصرف والأسهم والسندات وعمليات الدفع من خلال الحساب,حيث يقوم البنك الأجنبي بفتح حساب في أحد البنوك المحلية ويقوم عملاء البنك الأجنبي بالسحب والإيداع في ذلك الحساب لإدارة أنشطتهم المشبوهة وشراء رؤوس الأموال ذات القيمة العالية ومن ثم إعادة بيعها[1].

ثالثاً: مرحلة الدمج

وتمثل هذه المرحلة الغاية النهائية من عمليات غسيل الأموال والتي تهدف إلى تطهير الأموال غير المشروعة وإكسابها صفة المشروعية ثم إدماجها في الاقتصاد القومي الرسمي كما كانت مشروعة بحيث يتم توظيفها بحرية بعد ذلك دون خشية المطاردة المحاسبية, وبعبارة أخرى يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة حيث تكتسب تبعا لذلك مظهرا قانونيا ووعادة ما يتم ذلك من خلال الاستثمار في شراء الأدوات المالية المختلفة مثل الأسهم والسندات

[1] -أحمد بن محمد العمري، جريمة غسيل الموال، ص 254. مكتبة العبيكات، 2000.

وشهادات الاستثمار بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار في الأنشطة العقارية وقطاع السياحة وغير ذلك من الأعمال المشروعة [1].

***أهم الآليات المصرفية لمكافحة جريمة تبييض الأموال**

1-سلوكيات لأزمة لمواجهة خطر تبييض الأموال...

لدى المصارف عادة أدلة توجيهية بشأن أنشطة تبييض الأموال والمسائل المتعين ملاحظتها وإخضاعها للمزيد من الفحص والتدقيق عند حصولها من قبل أحد الزبائن ومهم الإشارة هنا إن هذه الأدلة التوجيهية التي تصدر عن منظمات وهيئات مصرفية وتنظيمية وقانونية لا تضمن عادة كافة الأنشطة والوسائل نظراً لتسارع وتنامي وتغيير أنشطة تبييض الأموال الجرمية ونظراً أيضاً لأن هذه الأدلة لا تكون بعيدة ايضاً عن أيدي مبيضي الأموال ومنظماتهم الجرمية، لكننا نقف على أكثر السلوكيات أهمية في سياسة الحماية من تبييض الأموال خاصة تلك التي تظهر في البيئة المصرفية العربية اكثر من غيرها.

2-لا تهاون في التثبت من شخص العميل وخاصة الأشخاص المعنوية...

أول واهم عنصر من عناصر ضمان عدم الوقوع في منزلقات انشطة تبييض الأموال عدم تهاون المصرف في التوثق من شخص العميل وتحديداً لدى بدء التعامل .

إن الشركات الوهمية او مؤسسات وشركات وجمعيات المواجهة إحدى أهم وسائل مبيضي الأموال، وقد لوحظ في السنوات الاخيرة اتجاه عريض نحو فتح حسابات لشركات أجنبية غير مقيمة أو لشركات أشخاص وطنيين منشأة في الخارج او المناطق الحرة أو غيرها بالاكتفاء بوثائق غير كافية لمعرفة البنك لعميله بالشكل المطلوب والأخطر التجاوز في احياناً كثيرة عن عناصر هامة للتوثق، صحيح أن البنوك تتطلب وثائق مصدقة، ولكن كثيراً من السلوكيات وتتجاوز أهمية التوثق من حقيقة وجود الشخص المعنوي، مكتفية بالظاهر غالباً مع ان أهم ما دربت عليه المؤسسات المصرفية أن معرفة الزبون تتطلب معرفة سياسة عمله ونطاق نشاطه وليس معرفة شخصه فحسب.

3- الحذر من العميل الذي يخفي المعلومات أو يقدم معلومات غير كافية..

هذه القاعدة تعرفها المؤسسات المصرفية، لكن في الحقيقة وفي الواقع العملي متجاوز عنيا كثيراً، لقد أظهرت الدراسات التحليلية لتقارير أنشطة تبييض الأموال العالمية أن اكبر صفقات تبييض الأموال كاف يمكن كشفها من قبل البنك بمجرد ملاحقة ما يظهر من عدمك دقة العميل في تزويد البنك بالمعلومات، سواء المتعلقة

[1] --صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي وغسيل الموال، عالم الكتب، 2003، ص 151-152.

بشخصه او عمله او نشاطه، وليس معنى ذلك ان الزبون المتحفظ محل الشك، لكننا هنا نقف أمام ملاحظة قد تمثل مدخلا أساسيا للحماية، فالزبون الممتنع عن تزويد معلومات بخصوص غرض العمل وعناصر الائتمان أو عن مراكز العمل وغيرها مما تتطلبه الأعمال والخدمات المصرفية قد يخفي حقيقة ما تستلزم سيرها والتوقف عندها.

4-اعتماد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحميل مخرجاتها.

تعلم البنوك أن تمت عدد كبير من التقارير تستوجبها أنشطة الإشراف عن العمل المصرفي وأخرى تتطلبها الأدلة التوجيهية لمكافحة تبييض الأموال، ويلاحظ في البيئة العربية أنه وإن كان تمت التزام بتنظيم هذه التقارير بأنواعها لكن تمت أيضاً استهانة بسياسات تحليلها واستظهار النتائج منها، مواصلة قراءة التغيرات الواقعية بين تغيير وآخر، وفي هذا الإطار فإن تقارير الإيداعات والسحوبات وتقارير النقد الخارجي والمقاصة وتقرير الحوالات مع بيان مصادرها وتحديداً البنك الأول الذي استلم النقد من العميل، وتقارير الائتمان والإقراض وغيرها تساهم فيحال قراءتها المتفحصة التحليلية من المصرفين الخبراء على كشف العمليات المريبة وعلى الأقل تحديد الموضع الذي يحتاج توثيقاً وفحصاً أكثر من غيره، ومن ثم التحرك الفوري إذا ما تبين فعل غير مشروع.

بعض الحالات العملية:

- في احد البنوك لاحظ احد الموظفين إن عميلاً لبنك وهو وسيط مجوهرات قد أودع مبلغاً ضخماً لفترة قصيرة لا تتفق مع عمله الاعتيادي، وليوثق من صحة ملاحظته قام بتحليل كشف حساب إيداعاته ولاحظ حركة الحساب فتأكد إن إيداع 25 مليون دولار خلال ثلاثة أشهر أمر غير اعتيادي في نشاط هذا العميل فقام العميل بملء استمارة الرقابة على حسابات العميل التي يتطلبها القانون عند زيادة الإيداعات عن المبلغ المقرر قانوناً وإضافة لذلك أبلغ جهات التحقيق المختصة، وفعلاً أدى ذلك إلى كشف واحدة من اكبر عمليات تبييض الأموال على مدى سنتين تقوم بها منظمة جرمية بلغت المبالغ المغسولة فيها 1.2 مليار دولار، وتبين أن المشاركين فيها نحو 127 شخص، جرى إلقاء القبض عليهم وجرى ملاحقة احد المصارف الكولومبية لضلوعه في هذا النشاط وعلى اثر عمليات الملاحقة تم ضبط أكثر من طن من المخدرات، حيث ظهر إن مصدر الأموال القذرة هي أنشطة المخدرات.

الخلاصة

إن ظاهرة غسيل الأموال هي عبارة عن عمليات يقوم بها أشخاص بطريقة سرية وذلك من أجل إخفاء المصدر غير المشروع لأموال تحصلوا عليها اثر جرائم متنوعة كالسرقة وتزوير العملات وتجارة المخدرات والاتجار بالأطفال,وغيرها,حيث أن هذه العمليات نجدها بكثرة في مناطق معينة من العالم ,والتي لا تشدد فيها الرقابة على البنوك وخاصة ما يتعلق بالسرية المصرفية هذا بالإضافة إلى العمليات التي تكون داخل البورصة,وبالنسبة لصيرورة عمليات غسيل الأموال فإنها تتم عبر مراحل مترابطة ومتسلسلة وطرق ووسائل من بيئتها التكنولوجيا الحديثة أي البطاقات الالكترونية والبطاقات الذكية. وتحدث هذه العمليات آثار سلبية وخطيرة على المجتمعات التي تنتشر فيها ويتعاظم تأثيرها بصفة خاصة على اقتصاديات الدول النامية ,وكذا الجهاز المصرفي ولذلك فإنه ينبغي تكييف الجهود من أجل مكافحة هذه العمليات والحد منها لتجنب الآثار السلبية بقدر الإمكان. وللبنوك والجهاز المصرفي دورا هاما وفعال في هذه العمليات إذ لا يتسنى لغاسلي الأموال القيام بهذه العمليات دون استخدام الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي في هذا المجال ,ومن ثم فإنه يقع على عاتق البنوك والجهاز المصرفي مسؤولية كبيرة في مكافحة هذه العمليات والحد منها والحيلولة دون انتشارها, كما أن للبنوك مصلحة كبرى في كشف هذه العمليات ومكافحتها وذلك للمحافظة على سمعتها الائتمانية والمصرفية وكغيرها من دول العالم .

اهم النتائج

* ظاهرة غسيل الأموال جريمة اقتصادية بالدرجة الأولى , ورغم تعدد التعاريف الخاصة بها إلا أنها تصب في معنى واحد وهو لا مشروعية الأموال, والتي يحاول الذين حصلوا عليها من مصادر غير مشروعة إكسابها صفة المشروعية.

*تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل التوظيف, التجميع, الدمج, وذلك عن طريق وسائل وأساليب مختلفة كالتهريب, بطاقات الائتمان, الكارت الذكي, مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني كإحداث ضغوط تضخمية بالإضافة إلى آثار اجتماعية سلبية لهذه الظاهرة كارتفاع مستوى المعيشة

*لغاية اليوم لا تزال هنا عقبات تحد دون فعالية الجهود بالرغم من تكثيفها ,أهم هذه العقبات السرية المصرفية التي كانت تعتبر إحدى المبادئ التي لا يمكن للبنك أن يخالفها. وهذه الجهود تتنوع مابين تقارير,اتفاقيات ومؤتمرات صادرة عن هيئات دولية, إقليمية ومحلية.

التوصيات :

للتصدي لظاهرة غسيل الأموال لابد من إنجاز العديد من الإجراءات أهمها:

*فرض المزيد من الإجراءات المصرفية الرقابية مع وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمهام المرتبطة بالمستويات الوظيفية في البنك وتطبيق نوع من الرقابة التكاملية التي لا تسمح بمرور أي عملية مصرفية مشبوهة.

*مراعاة التطبيق الفاعل لكافة المبادئ والضوابط الرقابية المنبثقة عن لجنة بازل والمنظمات الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال.

*تفعيل التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بظاهرة غسيل الأموال ووضع إطار قانوني للتنسيق المشترك بينهم مع عدول الدول المعرضة عن سرية الحسابات.

*يتعين على البنوك أن تحرس على الفحص الدقيق للعمليات المالية والبنكية التي يتراء للبنوك عدم قيامها على أغراض ومبررات اقتصادية وقانونية مشروعة.

*على البنك عدم التهاون في التأكد من هوية العميل سواء كان طبيعيا أو معنويا وكذلك التأكد من مصدر الأموال ووجهتها.

*إنشاء وكالة عالمية تتولى مسؤولية مكافحة عمليات غسيل الأموال على المستوى الدولي وتعمل على التنسيق بين مختلف الدول.

المراجع

1- دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014-2015.

2- دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بدولة الامارات العربية المتحدة، 2003.

3-جريمة تبييض الأموال، مفهومها، مخاطرها، والآليات المصرفية لمكافحتها، مداخلة من إعداد أ. سمير شعبان.

4-دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2008.

5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – غسل الأموال وآثاره، وضوابط مكافحته، السنة الثالثة، إصدار 00/5

6-عياد عبد العزيز ,تبيض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر,الدار الجامعية, الطبعة ,1 الجزائر, 2007 ,ص1 .

7-الندوة العلمية الحادية والأربعون ,الجرائم الاقتصادية وأساليب مكافحتها ,أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, مركز الدراسات البحوث، الرياض 1998، ص1.

8-نادر عبد العزيز شافي ,مكافحة تبيض الأموال,الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق ,جامعة بيروت , ,منشورات الحلبي الحقوقية ,الجزء , 3 الطبعة, 12002 ص137.

9-أحمد بن محمد العمري، جريمة غسيل الموال، ص 254. مكتبة العبيكات، 2000.

10-صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي وغسيل الموال، عالم الكتب، 2003، ص 151-152.

دور ديوان المحاسبة الليبي في فحص ومتابعة المصارف الليبية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال

د. مفتاح سالم ابوغالية أ. نوري علي قطاطي
د. منصور محمد الفرجاني أ. احمد محمد الشحومي

Abstract

This study aimed to assess the role of Libyan Auditing Bureau related to inspect and follow up the Libyan banks in order to prevent Money Laundering. The study depended on the laws and regulations which related to responsibility of the Libyan Auditing Bureau and the annual reports during the period between 2005 and 2017. In addition, an interview with one of the administrators of the Bureau was applied in order to support and explain the findings. The results found that there was obviously lack of the Libyan Auditing Bureau's role against money laundering. The insufficiency of the applied programs and the limitation of following up the money laundering were the main challenges of the role of Libyan Auditing Bureau.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في فحص ومتابعة المصارف الليبية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال، وقد تم الاعتماد في تقييم أداء دور الفحص المالي للديوان من خلال مراجعة التشريعات والقوانين التي تربط ديوان المحاسبة بقضية غسيل الأموال ،أيضا اعتمدت الدراسة على تقارير الديوان خلال الفترة من 2005 الى 2015، ولتأكيد النتائج الواردة في تلك التقارير وتوضيحها، فقد تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسئولي ديوان المحاسبة الليبي، وتلخصت النتائج في وجود قصور واضح في الدور المطلوب لديوان المحاسبي الليبي في فحصه ومتابعته لظاهرة غسيل الأموال، وقد تمثل ذلك القصور في عدم وجود برامج عملية فعّالة للديوان ومحدودية المتابعة الميدانية لظاهرة غسيل الأموال بالمصارف الليبية.

1.المقدمة

حتى وقت قريب لم يكن مصطلح غسيل الأموال مصطلح معروف وشائع، بل إن عميلة الغسيل بحد ذاتها لم تكن عملاً إجرامياً، ولكنها ارتبطت بعمل إجرامي أصلي كان هو مصدراً للأموال المغسولة، والهدف من عملية الغسيل كان هو إخفاء آثار الجريمة الأصلية التي كانت مصدراً لتلك الأموال (القضاه، 2010)، ولكن وفي نهاية عقد الثمانيات من القرن الماضي، وبعد انتشار هذه العمليات وعلى نطاق واسع بدأ الكلام عن هذه الظاهرة وتصنيفها كفعل إجرامي في حد ذاته، علاوةً على الجريمة الأصلية، ويجب مواجهتها ومكافحتها بكل الوسائل، وتم تصنيفها من أخطر الجرائم لما لها من آثار اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية سيئة، تفُث في عضد الاقتصاديات الوطنية وتحقن أوردتها وشرايينها بأموالهم الملوثة، وتشير الإحصائيات أن حجم عمليات غسيل الأموال عالميا وصل إلى حوالي 1.2 تريليون دولار سنويا(The World Bank, 2002 ,بركات، 2006).

كما تعتبر مواجهة غسيل الأموال أمراً في غاية الأهمية لمكافحة الفساد وإرساء مبدأ الشفافية في تكوين الأموال والثروات، لأن منع عمليات غسيل الأموال التي تم تكوينها من الاقتصاد الأسود يؤدي إلى منع سلاطين الفساد ولو بشكل جزئي من الاستفادة بحصيلة فسادهم (أبوداسر، 2012؛ أمينة وشابخة، 2014)

وتوصف جريمة غسيل الأموال بأنها عملية معقدة ومتعددة الأشكال والأنواع والمصادر وتتم بعدة أساليب وعبر عدة قنوات، غير أن شريط (2007) والخطيب (2007) أشارا الى أن المصارف تبقى أهم هذه القنوات وأكثرها استخداماً، وذلك للأسباب التالية:

1.تنوع العمليات المصرفية التي يمكن أن تستخدم من قبل الغاسلين لتمويه عملية الغسيل كالإيداعات والسحب والتحويل من حسابات إلى حسابات أخرى، والتحويلات الداخلية والخارجية وغيرها من العمليات المصرفية.

2.السرعة والتطور في تقديم الخدمات لاسيما بعد استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية سواءً الخارجية منها أو المحلية.

3.التعامل بالنسبة لغاسلي الأموال مع المنظومة المصرفية يكون بعيداً عن مراقبة وأعين المجتمع، وذلك على عكس العمليات الأخرى غير المصرفية مثل شراء وبيع العقارات وغيرها، بمعنى أن المصارف توفر نوعاً من السرية لمجرمي غسيل الأموال.

ونتيجة لذلك اهتمت عدد من المنظمات الدولية والمعنية بالشؤون المصرفية مثل لجنة بازل ولجنة العمل الدولية (FATF) بشأن الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في مكافحة

عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال توخيها الحيطة والحذر في عملياتها المصرفية وتعاملها مع عملائها

.(Mitrou & Papachristou 2015; The Financial Action Task Force, 2015)

2.مشكلة الدراسة

ارتبطت ظاهرة غسيل الأموال بالمؤسسات المصرفية لما توفره من ملاذ آمن يقوم المتورطون خلالها بعملياتهم المشبوهة للأموال المتأتية من الأنشطة غير المشروعة، وذلك بسبب توافر إمكانيات استخدامهذه المنظومة من قبل غاسلي الأموال اعتمادا على عدد من العمليات المصرفية (Okab, 2014). وتأسيساً على ذلك يعتبر اتخاذ المصارف للتدابير والسياسات الفاعلة لمجابهة غسيل الأموال من أهم الوسائل التي تحول دون استخدامه من قبل العناصر الإجرامية. وتشكل الرقابة على النظام المصرفي أهم أركان مواجهة نشاطات غسيل الأموال، وهذا يعني أن أجهزة الدولة الرقابية يجب أن تعي دورها الرقابي فيما يتعلق بمكافحة هذه الظاهرة. ومن أهم هذه الأجهزة على الإطلاق بل يعتبر خط الدفاع الأخير بالنسبة للدولة هو ديوان المحاسبة (الكفراوي، 2010؛ زكري، 2013). حيث يمارس الديوان اختصاصاته الرقابية على المصارف من خلال الضغط عليها لأجل اتخاذ كافة التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى الحد من استخدام المصارف في تمويه الأموال المشبوهة. وعلى هذا فإن الدراسة تهدف إلى تقييم دورديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على المصارف الليبية فيما يتعلق بدورها في مواجهة غسيل الأموال.

عليه، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل قام ديوان المحاسبة بالدور المطلوب في فحص ومتابعة المصارف العاملة في ليبيا فيما يختص بظاهرة غسيل الأموال؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس فقد تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: هل توجد تشريعات تُعرف وتحدد وتجرم ظاهرة غسيل الأموال في ليبيا وتلزم المصارف العاملة في ليبيا بمواجهة هذه الظاهرة؟

السؤال الثاني: هل خول المشرع الليبي لديوان المحاسبة الصلاحيات اللازمة لرقابة ومتابعة المصارف العاملة في ليبيا فيما يتعلق بمواجهة هذه الظاهرة؟

السؤال الثالث: هل يوجد لدى ديوان المحاسبة برامج وإجراءات فحص عمليه لمتابعة المصارف العاملة في ليبيا فيما يختص بظاهرة غسيل الأموال؟

السؤال الرابع:هل قام ديوان المحاسبة بمجهودات ميدانية لفحص ومتابعة المصارف العاملة في ليبيا لمواجهةغسيل الأموال؟

3.أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مواجهة ظاهرة غسيل الأموال التي تتم في المصارف الليبية. ولغرض تحقيق هذا الهدف تمت صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1.التعرف على القوانين والتشريعات التي تُمكن ديوان المحاسبة الليبي من أداء دوره الرقابي في مواجهة غسيل الأموال عبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

2.التعرف على الإجراءات والآليات العملية التي يتخذها ديوان المحاسبة الليبي للرقابة على عمليات غسيل الأموال بالمصارف الليبية.

3.معرفة فاعلية ديوان المحاسبة في اكتشاف والتقرير عن حالات ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الليبية.

4.أهمية الدراسة

تكمن ضرورة مثل هذه الدراسة في كونها تتناول دور أهم إحدى جهات الرقابة المالية والمتمثلة بديوان المحاسبة الليبي في مواجهة أهم جرائم العصر والمتمثلة في ظاهرة غسيل الأموال، وذلك نظراً لتزايد حجم وتعقيد تلك الظاهرة، إضافة إلى آثارها السلبية على كافة مقومات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تكمن أهميتها أيضا في توضيح واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف بديوان المحاسبة الليبي كجهة رقابية مالية، وأخيراً فان هذه الدراسة تمثل دعم للدراسات حول ظاهرة غسيل الأموال في البيئة الليبية.

5.منهجية الدراسة

للوصول إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها فقد اتبعت الدراسية مايلي:

- باعتبار أن هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تتناول دور الديوان الرقابي في مواجهة عمليات غسيل الأموال في المصارف الليبية، فقد اعتمدت على المنهج الاستكشافي لتحقيق أهدافها(Heck, 2013).
- اعتمدت الدراسة على أربعة مصادر للبيانات، ثلاثة منها معدة مسبقاً (Secondary data) وهي متمثلة في، **المصدر الأول:** القوانين واللوائح المحلية التي لها علاقة بغسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها ودور ديوان المحاسبة في الرقابة عليها، وذلك لتحقيق الهدف الفرعي الأول.

المصدر الثاني: دليل وإرشادات إجراءات الفحص والرقابة المعتمد من قبل الديوان، وبهذا الخصوص تحصل الباحثون بعد عدة زيارات لإدارة الديوان وفرع الديوان بمدينة الخمس على دليل يسمى "برنامج مراجعة الميزانية والحسابات الختامية للشركات والمنشآت العامة"، بالإضافة إلى وثيقة أخرى تسمى "إرشادات للأعضاء المكلفين بمهام متابعة مصرف"، وذلك لتحقيق الهدف الفرعي الثاني. **المصدر الثالث:** التقارير السنوية لديوان المحاسبة عن الفترة من 2005 حتى2015، لتحقيق الهدف الفرعي الثالث. **المصدر الرابع:** وهي بيانات أولية (Primary data) متحصل عليها من المقابلة الشخصية التي أجراها الباحثون مع أحد كبار المسئولين في الديوان، والغرض من هذه المقابلة هو دعم النتائج المتحصل عليها من المصادر السابقة، وقد أجريت هذه المقابلة بتاريخ2017/02/07 بمقر الديوان.

6.الإطار النظري لظاهرة غسيل الأموال

1.6 ماهية غسيل الأموال

تعددت التشريعات والدراسات لإيجاد مفهوم شامل وواضح لظاهرة غسيل الأموال واتفقت بشكل عام على أنها إعطاء صفة قانونية لأموال مصدرها غير قانوني. وقد تم تعريفها بأنها إعطاء صفة شرعية لأموال ناتجة من مصادر غير قانونية وذلك من خلال تشغيلها عبر الدورة الاقتصادية بالدولة(العاجز، 2008؛ السميرات، 2009). وعرّفها صالح (2006، ص30) بأنها "إعادة تدوير الأموال غير المشروعة والناجمة عن الأنشطة الإجرامية، وذلك بإضفاء المشروعية عليها، ومن ثم قطع الصلة بين هذه الأموال، وبين أصلها غير المشروع". وكذلك عرفها Ringh &Sultani, (2014, p.10) بأنها "عملية على الأموال الغير قانونية لتحويلها وإظهارها على أنها قانونية".

مما سبق يمكن القول بأن ظاهرة غسيل الأموال هي عملية مالية تهدف إلى إخفاء أموال تم الحصول عليها بطرق غير قانونية أو استخدام تلك الأموال في أنشطة اقتصادية بهدف إضفاء الصفة القانونية عليها.

2.6 الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال:

أجمعت الكثير من الدراسات (الشحومي، 2005؛ العاجز، 2008؛ أمينة وشابخة، 2014) على انه تكمن خطورة ظاهرة غسيل الأموال في أثارها السلبية على ثلاثة مستويات أساسية للدولة: (اقتصادية واجتماعية وسياسة). اقتصادياً، وتتلخص أهم الآثار السلبية في إضعاف قدرة الدولة على تبني وتنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية بكفاءة، وذلك لعدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة وخسارة جزء كبير من ناتج الدخل القومي بسبب الفساد المالي والتهرب الضريبي وارتفاع معدلات الأسعار

والتضخم، نتيجة لوجود قوة شرائية ناتجة من عمليات غسيل الأموال. أما على المستوى الاجتماعي، فتتلخص الآثار السلبية على البيئة الاجتماعية في انهيار القيم والمبادئ الاجتماعية الحسنة وانتشار حالات الرشوة والسرقة وشراء الذمم بسبب إغراء الثراء الغير مشروع. وأخيرا على المستوى السياسي، فتكمن خطورة غسيل الأموال على الحياة السياسية في الوصول إلى مراكز التشريعات واتخاذ القرارات وتنفيذها عن طريق المال الغير مشروع (المال السياسي)، وبالتالي توجيه تشريعات وسياسات الدولة في صالح الأعمال الغير مشروعة.

3.6 الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال:

بالرغم من حداثة الاهتمام بهذه الظاهرة على المستوى الدولي لمواجهتها، إلا أنه توالت الجهود والبرامج الدولية لمواجهة هذه الظاهرة، وفيما يلي ملخص لأهم وبعض تلك الجهود (صالح،2006؛ سعيد،2007؛ عبدالله، 2010):

اتفاقية فينا سنة 1988: تعتبر أول وثيقة دولية تهدف إلى تجريم عمليات غسيل الأموال بالرغم من أنها اقتصرت فقط على الأموال الناجمة من تجارة المخدرات.

إعلان لجة بازل 1988: نصت على ضرورة تعاون جميع المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال اتخاذها لعدد من المعايير والمبادئ التي تساعد القطاع المصرفي على اكتشاف عمليات غسيل الأموال.

الدليل الإرشادي للجماعة الأوربية 1991: تم وضع مجموعة من الإرشادات والمبادئ التي تهدف إلى الحد من استغلال النظام المالي في عمليات غسيل الأموال.

توصيات مؤتمر مكافحة الجريمة المنظمة في نابولي 1999: نصت على تجريم العائدات الناتجة من الأموال الغير المشروعة، وتقييد سرية المعلومات المصرفية.

توصيات المؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في القاهرة 1995: دعى المؤتمر إلى ضرورة مواجهة ظاهرة غسيل الأموال والسماح لسلطات المختصة بالاطلاع على الحسابات السرية.

4.6 رقابة المصارف على عمليات غسيل الأموال:

أولا: الإجراءات الوقاية: حيث تساهم في ضبط ومنع عمليات غسيل الأموال عند حدوثها وتتمثل في ما يلي (الكاجيجي وآخرون، 2005؛ العاجز، 2008):

أ. التحقق من هوية العملاء (اعرف عميلك)، حيث يجب على المصارف الحصول على المعلومات التي تمكنها من تكوين معرفة تامة لعملائها.

ب. حفظ السجلات المالية، فيتوجب حفظ السجلات والمستندات المتعلقة بجميع عملائها وعملياتهم المصرفية المختلفة وتسهيل عملية الرجوع إليها وقت الحاجة ولمدة زمنية مناسبة (خمسة سنوات على الأقل).

ج. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، حيث دعت أغلب المنظمات الدولية إلى ضرورة وأهمية تطوير نظم الرقابة الداخلية بها وخاصة تلك المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، وأن تضع برامج وسياسات قادرة على مواجهة الظاهرة.

ثانيا: إجراءات كشف عمليات غسيل الأموال: وتتمثل أهم إجراءات الكشف في النقطتين التاليتين:

أ. تقييد التعامل بالمدفوعات النقدية، وذلك من خلال استخدام الصكوك وبطاقات الدفع وغيرها من الوسائل غير النقدية باعتبارها أكثر أمانًا وخاصة التدابير الأمنية داخل المصرف ويسهل تتبعها والتحقق من صحتها.

ب. إخضاع بعض العمليات لرقابة خاصة من قبل المصرف مثل إيداعات وسحب مبالغ كبيرة وعمليات لا تتماشي مع النشاط الطبيعي للعميل والتحويلات الداخلية والخارجية بمبالغ كبيرة ومتكررة، خاصة إذا كانت الدولة المحول منها أو المحول إليها لا تهتم بمصادر الأموال المشبوهة وظاهرة غسيل الأموال.

7. الدراسة العملية:

باعتبار أن مصادر بيانات هذه الدراسة يتمثل في النصوص القانونية والوثائق والتقارير والمقابلة الشخصية، لذلك فقد تم استخدم تحليل المضمون لتحليل المعلومات الواردة بهذه المصادر لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم تقسيم هذا الجانب من الدراسة إلى أربعة أجزاء، معلومات تتعلق بالقوانين والتشريعات التي تمكن ديوان المحاسبة الليبي من أداء دوره الرقابي في مواجهة غسيل الأموال عبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، ومعلومات تتعلقبالإجراءات العملية التي يتخذها ديوان المحاسبة الليبي للرقابة على عمليات غسيل الأموال بالمصارف الليبية، ومعلومات حول فاعلية ديوان المحاسبة في اكتشاف والتقرير عن حالات ظاهرة غسيل الأموال بالمصارف الليبية. وأخيراً المعلومات المتحصل عليها من المقابلة الشخصية لدعم وتوضيح النتائج من المصادر السابقة.

أولاً: المعلومات التي تتعلق بالقوانين والتشريعات التي تمكن ديوان المحاسبة الليبي من أداء دوره الرقابي:

يسعى هذا الجزء إلى تحليل القوانين والتشريعات لمعرفة فيما إذا كانت هناك تشريعات تتصدى لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال وتلزم المصارف الليبية لمكافحتها، وتخول ديوان المحاسبة بممارسة

مهامه الرقابية على هذه المصارف للحد من هذه الظاهرة، وذلك تحقيقاً للهدف الفرعي الأول لهذه الدراسة. ووفقاً لتحليل المضمون فقد تم التركيز على النصوص والعبارات القانونية التي تفيد في: تحديد ماهية غسيل الأموال، المسؤولية الجنائية اتجاهها وعلى من تقع هذه المسؤولية وما مدى مسؤولية المصارف اتجاهها ومن ثم مسؤولية الديوان فيما يتعلق بدوره الرقابي في متابعة المصارف، وفيما يلي تحليلاً لهذه التشريعات والقوانين ذات العلاقة:

يعتبر القانون رقم (2) لسنة 2005 م بشأن مكافحة ظاهرة غسيل الأموال الصادر في 12 يناير 2005 هو أول تشريع في ليبيا يتناول مفهوم ظاهرة غسيل الأموال ويجرم مرتكبيها وينص على العقوبات الرادعة لهم،حيث جاء في مادته (2/أولا) تعريفاً لجريمة غسيل الأموال تنص على:

"يعد مرتكبا جريمة غسيل الأموال كل من أتى سلوكا من أنماط السلوك التالية. (أ)تملك الأموال غير المشروعة أوحيازتها أو استعمالها أو التصرف فيها على أي وجه، أو تحويلها أونقلها أو إيداعها أو إخفائها بقصد تمويه مصدرها. (ب) تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة، أوإخفاء مكانها أوطريقة التصرف فيها أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها أو حيازتها. (ج) الاشتراك فيما سبق بأي صورة من صور الاشتراك".

وقد جاء هذا التعريف متوافقا إلى حد كبير مع أغلب ما تناولته أدبيات البحث العلمي بخصوص هذه الظاهرة. حيث جرّمت هذه المادة عمليات غسيل الأموال وجعلته يقع تحت طائلة القانون. أيضا تناول القانون في المادة الثالثة منه المسؤولية الجنائية للمنشآت، حيث جاء فيها:

"تكون المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية في الدولة مسئولة جنائيا عن جريمة غسيل الأموال إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها، وتوقع عليها العقوبات المنصوص عليها في المادة (4/ثانيا) من هذا القانون" .ومن المعروف أن المصارف العاملة في ليبيا هي منشآت مالية وبالتالي فهي مسئولة مسؤولية جنائية إذا ما ارتكبت هذه الجريمة باسمها أولحسابها وتوقع عليها العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون. ومن هنا نلتمس حرص المشرّع في تشديد العقوبة على كل من له علاقة بهذه الظاهرة، إدراكاً منه بخطورتها وآثارها السلبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة وبالتالي وجب على أجهزتها الرقابية أن تعي هي أيضا هذه الخطورة وتقوم بدورها المنوط بها في متابعة هذه المنشآت والتي من ضمنها مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة فيالدولة، والتأكد من قيامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة والتي أصبحت جريمة يعاقب عليها القانون.

هذا وقد نص القانون على جملة من الآليات التي تُمكن مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة في ليبيا من التصدي ومكافحة هذه الظاهرة من بينها ماجاء في المادة (9/أولا) والتي ألزمت

مصرف ليبيا المركزي بإنشاء وحدة المعلومات المالية لمواجهة غسيل الأموال ترسل إليها التقارير عن المعاملات المشبوهة من كافة المنشآت المالية، والتجارية والاقتصادية ذات الصلة وتقدم إليها البلاغات عن هذه المعاملات من أي شخص أو جهة، أيضا ألزم القانون في الفقرة (9/ثانيا)كل المصارف العاملة في الدولة بإنشاء وحدة فرعية للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال تتولى رصد ومتابعة كافة الصفقات التي يجريها المصرف أو المؤسسة المالية أو المتعاملون معهم والتي يشتبه في علاقتها بصفقات غير مشروعة أو عمليات غسيل أموال، وتتولى هذه الوحدة الإبلاغ عن المعلومات التي تتصل بهذه العمليات إلى وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي، وبهذه الآلية يتمكّن المصرف المركزي والمصارف العاملة في ليبيا من أخذ العِلم بكل العمليات التي يُمكن أن تكون متصلة بصفقات غير مشروعة أو عمليات غسيل أموال وبالتالي يمكن رصدها ومتابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها وفق ما نص عليه هذا القانون.

واستنادًا على نصوص هذا القانون يعد الحكم الصادر عن محكمة استئناف بنغازي بتاريخ السبت الموافق 2009/7/11 م أول حكم قضائي في جريمة غسيل الأموال بليبيا، حيث تم الاستناد إلى المواد (4) و(8) من قانون غسيل الأموال رقم (2) لسنة 2005م وتمثل الحكم في مصادرة أموال بالمصارف وعقارات، لعلاقتها بجريمة غسيل أموال متحصل عليها من جريمة المخدرات (قصّار، 2010).

أم فيما يتعلق بالتشريعات التي تخوّل الديوان بفحص ومتابعة مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة في ليبيا، ويمكِنُه مِن تقييم أدائها وتنبيهها عن أوجه الخلل والقصور في أعمالها. نجد القانون رقم (19) لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الصادر عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 2013/8/1 م ولائحته التنفيذية، أوضح أن ديوان المحاسبة هيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية ويهدف إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتأكد من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقا للتشريعات النافذة، وكذلك بيان أوجه القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها، والكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته، وتقييم أدائها والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية، هذا وقد بين القانون في المادة الثالثة منه الجهات الخاضعة لرقابته والتي من بينها الهيئات والمصالح والمؤسسات والأجهزة العامة والمكاتب التابعة للدولة، إضافة إلى الشركات التي تساهم فيها الدولة أو مؤسساتها بما لا يقل عن 25% من رأسمالها، وهنا نجد مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة في ليبيا من بين الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بموجب هذا القانون، وبموجبه

أُسند للديوان عملية فحص وتقييم الأداء للجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفأتها وفاعليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة لها، كما يختص الديوان بناءً على ما جاء في المادة (22) من ذات القانون بالتحقق من استمرارية واستقرار السياسات النقدية والمالية المعتمدة وتعزيز مفهوم الحوكمة ونزاهة الإدارة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. ويقوم الديوان حسبما نصت عليه المادة (14) من هذا القانون في ما يراه من هذه المستندات أو الوثائق أو السجلات أو الأوراق الأخرى أو الحصول على صور منها.

هذا وقد ألزم القانون الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بضرورة الأخذ بتوصياته في إصلاح أوجه الخلل والقصور في إدارة المال العام وفى حال ارتقت الملاحظات المتكشفة من أعمال الفحص والمراجعة عن أعمال تستوجب التحقيق فيتم إحالتها إلى جهات الاختصاص، إضافة إلى أن أعضاء الديوان ورئيسه يتمتعون بصفة مأمور الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.

إضافة إلى القانون السابق نجد أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتحديدا في الفصل الخامس منها قد أناطت بالجهات الرقابية اتخاذ كافة الوسائل الرقابية المكتبية والميدانية،للتحقق من التزام المؤسسات المالية، الخاضعة لرقابتها، بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال والتقيد بالضوابط الرقابية الصادرة بالخصوص واتخاذ الإجراءات المقررة في شأن أي مخالفة لتلك الأحكام وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة، وألزم كل جهة رقابية بإعداد تقرير دوري يتضمن نشاطها في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراحها لتطوير سياسات وخطط لمواجهة هذه الظاهرة. ومن هنا نجد أن الديوان لدية من التشريعات الصادرة ما يمكنه من متابعة هذه الظاهرة ومتابعة المؤسسات المصرفية العاملة في الدولة المختصة بالتصدي لها.

ثانياً: معلومات تتعلق بالإجراءات العملية التي يتخذها ديوان المحاسبة الليبي للرقابة على عمليات غسيل الأموال:

وفي هذا الجانب قام الباحثون بفحص الدليل المسمى "برنامج مراجعة الميزانية والحسابات الختامية للشركات والمنشآت العامة"، بالإضافة إلى الإرشادات التي يزود بها الأعضاء المكلفين بمهام متابعة مصرف. وقد اعتمد الباحثون عند فحصهم على مدى وجود تعليمات وإرشادات تخص بالآتي: مراجعة ومتابعة التحقق من هوية العملاء، والتأكد من إتباع الطرق المناسبة بشأن حفظ المستندات،

ومراجعة نظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بظاهرة غسيل الأموال، ومراجعة المسحوبات والإيداعات والتحويلات النقدية، ومتابعة الحركات غير الطبيعية.

وبالرجوع إلى الدليل المشار إليه، فقد تبين عدم وجود برامج وإجراءات عمل خاصة بمتابعة المصارف يسترشد بها أعضاء الديوان عند متابعتهم لهذه المؤسسات، للتأكد من قيامها بالدور المناط بها في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، وأن ما وجد من إجراءات ،هي عبارة عن دليل خاص بفحص ميزانيات الشركات والمصارف والآلية التي يجب إتباعها عند مراجعة هذه الميزانيات، ولا توجد فيها إشارات واضحة لمتابعة ظاهرة غسيل الأموال، على الرغم من أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم(2) لسنة 2005 بشأن مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتحديدا في الفصل الخامس، قد ألزمت الجهات الرقابية إتخاد كافة الوسائل المكتبية والميدانية ووضع الضوابط اللازمة لمتابعة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها، وذلك في مجال سياسات مكافحة غسيل الأموال .الأمر الذي ينم عن عدم اهتمام الإدارة العليا المسئولة عن وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنظيم حسن سير عمل الديوان بهذه الظاهرة. واستناداً على ما سبق ذكره يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن ديوان المحاسبة لم يقم بإعداد البرامج وإجراءات العمل التي تُمكن أعضائه من متابعة المؤسسات المصرفية، والتأكد من قيامها بدورها المناط بها فيما يختص بالتصدي لظاهرة غسيل الأموال.

ثالثاً: معلومات حول فاعلية ديوان المحاسبة في اكتشاف والتقرير عن حالات ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الليبية

وفي هذا الشأن فقد تم الرجوع إلى التقارير المنشورة من قبل الديوان عن السنوات (2005 – 2015 باستثناء التقرير السنوي لسنة 2010 حيث لم نتمكن من الحصول عليه)، والتي تتضمن نتائج أعماله، وأهم الملاحظات حول الجهات الخاضعة لرقابته، إلا أن التركيز كان على الملاحظات المسجلة عن القطاع المصرفي. وفيما يخص تحليل المضمون فقد كان التركيز على المخالفات التي صنفت من قبل الديوان على أنها ظاهرة غسيل أموال.

ويبين الجدول رقم (1) عدد الملاحظات المسجلة على القطاع المصرفي عن كل سنة، وعدد المخالفات التي صنفت على أنها غسيل أموال.

جدول رقم (1) يوضح نسبة مخالفات غسيل الأموال إلى الملاحظات الواردة
ديوان المحاسبة الليبي عن القطاع المصرفي بتقارير

السنوات	عدد الملاحظات الواردة بالتقرير	مخالفات غسيل الأموال	
		عدد المخالفات	النسبة المئوية
2005	12	0	0
2006	12	0	0
2007	لم يتناول التقرير القطاع المصرفي		
2008	40	2	%5
2009	لم يتناول التقرير القطاع المصرفي		
2010	لم يتم الحصول على التقرير		
2011	15	0	0
2012	لم يتناول التقرير القطاع المصرفي		
2013	76	0	0
2014	68	0	0
2015	223	0	0
إجمالي	446	2	%0.5

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي عدد الملاحظات المنسوبة للقطاع المصرفي في تزايد وخاصة في السنوات الأخيرة 2013–2015، إذ وصل عدد الملاحظات في سنة 2015 إلى 223 ملاحظة، وهذه الملاحظات في مجملها إما مخالفات مالية أو إدارية أو ظاهرة سلبية. أما فيما يتعلق بظاهرة غسيل الأموال فلا يوجد في جميع التقارير الواردة بالجدول مخالفات صنفت على أنها غسيل أموال ما عدا حالتين في سنة 2008 وهي تمثل 0.5% من إجمالي الملاحظات.

والجدير بالذكر أن هناك حالات هي في واقع الأمر عمليات غسيل أموال لكنها لم تصنف كذلك مثل *"استقبال أموال من أشخاص وجهات أهلية وإيداعها بالمصرف ثم تحويلها إلى خارج الجماهيرية، ليبيا، بأسماء آخرين وبمبالغ تفوق السقف المصرح به، ومن خلال التثبت من عينية الأشخاص المحولة الأموال بأسمائهم اتضح أنهم أشخاص وهميين، ولقد تجاوزت الأموال المحولة للخارج خلال العامين 1372، 1373 و. ر، 2003–2004، بمثل هذه الإجراءات المخالفة (100) مليون دينار".*

وها يعني أنه لا يوجد إدراك من قبل أعضاء الديوان الذين قاموا بإثبات هذه المخالفات على أنها عملية غسيل أموال، أو أنهم لا يدركون أصلاً ماهية هذه الظاهرة.

رابعاً: المقابلة الشخصية:

ولدعم النتائج التي تم التوصل إليها في السابق فقد تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد كبار السؤولين في الديوان للاستعلام منه عن دور الديوان في متابعة المؤسسات المصرفية العاملة في ليبيا فيما يختص بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال، وفيما يلي سياق هذه المقابلة:

السؤال الأول: هل قام الديوان بمتابعة ظاهرة غسيل الأموال داخل المصارف العاملة في ليبيا؟

وكان رده أن مكافحة ظاهرة غسيل الأموال داخل المصارف العاملة في ليبيا من المهام الأصيلة لمصرف ليبيا المركزي، وأن الدور الرقابي للديوان يتمثل في جانبين، الجانب الأول: يتمثل في متابعة أداء وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي وهى المناط بها مكافحة غسيل الأموال في المصارف، وقد أنشئت الوحدة بموجب القانون رقم (2) وأوكل لها هده المهمة، وحسب إفادته أن الديوان قد تواصل مع مصرف ليبيا المركزي لمتابعة أداء هده الوحدة ولكن لم يجدوا التعاون المناسب من إدارة المصرف بخصوص ذلك حيث قال"هناك عدة مراسلات وتعميمات من قبلنا بخصوص أداء وحدة المعلومات المالية غير أنه لا يوجد استجابة من المصرف المركزي وأنه غير متعاون معنا على الإطلاق". الجانب الثاني من دورهم الرقابي يتمثل في متابعة هذه الظاهرة عندما يستخدم المال العام في عملية غسيل الأموال، أي بمعنى عندما يكون المال المستهدف بالغسيل مصدره المال العام، لأنه من المعروف أن عملية غسيل الأموال هي جريمة تالية لجريمة سابقه وهى الكسب غير المشروع، وقد ركز مسئول الديوان على ظاهرة الاعتماد المستندية المشبوهة التي تابعها الديوان، وقد بين أن عددا كبيرا منها كان الهدف منه هو تهريب العملة خارج البلاد واستخدمت الاعتماد لتغطية هذا التهريب.

ويلاحظ من خلال ما ذكر أعلاه أن دور الديوان اقتصر على متابعة وحدة المعلومات المالية الموجودة بمصرف ليبيا المركزي، إذ لم يتطرق المتقابل معه إطلاقا لمتابعة الوحدات الفرعية بالمصارف التجارية الأخرى والتي ربما تلعب دوراً أكبر أهمية من الدور الذي تلعبه الوحدة الرئيسية بالمصرف المركزي،لأن غاسلي الأموال أحياناً يستهدفون فروع المصارف التجارية الصغيرة مستغلين ضعف الإجراءات الرقابية فيها، وبالتالي كان بإمكان الديوان مراقبة أداء هذه الوحدات الموجودة في المصارف بشكل مباشر من خلال فروعه المنتشرة في كامل البلاد بدلا من مراقبة الوحدة الرئيسية،خاصة عندما لم يجدوا التعاون المناسب من مصرف ليبيا المركزي، إذ لربما أن هذه الوحدات لم تُنشأ أصلاً بالمصارف وفروعها. وبالتالي كان الجدير بإدارة الديوان أن تعطي تعليماتها إلى جميع فروعها في الدولة بشأن التأكد من استحداث هذه الوحدة بفروع المصارف ومتابعة أعمالها، كما نلاحظ من حديث المتقابل معه حصر دورهم الرقابي في مكافحة غسيل الأموال عندما

يكون المصدر المال العام فقط، وهذا يعتبر قصور واضح وعدم إدراك لدورهم الرقابي فيما يتعلق بمكافحة هذه الظاهرة داخل القطاع المصرفي،فمصادر الأموال التي تغسيل ليس بالضرورة أن يكون مصدرها المال العام، فهناك جرائم أخرى تكون مصدر للأموال المغسولة مثل تجارة المخدرات وتهريب البشر،والرشوة وغيرها، والقانون رقم(2) لسنة 2005 جرّم غسيل الأموال الناتجة عن هذه الجرائم، وألزم جميع المؤسسات المالية بمكافحتها، وبذلك يكون الديوان ملزم قانونا ًبفحصها ومتابعتها عبر المصارف العاملة في الدولة. كما يمكن أن نستنتج من خلال المقابلة الشخصية أن التركيز كان على اكتشاف التلاعب والمخالفات في الاعتمادات المستندية المفتوحة بالمصارف التجارية،وما ارتبط بها من عمليات غسيل أموال، وأن الهدف لا يبدوا في بداية الأمر هو اكتشاف ومكافحة عمليات غسيل الأموال بل لضبط عمليات الفساد والتلاعب في هذه الاعتمادات واستخدامها في غير أغراضها المخصصة لها، وأن اكتشاف عمليات غسيل الأموال عبر هذه الاعتمادات قد جاء بالصدفة مما يعنى أنه لا توجد سياسات واستراتيجيات موجهةلاكتشاف ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

السؤال الثاني: ماهي البرامج والآليات التي اعتمدها الديوان في رقابته على المصارف لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال؟

أجابنا المتقابل معه أن الديوان اعتمد على نوعين من الآليات، النوع الأول يرتكز على تطوير آليات العمل بهدف التحول من النمط التقليدي إلى النمط الحديث،وأيضا اعتماد تطبيق المعايير "الإنتوساي" و"العربوساي"، كماذكر المتقابل معه أن الديوان أبرم عدة اتفاقيات لتنفيذ برامج هذا التحول منها الاتفاقية التي أبرمت سنة 2014 مع الإنتوساي،وتوقيع عقد مع شركة فيلادلفيا الكندية بشأن تقييم وتطوير الهيكل التنظيمي،وغيرها من الاتفاقيات الأخرى،إلا أنه وحسب ما أفادبه بأن جميع هذه الاتفاقيات والعقود توقفت بسبب الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد وما تسببت به من انقسام سياسي ومؤسسي.

أما النوع الثاني من الآليات تمثلت في تشكيل لجنة لمتابعة عمل مصرف ليبيا المركزي،إلا أن هذه اللجنة لم تُمكن من عملها من قبل إدارة المصرف المركزي،والذي لم يعيرها أدنى اهتمام.

وعلى الرغممن أنه لا يستطيع أحد أن يُنكرأن تطوير آليات العمل والاستفادة من الأساليب الحديثة والجهود الدولية له دور كبير في الرفع من عمل الديوان،سواء فيما يتعلق بمكافحةغسيل الأموالأو في غيرها من الظواهر السلبية، إلا أن هذه الآليات هي عموميات تتعلق بتطويرعمل الديوان بشكل عام وقد لا تنعكس على أداء الديوان في مكافحة ظاهرةغسيل الأموال بشكل خاص ما لم توظف

هذه الآليات، وتضمينها ضمن خططهم وبرامجهم وهذا يحتاج إلى إدراك من قبل القائمين على الديوان بأهمية هذا الدور ويوضع ضمن أولوياتهم.

السؤال الثالث: أسند المشرع للديوان بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013 مهمة تقييم الجهات الخاضعة لرقابته والتحقق من استخدام الموارد المتاحة وبطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية، فهل قام الديوان بالدور المناط به فيفحص وتقييم مصرف ليبيا المركزي وتحديدا وحدة المعلومات المالية؟

وفى إجابته على هذا السؤال بين المتقابل معه أن الديوان استحدثمكتب لمراقبة وتقييم الأداء،يعتمد في أدائه على تقييم الوضع القائم للمؤسسة،وذلك بمقارنة الإمكانيات والأهداف المرجوة بالنتائج المتحققة للمؤسسة موضوع التقييم، بهدف تقييم كفاءة وفاعلية إدارتها، غيرأن المتقابل معه أفاد بأن القائمين على هذا المكتب لم يقوموا بدورهم على الوجه المطلوب نتيجة عدم فهمهم لمفهوم رقابة الأداء، وخاصة أنه اسلون جديدغير متعارف عليه بالديوان ولم يتم تهيئة منتسبيه بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن هذا المكتب لم يحقق الهدف الذي أستحدث من أجله.كما أوضح المتقابل معه أن هناك إدارةعامة ضمن هيكلية الديوان معنية بمتابعة المصارف وشركات التأمين، إلا أن هذه الإدارة مثقلة بعدة ملفات ومتابعات حالت دون قيامها بمتابعة هذه الظاهرة بالشكل المطلوب.

وهنا أشار المتقابل معه صراحة إلى قصورالديوان فيما يختص بمتابعة وتقييم أداء مصرف ليبيا المركزي ووحدة المعلومات المالية.وهو قصور غير مبرر ينتج عنه التراخي وعدم الجدية في العمل من قبل المؤسسات المختصة بمكافحة هذه الظاهرة، نتيجة شعورها بأنها غير متابعة ولا يتم تقييم عملها من قبل الجهات الرقابية الأمر الذي قد ينتج عنه تنامي وانتشار هذه الظاهرة.

السؤال الرابع: ما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل الديوان في رقابته على أداء المصارف العاملة في ليبيا؟

عدد المتقابل معه مجموعة من الصعوبات التي يرى أنها تعرقل عمل الديوان في رقابته على هذه المؤسسات وهى كما يلى:

1.عدم تجاوب مصرف ليبيا المركزي مع الديوان وعدم الاكتراث بالملاحظات التي يبديها بخصوص أداء المصرف وأنهم أصبحوا في شبه قطيعة تامة مع المصرف.

وهنا نجد أن الديوان لم ينجح في إيجاد مساحة مشتركة مع المصرف للعمل معا في مكافحة الفساد بشكل عام وغسيل الأموال بشكل خاص، إذ أنه لم يستطع أن يقنع المصرف بأن هدف الديوان ليس تصيد الأخطاء بقدر المساهمة في تطوير جودة الأداء والتعاون معا في مكافحة الفساد.

2. أورد المتقابل معه أن العائق الثاني هو عدم كفاءة بعض أعضاء الديوان وتأهيلهم التأهيل المناسب لممارسة المهنة حيث أن تخصصات البعض منهم لا تتناسب وعملهم بالديوان، وعندما أراد الديوان وضع استراتيجيه لتطويرهم والرفع من كفاءتهم عن طريق التدريب لم نتمكن من ذلك بسبب الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد، وبسبب عدم توفر التغطية المالية اللازمة لعمليات التدريب.

3 . كان للأزمة السياسية والانقسام السياسي والمؤسسي الذي تمر به البلاد أكبر الأثر حسب رأي المتقابل معه في وضع العوائق أمام أداء الديوان لمهامه وواجباته اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، فوجود أكثر من سلطة تشريعية وتنفيذية من شأنه أن يُضعف دور الديوان في متابعة القطاع المصرفي.

4. الجانب الأمني حسب ما أفاد به المتقابل معه كان حاضراً من بين العوائق التي تعرقل الديوان وتمنعه في بعض الأحيان عن أداء دوره،فعضو الديوان ولكي يقوم بدوره على الوجه المطلوب يجب أن يحاط بالحماية والأمان،خاصة وأن عمليات غسيل الأموال عادة ما تكون مرتبطة بعصابات إجرامية أو إرهابية وبالتالي لن تتوانى في إلحاق الضرر بمن تشعر بخطره عليها، وقد ذكر المتقابل معه أنه في الوقت الذي تجرى فيه هذه المقابلة هناك عضو من الديوان مخطوف. وبالتالي يمكن اعتبار قضية الأمن والحماية لأعضاء الديوان من أهم الصعوبات التي تحول دون القيام بدوره بالشكل المطلوب.

5. من بين العوائق التيذكرها المتقابل معه هو كثرةالمهام المناطة بالديوان وإداراته المختصة فهو يرى أن الديوان يواجه صعوبة في التعامل مع جميع الملفات بسبب كثرتها، وهذا انعكس على دوره المفترض أن يقوم به اتجاه ظاهرة غسيل الأموال. غير أن هذا الأمر يعتبر قصور من قبل الديوان في إدارة أعماله أكثر من كونه عائقا،إذ أن المهام الرقابية التي يمارسها الديوان هي تقريبا مشابهة للمهام التي تمارسها جميع دواوين العالم،وهذا يعني أن الديوان يحتاج إلى إعادة تنظيمه ووضع الخطط والإستراتيجية اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب.

السؤال الخامس: ما هي الإجراءات القانونية التي اتخذها الديوان ضد مصرف ليبيا المركزي بسبب عدم تعاونه معكم وعدم الرد على استفساراتكم خاصةً وأن القانون قد خولكم ذلك؟

وقد كان جواب المتقابل معه عن هذا السؤال أنه في ظل الظروف الحالية أصبح تنفيذ أي إجراء قانوني ضد المصرف من الصعوبة بمكان، بل من الناحية الواقعية لا يمكن تنفيذه بسبب غياب السلطة التشريعية والإرادة السياسية ،إضافة إلى أن الوضع الراهن لا يسمح بزيادة الخلافات معه تقديرا للمصلحة العامة.

السؤال السادس: ماهي الأسباب وراء عدم وجود مساحات كافية في التقارير السنوية للديوان تعكس نتائج عملكم فيما يختص بمكافحة غسيل الأموال؟ وهل هو ناتج عن عدم قيامكم بمتابعة هذه الظاهرة بالشكل المطلوب؟ أو أن هناك أسباب أخرى منعتكم من الإفصاح عنها؟

وهنا أفاد المتقابل معه أنه قد روعي عند إعداد التقرير أن يكون قادراً على مخاطبة الرأي العام،وأن التقرير العام للديوان هو عبارة عن تقرير تجميعي للتقارير الواردة من الفروع والإدارات العامة بالديوان بعد استبعاد الحالات التي لا تصلح للنشرلأى سبب من الأسباب، وتأسيساً على ذلك فإذا كانت التقارير المحالة من الفروع تتضمن إشارة إلى حالات غسيل أموال،فإن ذلك سيكون أيضا ضمن التقرير التجميعي، أما إذا لم تشر تقارير الفروع إلى هذه الظاهرة فهذا شيء طبيعي لن يكون ضمن التقرير التجميعي، بل إن المتقابل معه أشار صراحة بأن الحالات التي أشير فيها إلى عمليات غسيل أموال هي في الواقع اجتهاد فردي من قبل أحد الأعضاء في فرع من الفروع، ولربما جاءت بالصدفة. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه في السابق من قصور في إدراك دورهم في مكافحة غسيل الأموال بالمصارف الليبية.

السؤال السابع: هل أنتم راضون عن أداء الديوان فيما يتعلق بدوره في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الليبية؟

وقد أجابنا المتقابل معه أن هناك قصور في التعاطي مع هذه الظاهرة الخطيرة من قبل الديوان نتيجة للأسباب السالفة الذكر،ولكنه يتفاءل بأن القادم أفضل وأن الديوان سيقوم بالدور المطلوب منه في حال ما أتيحت الظروف المناسبة لذلك.

8. ملخص النتائج

تلخصت نتائج هذه الدراسة حول دور ديوان المحاسبة في فحص ومتابعة المصارف الليبية نحو مواجهة ظاهرة غسيل الأموال في الآتي:

1. أن المشرع الليبي قد تنبه لظاهرة غسيل الأموال وأدرك خطورتها وآثارها السلبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدولة، وبالتالي سن لها التشريعات اللازمة لمكافحتها والتصدي لها، كما أعطى الصلاحيات اللازمة للجهات التنفيذية وكذلك الجهات الرقابية ومن ضمنها مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة لمواجهتها.

2. أن مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة في ليبيا هي مؤسسات خاضعة بحكم التشريعات والقوانين لرقابة ديوان المحاسبة، وبالتالي فهو مخوّل بمتابعتها وفحصها وتقييم أعمالها والتنبيه عن أوجه الخلل والقصور في حالة ماتبين له ذلك.

3.الضعف الواضح في الدور الذي قام به الديوان في متابعة المصارف العاملة في ليبيا فيما يختص بمواجهة ظاهرة غسيل الأموال، حيث استندت هذه النتيجة على الحقائق التالية:

أ. عدم وجود إرشادات واضحة بدليل إجراءات العمل الخاصة بفحص المصارف وشركات التأمين، بحيث يتمكن من خلالها عضو الديوان المكلف بمتابعة هذه المؤسسات من فحصها ومتابعتها وتقييمها فيما يختص بمواجهة ظاهرة غسيل الأموال. وهذا يتوافق مع فحص هذه الدراسة لبرنامج مراجعة الميزانية والحسابات الختامية للشركات والمنشآت العامة.

ب. الاعتقاد السائد بالإدارة العليا بديوان المحاسبة أن مهمة مواجهة غسيل الأموال تقع على عاتق مصرف ليبيا المركزي، وأن دور ديوان المحاسبة هو دورثانوي وينحصر في متابعة عمليات غسيل الأموال والتي يستخدم فيها المال العام. وهذا يتعارض مع الصلاحيات والمسؤوليات القانونية التي منحها المشرع لديوان المحاسبة في مواجه غسيل الأموال، وتحديداً مع نصت عليه المادة (27)،(28) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

ج. عدم توفر الكفاءة اللازمة للعناصر البشرية والمتخصصة في الرقابة المالية لمواجهة غسيل الأموال، وعدم تناسب تخصصات البعض منهم مع عملهم بديوان المحاسبة. وكما تم الإشارة إليه في الجانب العملي ومن خلال المقابلة الشخصية.

د. تراكم الأعمال الواجب تنفيذها من قبل ديوان المحاسبة، وتبرير الإدارة العليا بكثرة الأعباء الملقاة على عاتق ديوان المحاسبة. إلا أن هذه الدراسة ترى أن تراكم الأعمال والتذمر من زيادة الأعباءإنما يرجع إلى قصور الديوان في وضع خطط وبرامج عمل مسبقة.

هـ. القصور في متابعة أغلب المصارف العاملة في ليبيا وعدم متابعة حالات يشتبه في أنها جرائم غسيل الأموال.

9. التوصيات:

1. نشر التوعية بين أعضاء ديوان المحاسبة بخطورة ظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية وإبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الديوان في مواجهة هذه الظاهرة.
2. وضع برامج وآليات عمل من قبل الإدارة العليا بالديوان والاستعانة بالدراسات العلمية وإعداد دليل عمل تفصيلي لأعضاء الديوان يمكنهم من فحص ومتابعة عمليات غسيل الأموال بالمصارف.
3. توفير الحماية اللازمة لأعضاء الديوان أثناء قيامهم بمهامهم في مواجهة غسيل الأموال.

4. التواصل والتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بمواجهة غسيل الأموال، والاستفادة من جهودهم وخبراتهم لدعم ديوان المحاسبة والرفع من كفاءة الكوادر البشرية.
5. دعم وسائل الفحص والمتابعة وعمليات الإثبات والتوثيق بالمنظومات وبرامج التقنية الحديثة.
6. تشجيع البحوث والمؤتمرات العلمية وإجراء ورش العمل للتعريف بظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية وسبل مواجهتها.

المراجع

أبوداسر، عبدالله بن سعيد بن علي 2012، "جريمة تمويل عمليات غسيل الأموال"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الخطيب، سمير 2007، مكافحة غسيل الأموال، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاه، القاهرة.

السميرات، عبد محمود هلال 2009، عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشحومي، سليمان سالم 2005، "مدى أهمية إجراءات الرقابة الداخلية في مواجهة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية"، خلاط، صالح ميلود، عاشور، بشير محمد، فتوحة، مصطفى ساسي (تحرير)، مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص ص.138-285.

القضاه، عوض عبدالله 2010, " مسؤولية البنوك الأردنية عن غسيل الأموال"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العاجز، رنا فاروق 2008، " دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال- دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة-"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكفراوي، عوف محمود 2010، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

أمينة، طير وشابخة، خابو 2014، "أثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج – البويرة –، الجزائر.

بركات، عبدالله عزت 2006، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4، ص ص. 215-232.

زكري، محمد أبوالقاسم 2013، "مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، ص ص.287-321.

سعيد، محمد محمود 2007، جرائم غسيل الأموال أحكامها الموضوعية، وإجراءات ملاحقتها، دار الفكر العربي، القاهرة.

شريط، محمد 2007، " ظاهرة غسيل الأموال في نظر الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

صالح، نبيه 2006، جريمة غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم والمخاطر المترتبة عليها، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاه، القاهرة.

عبدالله، خالد امين 2010، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الثانية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

كاجيجي، خالد علي، احشاد، يونس محمد، فوكله، مصطفى محمد، الكاديكي، أحمد علي 2005، "مدى ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الأموال"، خلاط، صالح ميلود، عاشور، بشير محمد، فتوحة، مصطفى ساسي (تحرير)، مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص ص.194-237.

Heck, R H, 2013, Factor Analysis: 'Exploratory and Confirmatory Approaches', in: G Marcoulides (eds), Modern Methods for Business Research, Psychology Press, New York, pp. 177-215.

Mitrou, D T, Papachristou, G K 2015, 'The Contribution of Internal Audit on Combating Money Laundering and Terrorism Financing', The 2015 WEI International Academic Conference Proceeding, The West East Institute, Vienna, Austria, pp. 163-172.

Okab, R 2014, 'Appling Internal Control Procedures for Detecting and Preventing Money Laundering Operations in Banks: A Field Study in the Kingdom of Jordan', *Journal of Modern Accounting and Auditing*, vol. 10, no. 2, pp. 191-209.

Ringh, A and Sultani, S 2014, 'The auditor's role in combating money laundering An attitude survey among Swedish auditors', Master thesis, Uppsala University, Swede

The Financial Action Task Force2015, retrieved 5/2/2017 , http://www.fatf-gafi.org

The World Bank 2002, retrieved 5/2/2017http://www.worldbank.org

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423